مبادئ الاقتصاد السياسي

﴿ تأليف ﴾

محمد فهمي حسين

﴿الحائز لليسانس الحقوق والمحامى لدى المحاكم الأهلية﴾

الجزء الاول

(كل نسخة غير مبصومة بختمي لا تعتمد)

﴿الطبعة الأولى فى شهر يوليو سنة ١٩٠٨﴾

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

فهرس الجزء الاول

(تم فهرس الجزء الاول)

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٤٥	٣		
٥٥	١٣	أستغفر حون منه	أستغفر حون
٥٦	٢	كر	ماء
١٣٨	٥	٥٢٠٠	٢٥٠٠
١٤٧	١٧	الزانا	مزانا
١٥٦	٥	عقب	أعقب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل المال زينة الحياة الدنيا . وأمرنا بالاقتصاد في تدبيره فقال (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسورا) ومدح الذين كان الاقتصاد شعارهم حيث قال (والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) وذلك محافظة على تقدم العمران إذ أن الثروة هي الأساس الذي تشيد عليه سعادة الأمم . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الكريم الذي رغّب في العمل فقال « احرث لدنياك كأنك تعيش أبداً » وامتدح الحكمة في تدبير الثروة فذكر ان « الاقتصاد نصف المعيشة » وعلى آله وصحبه أولى العلم الصحيح ﴿ أما بعد ﴾ فلما كانت خدمة هذا البلد الأمين أشرف ماتوجه نحوه الهمم . وأجل مايكافأ عليه أولو العزم رأيت أن أقوم بعمل نادر في بابه . فوفقني الله الى وضع هذا الكتاب في علم الاقتصاد السياسي وهو العلم الذي عُني الغربيون بدرسه لعلمهم انه مصباح الحياة العملية . ولقد كان من شدة عناية الامم الغربية بالعلوم الاقتصادية ان كثرت المؤلفات فيها حتى غصت بها دور الكتب . لانهم يقدرون مزايا هذه العلوم في كيفية استثمار المال . فلا يستغل تاجرهم وزارعهم وصانعهم بالتجارة والزراعة والصناعة إلا وقد نال منها قسطاً وافراً . وصار كفؤاً للعمل المنوط به . ومن ذلك نرى ان السبب في نجاح

الغربيين في أكثر أعمالهم تأسيسها على دعائم متينة . فهم يحكمون الأساس وبعد ذلك يبنون ماشاؤا . فاذا أرادوا أن يكونوا تجاراً بنوا المدارس ليتعلموا فيها التجارة والعلوم التي لها مساس بها فنبغوا فيها وتفننوا في أساليبها وحولوا الأحجار الى ذهب . وهذه أعمال كبار التجار في الممالك الشرقية تدل على انه لم يشتغل بالتجارة من الغربيين إلا من وقفوا على دقائقها وأحاطوا خبراً بالعلوم المتعلقة بها . وبقدر ما اعتنى الغربيون بدرس علم استثمار المال أهملنا نحن الشرقيين ذلك حتى انك اذا فتشت خزائن الكتب ألفيتها خالية من مؤلفات باللغة العربية في علم الاقتصاد السياسي مع انه أعلق العلوم بالتجارة فعرفت السبب المهم في تأخرنا في ميدان الحياة العملية .

يتساءل بعضهم « لماذا يستولي الأجانب على المتاجر ويحرم منها الوطنيون وهم أحق بها منهم ؟ » وان خليقاً بالوطني الغيور أن يقول . « لم لا يزاحم المصري الأجنبي على المرافق الحيوية وخصوصاً التجارية وينتفع بكنوز بلاده قبل أن تصل اليها اليد الأجنبية وما هي الوسيلة التي تضمن له الفوز في المضمار ؟ » وإلا فانه لا يصح مطلقاً أن تؤخذ المتاجر من التجار الأجانب غيلة وتعطى للتجار الوطنيين غنيمة باردة فهذا مالا ترضى به العدالة ولا يسلم به السلام الذي نسعى كاننا في رفع مناره . ولا الاسلام ذلك الدين القويم الذي يحث على التسامح ويأمر بالتضامن الاجتماعي ذلك الدين الحق الذي تسير مبادئه مع المدنية الحقة جنباً لجنب . ان أقرب السبل لنيل الوطني ما يقدر به على مزاحمة الأجنبي على المرافق الحيوية ولا سيما التجارية تربيته تربية علمية بواسطة تأسيس مدارس للتجارة . وانه لمن العجب العجاب أن يعترينا ذلك الاهمال الذي يظنه الكثيرون إهمالا منا في موضوع حيوي كهذا

تتوقف ثروة مصر على الزراعة والتجارة فما منعنا أن نقف على دقائقهما ونبذل أقصى جهدنا في تربية المشتغلين بالتجارة بحيث يصيرون أكفاء لمزاحمة غيرهم ممن هم أكثر منهم تربية . يسعى من يريد الاشتغال بالتجارة في جمع المال اللازم لها قبل أن يدور بخلده أن يعلم الأصول التجارية ويدرس العلوم المتعلقة بها كعلم الاقتصاد السياسي مثلا . ولعمري لو اتبع كل تاجر طريق الرشاد وأعد نفسه حقيقة للجهاد في معترك الحياة لخطت البلاد خطوات واسعة في التجارة ونال الوطنيون نصيباً وافراً من ثروة بلادهم التي يتمتع بها غيرهم . لذا كان الواجب على كل وطني يسعى وراء نفع بلاده أن يقوم بعمل يساعد التاجر والزارع والصانع في كيفية استثمار المال . واني مع عجزي دون أن أوفّيَ بلادي المحبوبة حقها من الخدمة أقدم لمواطنيَّ الأعزاء كتاب « مبادئ الاقتصاد السياسي » وهو باكورة أعمالي لصالح بلادي . وقد ألفته بعد ان درست هذا العلم مع علم الحقوق . واطلعت على مؤلفات فيه شتى لكبار علماء الانكليز والأمريكيين والفرنسيس والالمان . فجاء بتوفيق الله جامعاً شتات المسائل التي يهم الاطلاع عليها بلغة توخيت فيها السهولة بقدر ما سمح به خاطري الكليل حتى لا يكون مقصوراً على فئة مخصوصة من القراء . بل يتناوله الطالب والتاجر والزارع والصانع على السواء . لان العلم اذا قصرت موارده على الخاصة كانت فائدته للأمم قليلة . فعسى أن أكون قمت ببعض ما يجب عليَّ نحو بلادي ولعل هذا المؤلف يكون فاتحة لمؤلفات كثيرة في هذا الموضوع الجليل بلغتنا العربية الشريفة تبدعها أفكار أُولي العلم الغزير والاطلاع الواسع ممن هم أجدر مني من أبناء وطني حتى أحسن الظن بمستقبل هذه البلاد . ويتحقق لديَّ انها دارجة في مدارج

الرقيّ الصحيح . وهو ماتصبو اليه هِمم أبنائها الذين وقفوا أنفسهم ونفيسهم لخدمتها غير قاصرين سعيهم على نفعهم الخاص إذ أن الأُمم لا يتيسر لها الارتقاء إلا بفضل فئة من أبنائها يوثرون نفعها على نفعهم الذاتي ويسعون الى ذلك بكل ما أُوتوه من المواهب غير مريدين جزاءً ولا شكوراً . وحسبهم أن يقال عنهم انهم عاشوا وهم أعضاء عاملة وماتوا وهم أحياء في القلوب . كفاهم فخراً أن يلقبوا بالمصلحين للشعوب . هؤلاء هم النوابغ الذين أشبهوا القلائد الثمينة في جيد الأُمم فلا تجود الأيام بكثيرين منهم ولكنهم متى وجدوا في أمة أثروا على غيرهم فتنشطت العقول من عقال اليأس وهمت الهمم من الهمود وانبعث منهم نور صار سراجاً وهاّجاً للأفكار . لا تحتم مصر على كل فرد من أبنائها أن يكون مثل مصطفى كامل أو محمد عبده أو مبارك أو فكرى أو رفاعة ولكنها تنادى كل فرد منا أن يقوم بعمل نافع على قدر ما يسمح به استعداده . لو وجه كل فرد متعلم همته الى القيام بأى عمل مهما كان قليلا لتكوّن من مجموع تلك الأعمال عمل كبير ولأفادوا البلاد كما أفادها النوابغ . بجعل مثل هذه الأماني نصب عينيّ شرعت في هذا العمل منذ زمن مديد مستخيرا الله في أمري حتى كلل مسعاى بالنجاح . لازال الفلاح حليف كل عامل على ترقية بلادنا العزيزة في ظل الاتحاد وحماية أمير البلاد مولانا الخديو المحبوب (عباس باشا حلمى الثانى) ورعاية المتبوع الأعظم (السلطان عبد الحميد خان) . هذا وقبل أن أختم كلامى لا يسعنى إلا تقديم شكرى واحترامى لحضرة الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الحكيم محمد أستاذ الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية لتفضله بالاطلاع على امة هذا الكتاب أكثر الله من أمثاله العاملين ان ربى سميع مجيب

محمد فهمى حسين المحامى

قواعد عموميه

تمهيد

قضى ناموس الوجود أن يكون العالم متغيراً وأن يسير على سنة الترقى آناً فآناً وجيلاً فجيلاً وعصراً بعد عصرومن يرجع بصره كرة الى الانسان في جميع أدوار حياته وأطوار معيشته فى العصور التى تعاقبت عليه يجد بوناً شاسعاً وفرقاً بيناً بين حالته الفطرية والحالة التى وصل اليها فقد كان وهو على الفطرة أشبه بالحيوان الأعجم منه بالإنسان سيد الخليقة كان يأوى الى الغيران والكهوف ويفرش الغبراء ويلتحف الزرقاء ويقتات بالأعشاب والكلإ أو بما يقتنصه من الحيوانات الأخرى التى لاقدرة لها على مقاومته وكانت الصلات بينه وبين أخيه معدومه والنفرة مستحكمة فلم يكن يلوى عليه إلاّ حيث يريد الفتك به واغتصاب حقوقه ولم يكن يكلمه إلاّ بالصراع ولا يشير اليه بغير سنان رمحه أوسهم قوسه وطالما يحين الفرص للايقاع به وتربص للقضاء عليه حتى لا يقاسمه العشب والماء والهواء وفي ذلك الحين من الدهر لم يكن الإنسان شيئاً مذكوراً .

ثم رأى نفسه عرضة لغوائل الوحوش وكواسر السباع فأعد لها العدة وهى المسكن الذى يستكن فيه ورآها معرضة لتأثير الجو من قر الشتاء وحر الصيف فاتخذ من الملبس ما وصلت اليه يداه وهداه اليه الالهام الغريزى .

على أن تلك العدد لم يكن لتغنيه عن مساعدة أخيه فكثيراً ماقتك

به الوحوش وهو في كسر داره فلم يقدر على رد غاراتها وكثيراً ما أعيته الحيلة في الحصول على الجلود التي يلبسها فوجد ان لا مندوحة له من الاستصراخ ببني جنسه على عجم الحيوانات وضوارى السباع والاستعانة بهم في بناء المسكن وتدبير شؤونه فاتخذ له زوجة ليسكن اليها وجعل الله بينهما مودة ورحمة .

صار الرجل سيد عشيرة يذب عن حوضها ويحمي ذمارها ويغار على مصلحتها ويغير على من يكدر صفوها من العشائر الاخرى وكانت القبائل أعداء تترقب كل واحدة منها اثارة حرب عوان على غيرها والقضاء عليها قضاء مبرماً حتى يصير الرزق مقصوراً عليها وموارد الثروة ملكاً لها لا تزاحمها عليها مزاحم

وكانت نفوس تلك القبائل عالية اذا هي أوتيت من شدة البطش وقوة المراس ما يوقع هيبتها في قلوب غيرها ورخيصة اذا كانت بعكس ذلك وقد نتج عن هذا التنازع رسوخ قدم القوى وسيادته على الضعيف واستعباده له استعباداً ممقوتاً . ومن البديهي ان كل قبيلة من القبائل كانت مستقلة تمام الاستقلال عن غيرها في أحوالها المعاشية وكان أفرادها هم المنوطين بالتماس الرزق إما بمعالجة الصيد أو الرعاية أو الزراعة أو الصناعة مسخرين في ذلك ما اقتنوه من الرقيق على أثر انتصارهم على من هم أضعف منهم من القبائل ولذا كان الاقتصاد شخصياً لا تتناول مباحثه الا الأسرة وكان يشتمل على القواعد التي تبنى عليها تدبير المنزل .

وكانت تلك الحروب التي تستعر نارها بين القبائل المتجاورة وتدور رحاها لمجرد الجشع وحب الاستئثار بالثروة عقبة كؤوداً في سبيل الاجتماع

بالموارد الطبيعية إذ كانت كل قبيلة لا يهمها الا أمر واحد هو شن الغارة على غيرها وسلب ما عندها من الثروة أو الذخيرة وكانت حياة كل منها عبارة عن سلسلة حروب تنشيب لهولها الولدان نتيجتها اراقة الدماء وإيراد الكثيرين موارد الفناء حتى دعت الحال الى وجود وازع يوقف كل قبيلة عند حدها ويمنع التعدي خوفاً على الجميع من التلف (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)

وهكذا تألف الشعوب وصار كل شعب منها متحداً في اللغة والجنسية والعادات وصار له وازع يسوسه ورجال أشداء يصدون عنه الأعداء من الشعوب الأخرى وقد أوجد ذلك من التضامن الجنسي في نفوس أفراد الشعب ما بث فيها حب التضافر على ما فيه منفعة المجموع وتناسي تلك الأحقاد القديمة من بين القبائل التي جمعها لواء واحد هو لواء الوطنية وحماية البلاد ورد غارات العادين بحقوقها . صار كل فرد لا يبحث عما يرقي نفسه فقط أو نسله فقط بل جعل النفع العام نصب عينيه ولم ينس ان لبلاده التي ربي فوق أرضها وتحت سمائها واستدر خيراتها حقاً مقدساً يحتم عليه أن يعلي كلمتها ويرقي شأنها ويبذل كل مرتخص وغال في سبيل تقدمها .

أما الملوك الذين تسلموا قيادة تلك الشعوب فكان السبب في انتخابهم ما لقبائلهم من الغلبة على المجموع ولذا كان حب التغلب طبيعة فيهم وكانت الأمم تسود أو تنحط لا بحسب علومها إذ أن العلوم لم يكن لها من العناية مالها الآن بل بحسب قوة جيوشها وبطش ملوكها وقسوة رجالها في ميادين القتال وبراعتهم في ازهاق الأرواح . كان الحق والقوة كلمتين مترادفتين وكانت السلطة في شفار السيوف وأسنة الرماح والعز تحت ظلال الخطي

واليمانى وكانت آلات الحروب هى الحكم وقت استحكام الخلاف والفارق بين الحق والباطل . والدوله القوية الساعد هى السيدة المالكة لا يجاريها غيرها في مضمار ولا يرفع صوته فوق صوتها . كان أول ماتسعى اليه الدولة التى تريد الظهور على غيرها هوكسر شوكة أندادها اللاتى يزاحمنها في الصيت ويشاركنها فى الصولة . ولذا لم يكن ليجتمع في عصر واحد دولتان قويتان . والتاريخ شاهد عدل على أن دولة آشور ومصر والفرس والفينيقيين والأغريقيين والقرطاجين والرومان والعرب والترك قامت كل واحدة منهن على انقاض التى قبلها .

والباحث في أحوال كل دولة من الدول الغابرة يجد رقيها أو اضمحلالها بيد فئة من أرباب السلطان يعتمدون في أغلب الأحيان على آرائهم الخصوصية للبت في معضلات المسائل التى يرفع اليهم وفي ادارة شؤون بلادهم الإقتصادية وكان كثير من أولئك الملوك يستنيرون بآراء الحكماء فى عصرهم ويستعينون بها على حل كثير من المسائل الماليـة كضرب النقود ووضع المكوس والقيام بالمشروعات وإصلاح الأراضى وغير ذلك ومع ذلك لم تخرج تلك الآراء عن كونها نصائح تتغير باختلاف الأزمنة والأمكنة وباختلاف علمهم في المسائل المالية . فكانت إدارة أكثرمنها علمية وذلك فضلا عن أنها لم تتناول أبحاثاً كثيرة لضيق نطاق التجارة بسبب اختلال الأمن وتوتر العلائق بين الممالك وعدم صلاحية وسائل النقل وغير ذلك من الأسباب

واذا بحثنا فى العلائق التى كانت في قديم الزمان بين الأمم الشرقيه والأمم الغربيه . فاننا نجدها مقطوعة الاوصال بسبب اختلاف في الدين

وهو أعظم مؤثر على النفوس فى ذلك الوقت . واختلاف في الجنسية . واختلاف فى المشارب والعادات . ولذا كان يندر وجود الغربي في وسط آسيا أو افريقية خوفاً على نفسه من الهلاك ولم يقدم الشرقى على الذهاب الى البلاد الغربية للسبب عينه بيد انه لم يمنع اختلاف الدين بعض عقلاء أمراء الشرق من التودد الى أمراء الغرب فقد كان هارون الرشيد الخليفة العباسى من أعز أصدقاء شرلمان ملك الفرنجة وكان يكرم وفادة الغربيين ويحمى تجارهم ويفسح لهم في بلاده ويقتبس من علومهم ويحترم علماءهم على انه لم يكن كل ملوك الغرب مثل شرلمان فقد شبت فى القرن الحادى عشر نار الحروب الصليبية بين الشرق والغرب ودام لهيبها أكثر من قرنين حتى انهكت قوى الطرفين وكانت نتيجة تلك الحروب اطلاع الغربيين على كثير من عوامل المدنية التى أشرقت فى المشرق وغرست عندهم فسقطت عليهم وبددت الحجب التى كانت تحول بينهم وبين التمدن الصحيح وقد وجد الغربيون من الشرق سوقاً نافقة لجلب سلعهم فتقدمت التجارة واتسع نطاقها وتعامل تجار المشرق والمغرب

إلاّ انه بعد ان دالت دولة العرب وخلفتها دولة آل عثمان كانت الأمم الغربية تقدم رجلا وتؤخر أخرى فى المتاجرة مع الدولة العثمانية التى كان لها وقتئذ من القوّة والسلطان ما هو غنى عن البيان . وكان سبب تردد أولئك التجار اختلاف دينهم مع دين المسلمين وخوفهم من فتك هؤلاء بهم . فاقتضى تسامح سلاطين آل عثمان أن تمنحوا الأجانب امتيازات لا تزال باقية الى الآن ترغيباً لهم فى المتاجرة معهم . وأهم تلك الإمتيازات هى المعاهدة التى أبرمت سنة ١٧٤٠ وليس الغرض هنا بيان ماهية تلك الامتيازات الممنوحة

للأجانب. ولكن بيان انها كانت أول خطوة في سبيل التضامن الاجتماعي أو التضامن الانساني وهو أن تسعى كل أمة في تحسين حالة المجتمع جهد استطاعتها وأن تسير مع غيرها جنباً لجنب في سبيل النفع العام للجمعية الانسانية . ويشمل التضامن الاجتماعي أمرين . الأول نفع الوطن وأبنائه وهذا مايجب أن يسعى اليه كل فرد . الثاني التسامح مع الأجانب ومعاملتهم بالحسنى والاتحاد معهم على ترقية شأن المجتمع الانساني . لانه لا غنى عن مساعدة الغير مهما كثرت ثروة كل قطر ولان الله عز وجل خلق الخلق ليتكاتفوا على النفع العام ويتآلفوا (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)

وكان أهم ما أنتجه الاسفار الأجنبيه رواج التجارة بين الممالك الغربية والدولة العثمانية وزوال كثير من الأحقاد الجنسيه والملية من بين الطرفين وخصوصاً العقلاء وصار الشرق يأخذ عن الغرب تلك العلوم والفنون والصنائع التى أخذ هذا أكثرها عنه وزادها نمواً وأتقنها اتقاناً جعلها تظهر له من أول وهلة فتنبهت النفوس الشرقيه من سباتها وتسلطت الهمم من عقالها ونهضت الأفكار من جمودها وتسحب على منوال الأمم الغربيه ودب في الشرق حب التضامن كما دب في الغرب

وقد مزق حب التضامن الاجتماعي ذلك الحجاب الكثيف الذي كان يحجب الأمم بعضها عن بعض . فاحتكت الأفكار ولم تعد الفلاسفه والمفكرون يقصرون ابحاثهم على العلوم النفسيه كما كان يفعل فلاسفه اليونان ان عمموا البحث وصار منهم الاجتماعيون والعمرانيون ووضعوا نصب أعينهم المجتمع وكيفية ترقيته فنشأت « العلوم الاجتماعية » من هذه الحركه الفكريه . وموضوعها الروابط البشريه . وهي تتفرع الى فروع تتعدد بتعدد تلك الروابط

﴿ فالعلوم الاقتصادية ﴾ تبحث في العلائق المادية أو التجارية . وعلوم الأخلاق في العلاقات الأدبية . وعلم السياسة في الروابط السياسية وهكذا .

وكانت هذه النهضة الاجتماعية فاتحة عصر جديد للعالم وفألاً حسناً للمدنية وداعياً الى حرية الفكر والعمل والاختراع . فانه لم يمض جزء قليل من القرن التاسع عشر حتى استخدم البخار . وصارت البواخر مواخر في جميع البحار . والقاطرات مسيرات في الأقطار . فتحسنت وسائل النقل . واتسع نطاق السوق الدولية لكثير من الأصناف . وأصبحت المواصلات سهلة وسريعة . وزادت العلائق بين الشرق والغرب . وتوصل أحدهم الى عمل الصلب من الفولاذ في النصف الأخير من ذلك القرن . فأفاد الصناعة فائدة كبرى واستعمال الاسلاك البرقية والآلة الكلامية واللاسلكية فصارت انحاء المعمورة كأنها قطعة واحدة لا فرق بين بعدها وقربها . وقد ساعد ذلك انتشار الأفكار وتوطد العلائق وتقوية روح التضامن حتى قام الاشتراكيون في العهد الأخير يقولون بابطال التجنيد وعقدت الأمم مؤتمر السلام للبحث في توطيد الأمن العام وتقليل الحروب ووضع العقل موضع السيف وصوت المناقشات محل دوي القنابل . وقوة الحجة بدل قوة الساعد

وقد نال النظامات الاقتصادية أعظم نصيب من التحسين في عصر الاختراعات . وشمل التقدم المتمولين وأرباب الأعمال والعملة ولم يبق هؤلاء خصوصاً عبيداً تعبث بهم يد الغير وتسخرهم بغير حساب . بل صاروا أحراراً لا يعالجون من العمل إلا ما يروق عندهم ولا يقبلون إلا أجوراً مناسبة لعملهم ودرجة اتقانهم ولم يعودوا مقيدين بخدمة فئة مخصوصة من أرباب الأموال أو الأعمال بل نتج عن حرية التعاقد الى نمو روحها مع نمو

النظامات المدنيــة الحديثة أن العامل صار حراً يشتغل لمن يشاء بما يشاء فلا خوف اذا على العمله ما دامت أمورهم بأيديهم. وإن من يقارن بين حالتهم الآن في كثير من البلدان وحالهــم منذ قرن لا بل نصف قرن يجد تغيراً عظيما لا يكاد يصدق بوجوده. فقد صار كثيرون منهم في بسطه من الرزق توازى معيشته كثيرين من الطبقات الوسطى والعليا في الزمن الماضى. وصار جلهم ان لم نقل كلهم فى البلاد المتمدنة يعرفون القــراءة والكتابة بحيث يقدرون على اتقان معلوماتهم في الحرفه التى يزاولونها وقد خففت الآلات البخارية عن كواهلهم كثيراً من الأعمال الشاقة التى كانت تضنى أجسامهم وتنهك قواهم العقلية فتفرغوا لاتقان الصناعة والوقوف على دقائقها وانفسح امامهم الآمال بعد ان كانت كسم الخياط ولا يخفى ما فى ذلك من التشجيع على العمل.

على ان ما ناله العملة من المزايا ليس بنسبة ما أصاب المتمولون وأرباب الأعمال من الغنى والجاه وان كان العمله هم سبب اثرائهم وأصل سعادتهم ولا غرابة فى ذلك ما دام المال قوة لا تقاوم وما دام تياره لا تقف فى سبيله أحد وقد أوجد ذلك التفاوت في الانصباء تذمراً في نفوس العمله اظهر أثره من آن الى آخر فيضربون عن العمل وما من دواء لذلك سوى ان لا يعطهم المتمولون حقوقهم ولا يبخسوهم أشياءهم وستحقق الأيام ذلك

وليس نصيب مصر من القرن الماضى بأقل من نصيب غيرها فقد كان أكبر العصور رخاء عليها والمستقصى ما حدث فيها من التحسين يجد ان واضع أساســه هو ساكن الجنان محمد على باشا رأس الأسرة الخديوية الحالية. وأول ما وجه عنايته اليه إصلاح الأراضى الزراعية التى هى ثروة مصر

الحقيقيه فبنى القناطر الخيرية وحفر الترع وأقام الجسور وغير طريقه رى الأحواض القديمة وجلب القطن الذى هو أهم أنواع ثروة هذا القطر فوجد بمصر منبتاً خصيباً وأنشأ المعامل لصناعة أصناف كثيرة ضرورية وأصلح الموانى تسهيلا للتجارة الأجنبية ولم يشغله الانتفاع بكنوز الثروة المادية عن استخراج كنوز الثروة العقلية وترقية حاله الفلاح المصرى المشهور بذكائه فأرسل البعثات العلمية الى البلاد الأوروبية على نفقة الامة فوجدت من النوابغ من أخذوا بيدها وساروا بها في طريق التمدين الصحيح الذى اختطه لها . وقد سار كل من تربع على دست الخديوية من الأسرة العلوية على الخطة التى رسمها سلفهم الصالح وصار كل خديو يرقى البلاد في فرع من الفروع الى أن صارت مصر تضاهى أعرق البلاد مدنية حيث وضعت القوانين وأسست المحاكم المختلطة والأهلية فاستتب الأمن وأقبل الاجانب بأموالهم على المتاجرة وصارت الحقوق مقدسة بفضل العدل وزاد الناس إقبالا على اقتناء الثروة واستثمار المال بالتجارة والزراعة وغيرهما وقد زادت ترعة السويس المالحة التى تم حفرها فى عهد الخديو الأسبق اسماعيل باشا سنة ١٨٦٩ أهمية البلاد التجارية وصارت بواسطتها واسطة بين الشرق والغرب وتحول اليها كثير من المتاجر. أما حالة الفلاح وهو أهم عامل على استخراج ثروة البلاد فأحسن بكثير مما كانت عليه قبل فبعد ان كان يرزح تحت أثقال العونة التى كان يساق اليها مكرهاً ويعمل متضجراً بلا أجر ويترك زراعة أرضه معطلة ومعيشته مهملة ألغيت تلك السخره المخالفة لحرية التعاقد وصار حراً يشتغل في أرضه أو في أرض غيره بأجر مناسب لا تعابه وبعد أن كان يئن من الضرائب المقبلة التى كانت ضربة قاضية على

حاصلات أرضه القليلة خففت تلك الضرائب رأفة بحاله وذلك فضلا عن ازدياد خصب الأرض التي يشتغل فيها بفضل تنظيم الري .

وقد اهتمت الحكومة والأمة في العهد الأخير بتعليم الفلاح فأحسنتا بذلك صنعاً لانه لا فائدة كبيرة تعود على الفلاح من تحسين الري وتخفيف الضرائب ما دام يجهل الطرق الزراعية الحديثة ولا يتيسر له ذلك إلا بالتعلم فتعليمه في الحقيقة زيادة في ثروة الأمة كما أن الاعتناء ببعض الصنائع الضرورية هو من لزوميات الوقت الحاضر . ولذا يحسن أن تشجع الصناعة والزراعة وأن يكون الاعتناء بالثانية أكثر ولو أدى ذلك الى تشييد مدارس لها في الجهات المهمة من القطر .

القوانين الطبيعية في العلوم الاجتماعية

جرت عادة الإنسان أن يهتم بما يحيط به من الكائنات ويكب على درسها واستطلاع غوامض أسرارها فيرصد الأفلاك في السماء ويبحث في كيفية سيرها وارتباطها بعضها ببعض وينقب على أسمائها ويحفر الأرض ويقف على ما تحويه طبقاتها المختلفة وعلى تكوين تلك الطبقات وعلى أسباب وجود المعادن فى جهة دون أخرى ثم يعمد الى الماء فيحلله ويعرف كيفية تركيبه من العناصر المختلفة الداخلة فيه كالأوكسيجين والهيدروجين ولا يغفل عن الهواء والوقوف على أجزائه وتحليل عناصره كالأوكسجين والنيتروجين والنحار والارغون ولا ينسى أن يدرس أحوال النبات والحيوان درساً جيداً . يفعل كل ذلك . ينهمك فى الفلك وفى علم طبقات الأرض وفى

علم الكيميا وفي علم النبات وفي علم الحيوان قبل أن يدرس العلوم التى تربطه بأخيه الإنسان تلك العلوم التى نشأت من تعامله مع اخوانه وترعرعت على أثر تقوية الرابطة بينهم . وهذا التاريخ يشهد أن الفلاسفة المتقدمين عنوا بدرس العلوم الطبيعيه وبرع كثير منهم في علم الفلسفه النفسيه حتى قل من يضارعهم فيها من الفلاسفه المتأخرين ولكنهم لم يوجد منهم من يستنبط القواعد العامه التى تنطبق على الإنسان في معاملته مع أخيه . فلم ينبغ من بين المتقدمين علماء في الاجتماع أو فى العمران كما نبغ الفلكيون والنباتيون والكيماويون والطبيعيون .

والسبب في ذلك مبنى على أمرين . « الأول » ضعف العلائق بين الإنسان مما منع الناس أن يتعاملوا ويكشف كل فرد منهم حقيقة الآخر وكل شعب حقيقه الشعوب الأخرى . « الثاني » تأثير الطبيعه على عقل الانسان وحلولها المحل الأول من مخيلته حتى لم يبق له شاغل سوى استيعاب علومها وتمحيص حقائقها وتحقيق قواعدها الثابته في كل زمان ومكان .

على أنه كما قدمنا لم تبق الطبيعه هى الشغل الشاغل لأبحاث الإنسان بل توجهت عنايته الى الوقوف على الأسرار التى تربطه بأخيه خصوصاً في المعامله التى اتسع نطاقها وصارت لازمه له ولذا رغب المتأخرون من الفلاسفة فى درس الأحوال التى تنشأ من معامله الانسان أخاه .

وكان الفضل للفيلسوف « مونتسكيو » والطبيعيين الفرنسيين فى معرفة وجود قوانين طبيعيه تسير على نهجها النظامات الاقتصاديه في المجتمع الإنسانى ومن ذلك العهد دخلت تلك العلوم في دور مهم تزيد أهميته يوماً عن يوم .

والباحث فى العلوم الطبيعيه كعلم الفلك وعلم الكيميا وعلم طبقات الارض

يجد ان هناك قواعد عامة تسير عليها الأجرام السماوية لا تفترعنها قيد شبر
(ذلك تقدير العزيز العليم) وقوانين مطردة تنطبق عليها العناصر كالماء والهواء
بحيث ان كل من يحلل قطرة من الماء يجدها مركبه من الهيدروجين
والأوكسيجين ومن يحلل الهواء يجد فيه دائماً الاوكسجين والنيتروجين
والبخار وغيرها من محتوياته ومن تلك القوانين المطردة في العلوم الطبيعية
ما يلاحظه المطلع بمجرد النظر كمعرفة أن في جهة كذا من السماء نجماً لا يعبر
موضعه ومنها مايحتاج الى تدقيق النظر وإعمال الروية شهوراً وسنين قبل
أن يقف الإنسان على حقيقته كمعرفة ان الأرض تدور حول الشمس وان
القمر يدور حول الأرض أو معرفة ان الماء مركب من الهيدروجين
والأوكسجين . وقد ثبت أن النظامات الاقتصادية تسير على قواعد عامه
طبيعية لا يمكن تحويلها عن مجراها كما تسير العلوم الطبيعيه على قواعد ثابته
لا تغيرها يد الزمان . وانبنى على ذلك أن الاقتصاد علم مبنى على قواعد ثابتة
وعامة في كل زمان شأن العلوم الأخرى . بيد ان بعض الفلاسفه وهو
« هربرت سبنسر » اعترض على أن العلوم الاجتماعيه ذات قواعد طبيعية مثل
العلوم الطبيعية فقال انه بما أن الإنسان حر فى أفعاله فلا يصح أن تكون
تلك الأفعال موضوعاً لعلم من العلوم . ويرد على قوله هذا بأن الانسان
ليس حراً في أفعاله كما يزعم بل توجد عوامل كثيرة تقيد إرادته فللعادة
من جهة تأثير على معاملته وللتقليد من جهة أخرى تقييد لحريته كما أن
للقوانين الطبيعية تأثيراً على معاملاته فهو لا يقدر أن يدخل السوق مشترياً
ويأخذ بالثمن الذى يريده أو بائعاً ويبيع بأى سعر شاء ولكن لا بد له
أن يخضع للقواعد الثابتة التي يسير عليها السعر . فهو وإن كان حرا فى فعله

بمعنى انه يدخل السوق طائعاً مختاراً ولكن اختياره يقف عند هذا الحد فلا يتعداه الى النتيجة . هو لا يقبل على الشراء مرغماً ولكن متى أقبل لا بد له من الخضوع لحالة السوق ودفع الثمن على حسب ما تقتضيه تلك الحالة . ومثل الإنسان في ذلك مثل من أخذ دواء بارادته فانه لا دخل له مطلقاً في احداث التأثير الذى ينتج عن ذلك الدواء تبعاً للقوانين الطبيعية الفسيولوجية

فالناظر فى القواعد الاقتصادية يجدها عامة وثابتة لأنا نشاهد مثلا ان المعروض من صنف من الأصناف اذا زاد على المطلوب نقص السعر ونلاحظ أيضاً ان الأرض تنتهك قواها بكثرة الإجهاد. وقد قال « سبنسر » نفسه انه حالما تمكن ادخال الصور المختلفة تحت قاعدة عامة بحيث يقدر الإنسان على تفسيرها فلا مانع من القول أن هناك علماً وبما ان القواعد الإقتصادية عامة فلا مانع من القول بان الإقتصاد علم ذو أصول عامة تشبه القواعد الطبيعية .

منشأ الاقتصاد السياسى

كان فتح القسطنطنيه سنه ١٤٥٣ ميلادية فاتحة عصر جديد لجميع أوروبا حيث نهضت على أثر انتشار علوم اليونان التى كانت مكنوزة فى تلك المدينة وكان للعصر اللاتينى حظ وافر من تلك العلوم لا سيما ايطاليا التى رحبت بضيوفها العلماء الذين فروا من وجه العدو الفاتح وأكرمت مثواهم فأطلعوها على أسرار علوم انتشرت في جميع أوروبا فاستنارت بها العقول بعد ان كادت تذهب العصور المظلمه بذكائها وعرف الناس مزية التضامن الجنسي وألفت

الحكومات فى بلاد كثيرة لتأخذ بيد الشعوب الى معارج الرقى الصحيح

وأول بلاد أنجبت كانت ايطاليا حيث نبغ منها « كريستوف كولومب » المكتشف الشهير الذى أمدته اسبانيا بالمال بعد ان منعته بلاده فنجح في مهمته واكتشف الدنيا الجديدة سنة ١٤٩٢ ميلادية وكان لاكتشاف أمريكا تأثير عظيم على أوروبا للأسباب الآتية :

« أولاً » لانه فتح للسلع الأوروبية أسواقاً لم توجد من قبل .

« ثانياً » لانه تسنى لأوروبا أن تحصل على كثير من المواد الأولية كالصوف والمعادن من البلاد الأمريكية فاتسع نطاق تجارتها وصناعتها .

« ثالثاً » لمنافسة أمريكا لأوروبا في أسواق العالم بما وهبتها الطبيعة من مواد الثروة ولا يخفى تأثير ذلك على التجارة الاوروبية فى ذلك الوقت .

« رابعاً » لان الدنيا الجديدة كانت كنزاً مملوءاً بالذهب والفضة اللذين كان يعتبرهما الأوروبيون وسيلة لاثراء الأمم .

« خامساً » لان اسبانيا كانت هى التى ربحت من تلك الصفقة فساعدها ذلك على الظهور على جميع أوروبا حتى بلغت أقصى درجات التقدم فى حكم فيلب الثانى .

وقد أشعلت كل تلك الأسباب حب الثروة في قلوب الأوروبيين فبانوا يحسدون الامة الاسبانية على ما أوتيت من المنعة والجاه بما لها من المال وأصبحوا لا تلهج ألسنتهم إلا بذكره وأضحت الامم المدربة على الملاحة وخصوصاً الانكليزية تقطع الطريق على المراكب الاسبانية وتسلبها كل ما فيها من المغانم . وقد ظلت أوروبا على هذه الحال وهى لا تقر لها قرار ولا يهنأ لها بال إلا بالاثراء حتى أصبحت الحكومات قبل الشعوب

مشعوفه بحبه لا هم لها إلا استنباط الوسائل الجالبة للمال فأجهدت القرائح وجاء كل بما جادت به قريحته .

ففي سنه ١٦١٣ م بلادية ألف إيطالى اسمه « انطونيو سيرا » كتابا ذكر فيه ان أحسن وسيلة لجلب الذهب أن تصنع الأمم البضائع وبيعها في الخارج وكانت أمريكا بالطبع أكبر سوق ترسل اليها تلك البضائع من أوروبا فطفقت أوروبا تعمل بنصيحته وصارت كل دوله لا تعنى إلا بصادراتها وتشجعها جهد استطاعتها رغبة في أن تكون هى البائعة وأن تقبض مالا كثيراً ثمناً لسلعها . ورغماً عما كانت تحصر فيه كل مملكة اهتمامها من استجادة المتاجر لم تجد تلك الطريقه نفعاً ولم تأت بكبير فائدة . والسبب في ذلك هو ان كل دولة أرادت البيع فزاد المعروض من السلع عن المطلوب منها وكانت النتيجة هبوط الاسعار وحبوط مسعى الامم الاوروبية وقد فطن بعض الفلاسفه وخصوصاً الفرنسيين منهم الى أن خيبة المسعى انما نجمت عن تداخل الإنسان في القوانين الطبيعية التى تسير عليها المعاملة ووضع الحكومات قوانين لتقف في سبيلها توصلا الى الإكثار من الصادرات فحاربوا المبدأ الذى رسخ في العقول وتسلط على الاوهام . ووضع « مونتسكيو » وغيره في القرن الثامن عشر كتباً ذكروا فيها ان القوانين الطبيعية التى تسير عليها المعاملة ليس لأحد تسلط عليها وانها لا تؤثر فيها القوانين واللوائح ودعوا الناس الى التمسك بتلك القواعد والعدول عن مبدأ تعديلها .

وقام في الوقت نفسه علماء سموا أنفسهم بالطبيعيين وكان مغزى تعاليمهم وجوب الحكم بما تمليه الطبيعة حيث تتبع العدل والنظام وليس بما يريده الحكام المستبدون . وكانوا كما قدمناهم أول من وضع أساس العلوم الإجتماعية

والاقتصادية . وقد بلغوا شأناً عظيما فى منتصف القرن الثامن عشر حيث انضم الى مذهبهم كثيرون من علية القوم وأرباب الحل والعقد في فرانسا وصار «كسناى» أحد فطاحلهم طبيباً للملك «لويز» الخامس عشر «وجورناى» وزيراً للتجارة . وفي سنة ١٧٥٨ ظهر كتاب للأول ضمنه أبحاثاً اقتصاديه كثيرة وبنى كثيراً من أصوله على ان هناك قوانين طبيعية متى تمسك الإنسان بها وسار على نهجها فانه لا يحتاج الى من يعدل بينه وبين أخيه فى المعاملة « إذ ان تلك القواعد الطبيعية العامة التى يهتدى الإنسان اليها بمشكاة العقل هى التى تدله على ماله وما عليه » [1]

وليس من غرضنا هنا ان نستوعب تلك المباحث وانما لا بأس من القول أن « كسناى » هو أول من دافع عن حرية التجارة مستدلا على ذلك بانها ليست فقط من مقتضيات العدل بل تحتمها الأصول الاقتصادية لانه كلما قويت روح المناظرة أجهدت كل أمة قرائحها وزادت أعمالها تمنفاً وصناعاتها استجادة ووجه كل فرد عنايته الى الإقتصاد في النفقات « ولا شك فى ان المقتصد يود دائماً الحصول على خير أكثر بتعب أقل أو بعبارة أخرى يغرم قليلا ليغنم كثيراً » [2]

ولو استمر أولئك الاقتصاديون على تلك الطريقة من ربط المسببات بالأسباب لاهتدوا الى أصول عديدة ولكنهم قصروا الثروة على الأرض وقالوا .

﴿أولا﴾ إن الزراعة هى الوسيلة الوحيدة لإحداث الثروة بما ان الطعام هو أكثر الأصناف لزوماً فى هذه الحياة .

---
(١) كسناي (٢) كسناي

﴿ ثانياً ﴾ ان العمل في الأرض من إثارتها وحرثها وبذر الحبوب فيها وغير ذلك هو وحده الذى يزيد في ثروة الأمة لانه بعد خصم أجرة زراعة الأرض وثمن الآلات الزراعيه وثمن الحبوب وغير ذلك من النفقات يكون الباقى من ثمن الحاصلات نتاجاً صافياً . وهذا بخلاف جميع الأعمال الأخرى إذ ان المشترى لصنف من الأصناف المصنوعة يدفع للبائع أجرة نفقات الصنف معلى عليها ربح التجار الذين توسطوا فى جلبه من صانعه وبما أن النفقات هى في الغالب عبارة عن ثمن المواد الأولية المصنوعة منها الأصناف (وهذه من الأرض) فليس للصناعة نتاج خاص بها وهى لا تزيد الثروة ولولا الأرض لما وجدت الصناعه وبناء على ذلك قسم أولئك الاقتصاديون الناس الى ثلاث طبقات طبقة ملاك الأرض وهم المحدثون للثروة حقيقة وطبقة الفلاحين وهم الذين يساعدون على هذا الإحداث وغيرهم من السكان كذوى الإمارة وذوى التجارة وذوى الصناعة وهؤلاء فى نظرهم عيال على الطبقين الأوليين .

وقد أحرج مبدؤهم الصدور وجلب عليهم سخط الجمهور من ذوى التجارة والامارة والصناعة الذين عجبوا كيف تعتبر أعمالهم هباء لا تأتى بفائدة ولا تجلب مغنما أو تحدث ثروة جديدة وانهم انما يحولون ما تنتجه الأرض من شكل الى شكل آخر [1]

وقد عاب عن أولئك الاقتصاديين ان الصانع بتحويله الكتان الى ثوب جعله ذا فائدة وذا قيمة فى المبادلة أيضاً فكيف لا ينسب الثوب اليه

---

(١) قال المركيز ميرابو وكان من ضمن الطبيعيين فى ذلك الوقت « اذا أعطيت قطعة من القماش لخياط فانه لن يقدر أبداً على تكبيرها بحيث تكفي لعمل ثوب لى وثوب له »

وهو بالحالة التى صار بها ثروة وكيف ننسب الى الأرض مع ان الكتان ربما لم تكن له فائده لولا صلاحيه لعمل الأثواب .

على انه بعد موت «كسناى» وسقوط وزارة «تورجوت»[١] «وجورناى» تفرق أصحاب هذا المذهب طرائق وتشتتوا حزائق ولم يعد لهم من التأثير ما كان لهم . وقد أقام «آدم سميث» فى باريس مدة ثلاث سنوات كان فيها صديقاً لكسناى وتورجوت يشارك الطبيعيين فى أبحاثهم ويأخذ ما حسن من آرائهم وينبذ ما انتقد منها ثم ذهب الى ايقوسيا فى سنة ١٧٦٦ وتفرغ لوضع «كتاب البحث في ثروة الشعوب وأسبابها» مدة عشر سنين حتى أتمه في سنة ١٧٧٦ . فجاء ذلك الكتاب مفعماً بالحقائق العلمية مدققاً فى الأصول الاقتصادية واضعاً القواعد لهذا العلم الجليل حتى سمى بعضهم مؤلفه أبا الاقتصاد . وان من يقرأ كتاب آدم سميث ويطلع على آرائه السديده لا يعجب اذا هو علم ان الكتاب الذى وضعه صار قانوناً يقتدى به مده قرنين ليس في انكلترا فقط بل في جميع أوروبا وأمريكا لا فرق بين الحاكم والمحكوم ولا يزال الى الآن نبراساً يهتدى به في غياهب الشك في كثير من المسائل الاقتصاديه .

وقد قال مبيناً الغرض من الاقتصاد .

« ان علم الاقتصاد السياسى وهو فرع من العلوم التى تقع تحت بحث السياسى أو المقنن له غرضان متباينان

(١) تورجوت كان من أكبر أنصار هذا المبدأ وكان وزيراً للتجارة فى زمن لويز السادس عشر ملك فرنسا وقد تمكن مدة وزارته من اباحة التجارة والغاء العشور وضريبة القمح ومن تقرير حرية العمل بتشتيت شراكات العمله .

«الأول» انه بواسطته يحصل الشعب على إيراد وافر يقوم بأوده أو هو بعبارة أخرى أوضح يساعد الناس على الحصول على الإيراد والحاجيات اللازمة لهم .

«الثاني» انه يمد الحكومة أو الجمهورية بالايرادات اللازمة للقيام بالخدمات العمومية . فهو بهذه الطريقة يرمى الى اغناء كل من الشعب والحكومة»[1]

وقد وافق الطبعيين على وجود قوانين طبيعية لا قدرة للانسان على معاندتها ولا للحكومة على وضع القوانين واللوائح عثرة في طريقها ولكنه لم ير رأيهم في ان الزراعة هي وحدها العمل المحدث للثروة وان الأرض هي المنبع الوحيد لها بل رأى ان العامل مهما كان حقيراً يحدث ثروة كالزارع

(١) ولد آدم سميث فى كيركالدى بايقوسيا سنة ١٧٢٣ وفى سنة ١٧٣٧ ذهب الى جامعة غلاسكو ومنها الي جامعة اكسفورد حيث مكث ست سنين ثم آب الى بلدته وقضى فيها سنتين كان ينقب فيهما ويتمم دراسته ثم اشتغل بالقاء بعض محاضرات فى جمعية أسست لهذا الغرض تحت رعاية اللورد كميس وصار فى تلك الاثناء صديقاً لدافيد هيوم أحد مشاهير الكتاب في ذلك العهد وفى سنة ١٧٥١ عين استاذاً للمنطق فى جامعة غلاسكو ثم أستاذاً للفلسفة الدينية فى الجامعة المذكورة وفى سنة ١٧٥٩ نشر كتابا فى الاخلاق وضع به الحجر الاول من حياته العلمية . وقد تاقت نفسه الى الاطلاع فاعتزل الاعمال في سنة ١٧٦٣ واصطحب دوق باكلوج الشاب فى سياحته . وقد مكث فى باريز وتولوز ثلاث سنوات عرف فيها كسناى وتورجوت وغيرهما من الطبيعيين او الاقتصاديين ثم رجع الى بلدته في سنة ١٧٦٦ وعكف على تصنيف كتابه حتى أتمه فى سنة ١٧٧٦ وهو أول كتاب دقق النظر فى المسائل الاقتصادية وقد عينته حكومة ايقوسيا مديراً فى الجمرك ومكث بادنبرج الى أن وافته الوفاة سنة ١٧٩٠ .

وصاحب الأرض . وحقاً فعل لانه لولا العمل لما وصلت الصناعة الى هذا الحد من الاتقان ولما أخذت الأرض زخرفها وازينت وقد ازدادت أصول هذا العلم كثيراً عما كانت عليه قبل وخصوصاً ما يتعلق بالتجارة الدولية والمبادلة بحسب ما اقتضته سنة العمران .

أما من أتى بعد سميث من الاقتصاديين فذهبوا مذاهب كثيرة بعضها فى كيفية الاستنتاج كالمذهب العلمى والمذهب التاريخى أو الاستدلالى والمذهب الاختيارى . وبعضها في كيفية توزيع الثروة وهى مذاهب الاشتراكيين على اختلافها . ولا يزال العلم قابلا للتوسع إذ انه تتسع نطاقه باتساع نطاق المعاملات وتزداد أهميته كلما استبحر الإنسان فى العمران

تعريفه

علم الاقتصاد السياسى هو عبارة عن القواعد الطبيعية التى تنطبق على كيفية احداث ثروة المجمع وكيفية مبادلتها بين افراده وكيفية توزيعها على مستحقيها وعلى كيفية استهلاكها . وليس لأحد أن يظن ان الاقتصادى ينطق عن هوى نفسه أو يقول قولا جزافاً . فما هو بقائل إلا ما توحيه اليه القواعد الطبيعية وما يستنتجه من الأصول العامة الثابتة التى يظهر أثرها كل يوم عند معاملة الإنسان أخاه . لا يكلف علم الاقتصاد كل فرد بأن يكون محباً لنفسه ساعياً وراء جمع المال مهما كان ذلك مخالفاً لذمته منافياً لانسانيته . هو لا يجرد من كل شخص نفساً يقفها لجمع المال وتعديده وانحصيل الثروة وعقد الخناصر عليها . هو لا « يبحث فى أحوال الإنسان الذى لا يهمه إلا احداث الثروة وانفاقها » كما قال بعض الاقتصاديين مما دعا كثيراً من الفلاسفة أن

ينحوا باللائمة على القواعد الاقتصادية ويصفوا الاقتصاد بانه مخالف للإنسانية .
لا يعيب الاقتصاد جعله المال أو الفائدة المادية مقياساً للاعمال فيستوى لديه الباعث الذى يوجد في نفس من يتردد بين انفاق جنيهين مثلا صدقة على فقير بائس وبين انفاقهما في شهواته بما أن مقياس الباعثين الداعى للبر والباعث على الشر واحد وهو الجنيهان وان اختلف تقدير الفيلسوف لهذين الباعثين اللذين قاما بنفس الرجل وقر رأيه على تفضيل أحدهما .
بيد انه يوجد فرق عظيم بين اعتبار المال مقياساً للبواعث والأعمال وبين جعل تحصيله الشغل الشاغل لكل انسان « وانما جعلت النقود أو المزية الماديه أو القوة التبادلية أساساً ترتكز عليه الأبحاث الاقتصادية ليس لان المال هو الذى يجب أن يعقد الانسان عليه الآمال دون سواه أو لأنه هو وحده موضوع كلام الاقتصادى بل لانه أضبط مقياس للبواعث التى تجول بفكر الانسان على وجه العموم ولوفطن المتقدمون من الاقتصاديين لتوضيح تلك الحقيقة لما وجد غيرهم سبيلا الى الانتقاد عليهم أو تحريف كلمهم عن موضعه »[1]

وقد تقدم لنا الكلام على ان القواعد التى تتكون منها العلوم الاجتماعية أو علم الاقتصاد السياسى هى قواعد طبيعية ثابتة لا تتقيد بزمان أو بجهة من الجهات ولا يقدر البشر على وضع قانون في طريقها يحول مجراها عن أصله . وتلك القواعد الاقتصادية هى أكبر قواعد علم الاجتماع أحكاماً يكاد يقرب من دقة قواعد العلوم الطبيعية كالفلك والكيمياء والطبيعة وغيرها وربما أشبهت الأخيرة في ان النقود فيها مسبار للمعاملات الإنسانية كما أن مقياس

(١) مارشال ص ٢٢

الحرارة في تلك ميزان التأثيرات الجويه

الغرض من الاقتصاد السياسي

كان الإقتصاد السياسي في أول الأمر قبل أن تتبين للعلماء قواعده العلمية يتناول بحثين أولهما الاقتصاد على وجه العموم ثانيهما إدارة الحكومه أو بعبارة أخرى كان الغرض منه العمل بفن الإقتصاد لا في إدارة شؤون أسرة بل في إدارة شؤون الأمه وهي أسرة مكبرة عميدها السياسي الذي يدير دفتها ويدبر أحوالها الإقتصادية ويشرف على مرافقها التجارية . ويرشد افرادها الى ما به يسعد حالهم ويأمرهم بالسعي لتحقيق هذا الغرض بحسب ما يلائم أحوالهم وعاداتهم وحو بلادهم شأن رئيس الأسرة الشفيق بها الساعي في رقيها . وكان الساسة يسنون القوانين للتجاره والقرارات لكيفيه العمل . كانت الحال كذلك قبل أن يعرف بنو الانسان ان هناك قواعد طبيعيه تسير عليها المعاملات الاقتصادية كالمبادلة والاستهلاك والأسعار لا تقدر الساسي أن يقف في طريقها مهما سن من اللوائح واقترح من القرارات . ولكنه لم يمض النصف الأول من القرن الثامن عشر حتى تغيرت سياسه الساسة في أحوال البلاد العمرانية وذلك على أثر كتاب نشره الطبيعيون وكتاب نشره بعد ذلك آدم سمث كما تقدم ذكره في موضع آخر [1] فلم تعد لهم قوة الأمر والنهي في إدارة تجارة البلاد وصار الإقتصاد السياسي لا يختص بالوسائل التي يلزم أن يتخذها الساسة حتى يقدروا على إدارة دفه التجارة وتحريك دولاب العمل بل على القواعد الطبيعيه التي تسير التجاره

(١) انظر تعريف آدم سميث



وبالعمل على [illegible] هما تركا وشأنهما ولم يتعرض لهما الساسة بوضع قوانين في طرقهما . فأفلت [illegible] بهذه الطريقة من يد الحكومات وساستها وصار علماً مستقلاً [illegible] الحقيقه الإنسانة « لا يتخصص بأمة من الأمم ولا تختص به حكومة من الحكومات وهو مؤسس على العوامل الإنسانية وليس لقوة ما ان تحدث فيه تغييراً » [1]

وقد ظهرت تلك الحقيقة فى كتابات من جاء بعد « آدم سميث » من الاقتصاديين فعرف « ساى » سنة ١٨٠٣ الاقتصاد بانه علم الثروة ولم يبق « ريكاردو » للحكومة إلا وظيفة ربط الضرائب وجباية الأموال حيث يفهم من كتابه انه نزع من السياسى كل سيطرة كانت له .

على ان « جيمس ميل » وضع كتاباً سنة ١٨٢١ قال فيه « ان الاقتصاد السياسى هو للحكومة بمثابة الاقتصاد الشخصى للأسرة وانه كما ان فن إدارة البيت يقضى أن ينظم رب هذا البيت كيفية امداد أسرته بالأصناف التى لا يمكن الحصول عليها إلا بمصروفات وكيفية استهلاك تلك الحاجيات كذلك بحث الاقتصاد للحكومة » ولولا ان جيمس اعتبر الاقتصاد فى مباحثه علما لدل هذا التعريف على انه يريد أن يعتبره فناً من فنون الحكومة . ونحا الأستاذ « ناسوسينور » نحواً لم يسبقه به أحد قبله حيث قسم الاقتصاد الى قسمين الاقتصاد العلمى . وعرفه « بأنه هو العلم الذى يفسر حقيقة الثروة وإحداثها وتوزيعها » والاقتصاد العملى « وموضوعه وصف أحسن الوسائل التى تتخذها الأمة في إحداث الثروة والاستزادة منها » فهو بهذا التقسيم أراد أن يرجع الى الحالة الأولى ويخلط فى تدبير الحكومة بعلم الاقتصاد ويجعل

(١) مقتطف من خطبة ألقاها المستر لو فى حفلة مضي مائة سنة علي آدم سميث

للسياسي سيطرة كالأول يرى بواسطتها مندوحة له الى التداخل في القواعد الطبيعية الثابتة التي يسير عليها علم الاقتصاد ولكنه عدل عن هذا التعريف المزدوج واقتصر على الكلام على الاقتصاد العلمى تاركا الاقتصاد العملى للحاكم أو السياسى . لانه وان كانت المباحث التى تختص باستنباط الوسائل التى يلزم الامة اتخاذها لتكثر ثروتها وتزداد حركة تجارتها من ألزم اللزوميات لتلك الامة« ولكنها لا تكون بحال من الأحوال جزأ من علم الاقتصاد السياسى إلا بقدر ما تكون الملاحة جزأ من علم الفلك . ولا مشاحة فى ان علم الاقتصاد ضرورى لحل كثير من المسائل الحيوية التى تعترض الحكومة احياناً ولكنه ليس وحده البات فى تلك المشكلات ولا أهم مايعتمد عليه فى حلها لان أساس هذه المباحث يتناول النظر في أحوال الحكومة الأدبية وقوانينها المدنية والجنائية وكل ماله مساس بالهيئة الاجتماعية التى يريد الاقتصادى أن يؤثر عليها »[1] فالسياسى قبل أن يقدر على حل تلك المعضلات يلزمه أن يلم بجميع الأسباب التى يكون من شأنها رقية الشعب الذى يدبره والتى تكون مغبتها انحطاطه . وذلك ما يضيق دونه صدر الاقتصادى الذى يحصر أبحاثه فى دائرة واحدة و«هى درس أحد تلك الأسباب التى ترقى الشعب وان كان هذا أهمها »[2]

الاقتصاد علم

يجدر بنا أن نبين حقيقة العلم والفن .

فالعلم سواء كان علم الهندسة أو علم الفلسفة أو علم النبات أو علم طبقات

(١) ناسوسيبور (٢) ناسوسيبور

الأرض يبحث في علاقات النتائج بالأسباب ونرجيعها اليها وحده ادراك الأشياء على ما هي عليه بدون استحسان أو استهجان .

أما الفن سواء كان فن الموسيقى أو فن التصوير أو فن إدارة الحكومة أو فن الطب فيبدأ بالإستحسان أو الإستهجان ثم يبين بعد ذلك كيفية الحصول على الحسن وكيفية اجتناب القبيح مستنداً في ذلك على الحقائق العلمية التى لها مساس به

فالطبيب مثلا يبدأ بتذكير المريض ان هذا مضر بصحته وان ذلك مفيد لها ثم يرشده الى الطريق الذي يلزمه أن يسلكه لكي يتقي المضر وينال النافع . يرى الطبيب ان الألم مضر بصحة المريض فيأمره بأخذ الدواء الشافي منه وهو بالطبع يستند في وصف ذلك الدواء على ماقرره علم وظائف الأعضاء من تأثيره على الجسم . يعرف الطبيب أن الخمر مضرة بالمريض فينهاه عن شربها . فوظيفة الفن هى الأمر والنهى ولذا سمى الاقتصاد في أول الأمر سياسياً لانه كان داخلا ضمن ما يأمر به السياسى أمته . كان السياسى في بادئ الأمر هو طبيب الأمة يأمرها أن تفعل كل مايراه صالحاً لها فاذا رأى ان حرية التجارة أنفع لبلاده أزال عراقيل المكوس من طريقها واذا فطن الى أن الضرائب ضربة قاضية على ثروتها أمر أن تخفف أو أن تزال بالمرة .

ولا حاجة بنا الى تكرار ما ذكرناه قبلا من أن الإقتصاد السياسى صار علما بعد ان توصل الطبيعيون و« آدم سميث » الى أن القواعد التى تنبنى عليها النظامات الإقتصادية هى طبيعية وثابتة وان هناك فرقاً بين وظيفة الإقتصادى ووظيفة السياسى . فوظيفة الأول لا تتعدى استنتاج القواعد العلمية وترجيع النتائج الى أسبابها وربط الأسباب بالنتائج فهو لا يأمر بسلوك طريق دون

آخر أو ينهى عن اتخاذ وسيلة من الوسائل وانما يترك الامر والنهى للفيلسوف الأخلاقى أو العالم الدينى أو الحاكم السياسى. ليس للاقتصادى أن يقول بوجوب حرية التجارة في مملكة من الممالك وان تحقق له النفع من وراء ذلك بل كل ما عليه أن يسند النتائج الى أسبابها. له أن يقول « ان الممالك التى لم تضع عراقيل في طريق البضائع الاجنبية انخفضت فيها الأسعار وسهل عليها الحصول على أصناف كثيرة من غيرها » وليس له أن يقول « لتزل تلك العراقيل من طريق التجارات الأجنبيه » ليس له أن يقول « ليترك القوم التغالى في الربا والاغراق في المضاربة » وان كانت داخلة في اختصاص العلم الذى يدرسه وانما يجوز له أن يقول « كثيراً ما نتج عن الغلو فى المراباة ضعف في الثقة وهى أهم عامل في التجارة . ولكم ضربت المضاربة تجارة البلد الذى تحل فيه ضربة صبت عليها العسر المالى بعد اليسار وسببت لها المحن والشقاء »

والسبب في ذلك هو :

﴿ أولا ﴾ ان القواعد التى تسير عليها المعاملات طبيعية وثابتة لا دخل للانسان في وجودها ولا تتقيد بارادته أو تتغير بأمره فكيف يقدر الاقتصادى إذا أن يأمر أو ينهى اذا كان لا قدرة له على تلك القواعد الطبيعية ؟ بل كيف يتسنى للسياسى أن يسيطر عليها ؟ ومن العجيب أن يظن بعضهم ان الأسعار بيد الحكومة تقلبها كيف تشاء وأنها تقدر أن تضع القوانين والقرارات لتصد بها تيار تلك القوى الطبيعية وهو خطأ بين كما تقدم .

﴿ ثانياً ﴾ ان معلومات الإقتصادى لا تؤهله وحدها أن يأمر أو ينهى حتى فى المسائل التى لها مساس بالنظامات الاقتصادية لانه لا ينظر في حل تلك المسائل الى الوجهة الإقتصادية فقط بل الى أسباب كثيرة أخرى منها

ما هو ديني ومنها ما هو أدبي ومنها ما هو سياسي فوجب أن يناط البت
فيها الى السياسي فهو أوسع من الإقتصادي إطلاعاً على أحوال البلاد العمومية
وأكثر دراية بما يلائمها . ويستحسن أن يعتمد السياسي في حل المسائل
التجارية والمالية على القواعد الإقتصادية فمثلا بربط أكثر الضرائب على
الأطيان في البلاد الزراعية أو يعفي العملة من التضييق في البلاد الصناعية

﴿ ثالثاً ﴾ ان من القواعد المقررة في علم الإقتصاد ان توزيع الأعمال
يزيد كل عمل اتقاناً فاختصاص العالم الإقتصادي بمجرد البحث في النظامات
الاقتصادية بدون التصدي للأمر والنهي ادعى الى توسيع نطاق تلك النظامات

﴿ فضل اعتباره علما ﴾

عرفنا من المباحث المتقدمة ان مزية الإقتصاد ترجع الى اعتباره علماً
وعدم تداخل الساسة في الحكم في النظامات الإقتصادية إلاّ كما يتداخل
الطبيب الذي يصف الدواء في القواعد التي قررها علم وظائف الأعضاء
(الفسيولوجيا) أو علم الكيمياء لان أولئك الساسة يحاولون عبثاً أن يقيدوا
تلك الأصول الطبيعية بقيود القوانين واللوائح أو أن يعرقلوا سيرها بتداخلهم
فيها ولأنه من الضرر أن يقفو الإنسان ما ليس له به علم وخصوصا اذا وضع
نفسه موضع المسيطر على أمة يأمرها أن تسلك كذا من الطرق لترويج تجارتها
أو ان تنتهي عن كذا من الأعمال لان فيها خسارتها . يجب على السياسي
أن يهتدي بهدي ما استنبطه الإقتصادي من القواعد الطبيعية التي تسير عليها
التجارة فلا يأمر بما ينافيها فان أعدل القوانين والأوامر أقربها الى القوانين
الطبيعية .

وقد كان الفضل فى بلوغ الأصول الإقتصادية شأوها الحالى من الأهمية لمراعاة ذلك في القرن الثامن عشر . فلم يعد السياسى يعارض القواعد الإقتصادية التى لا تتخصص بأمة من الأمم أو زمن من الأزمنة أو مكان من الأمكنة . ولم يعد لكل أمة اقتصاد خاص بها كما كان لها سياسة خاصة بها بل صار الإقتصاد علماً مشتركا بين الجميع لدرجة أن أحد الإقتصاديين ذهب الى تسميته علم الانسانية [١] وهى تسمية فيها شئ كثير من الصحة .

طرق الاستنتاج

قلنا انه توجد قواعد طبيعية ثابتة تسير عليها النظامات الإقتصادية ولكن كيف يستنبط الاقتصادى الأصول العلمية الاقتصادية وما هى أحسن وسيلة للوصول اليها ؟

اختلفت مذاهب الاقتصاديين بعد «آدم سميث» في كيفية الاستنتاج

المذهب العلمى

أما « ريكاردو » [٢] وغيره من الإقتصاديين العلميين فكانوا يرون أن يبنى الإقتصادى تلك الأصول على بديهيات وضعوها لهذا الغرض وهذه

(١) هو الاستاذ (روسى) الذى عرف الاقتصاد السياسي « بأنه علم الإنسانية لا علم الجبر وهو علم يجب أن يوجه الى تحسين حالة النوع الانسانى »

(٢) هو دافيد ريكاردو ولد سنة ١٧٧٢ وفى سنة ١٧٩٩ درس كتاب آدم سميث ولم يدرس من العلوم غيره وهو يعتبر الاقتصاد علما . وكان أول الاقتصاديين العلميين فى انكلترا وتوفى سنة ١٨٢٣

البديهيات هى (أولا) ان كل انسان يرغب دائماً فى الحصول على جلب أوفر النعم بأقل ما يكون من العناء (ثانياً) ان عدد سكان الدنيا لا يقل إلاّ لداعى خطر مادى أو أدبى أو نفاد الثروة التى جبلوا على اقتنائها (ثالثاً) ان قوة العمل وغيره من وسائل الإحداث يمكن زيادتها لحد غير معلوم بواسطة استخدام ماتحدثه من النتائج فى إحداث غيرها (رابعاً) انه يوجد حد لخصب الأرض بحيث انه اذا زيد بعده العمل والمصروفات فيها فان نسبة الغلة التى تنتج من تلك الزيادة تكون أقل من نسبة العمل . أو بعبارة أخرى انه ولو أن الغلة تزداد بازدياد العمل أو النفقات ولكن زيادة إتاء الأرض ليست بنسبة ذلك العمل .

كان أولئك الاقتصاديون يعتبرون ان ذلك الانسان الخالى واحد في كل الازمنة واحد فى كل الأمم وان همه دائماً جمع الثروه والحصول على خير أعم بتعب أقل . وتسبه تلك الطريقة الإستنتاجية الطريقه التى كان يتبعها علماء القانون الرومانيون في استنباط الأحكام القانونية من مبادئ القانون الطبيعى أو قانون الألواح الاثنى عشر [1] وتشبه أيضاً الطريقه الاستنتاجيه الموجوده في علم المنطق ولا بأس من الكلام على هذه فنقول

يأتى علماء المنطق بقضايا مسلمة ويركبونها بهيئة قياس وهو فى عرفهم ماركب من قضايا واستلزم قولا آخر يسمى نتيجه وللنتيجه موضوع ومحمول . والمقدمة التى تكون فيها الموضوع تسمى الصغرى والتى فيها المحمول

(١) هي قوانين نقشها الرومان على اثنى عشر لوحاً وعلقوها فى الساحة العموميـة في روما سنة ٤٤٩ قبل الميلاد . وأهم ما احتوته أن العين بالعين والسن بالسن وان للدائن أن يقود مدينه أسيراً حتى يوفيه دينه

تسمى الكبرى . ويتكون من هذه الهيئة شكل والاشكال عندهم أربعة .

﴿ الشكل الأول ﴾ هو ما كان المكرر فيه محمولا في الصغرى موضوعاً في الكبرى كقولهم العالم متغير وكل متغير حادث واستنتاجهم من ذلك ان العالم حادث . فالمكرر هنا هو لفظ متغير وهو محمول في الصغرى موضوع في الكبرى .

﴿ الشكل الثانى ﴾ وهو ما كان المكرر فيه محمولا فيهما مثال ذلك قولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الجماد بناطق فتكون النتيجة لا شيء من الانسان بجماد .

﴿ الشكل الثالث ﴾ وهو ما كان فيه المكرر موضوعاً فيهما كقولنا العاقل مقتصد وكل عاقل ناجح واستنتاجنا من ذلك القياس ان المقتصد ناجح

﴿ الشكل الرابع ﴾ وهو ما كان فيه المكرر موضوعاً في الصغرى محمولا في الكبرى كقولنا كل الأرض يتناقص إياؤها بعد حد معلوم والمناجم أرض واستنتاجنا من ذلك ان المناجم يتناقص حاصلاتها بعد حد معلوم . وفي كل حالة من الأحوال المذكورة أمكن الاستنتاج بحذف المكرر

وكان يزعم أصحاب ذلك المذهب ان تلك البديهيات التي وضعوها كافية لان تستنبط منها أصول عديدة بواسطه الاستنتاج . على اننا بتدقيق النظر في تلك البديهيات التي وضعوها نجدها محدودة لا تكفي وحدها في الاستنباط وخصوصاً فى الوقت الحاضر الذي انفسح فيه مجال العلوم الإقتصادية واتسعت ميادين ابحاثها وتناولت كثيراً من المسائل العويصه .

المذهب الاستدلالي أو التاريخي

وأما أصحاب المذهب التاريخي وهو الذي ظهر في المانيا على أثر ظهور كتاب في الإقتصاد للعالم « روشير » فرأوا أن لا تبنى الأصول الإقتصادية على الرجل الخيالي كما كان يفعل أنصار المذهب المتقدم بل على الحقائق الراهنة [1] وان يتوصلوا الى ذلك (أولا) بالمشاهدات الحسية وملاحظة كل ما يقع تحت نظرهم من الأحوال الإقتصادية (ثانياً) بالإستعانة بالتاريخ في معرفة النظامات القديمة واستنتاج الحديثة منها أو الاستدلال عليها بها (ثالثاً) بعمل الإمتحانات المختلفة من وقت الى آخر كما يفعل الكيماوي قبل أن يتوصل الى الحقائق العلمية (رابعاً) بالإحصائيات (ستاتيستيك) التي تنشر فيها من وقت الى آخر قيمة الصادرات وقيمة الواردات وعدد السكان وكمية الحاصلات من صنف من الأصناف وغير ذلك مما له مساس بالنظامات الإقتصادية . والباحث في كل وسيلة من الوسائل المذكورة يجدها غير كافية لاستنباط قواعد عامة فان المشاهدة الحسية أو الملاحظة كثيراً ما يصعب على الإقتصادي الاستفادة منها ومثله في ذلك مثل من يتجلى امام عينه الشبح البعيد فيدقق النظر فيه ولا يرى القريب منه جداً . هذا فضلا عن ان اختلاف البلاد في موارد الثروة والجو يجعل ما يستنتج في جهة غير صالح لجهة أخرى . وبمناسبة الكلام على التاريخ في هذا الصدد يعرض لنا سؤالان (أولهما) كيف يساعد

(١) ويدل قول أبي العلاء المعري

ومن عجب نقفو احاديث كاذب ونترك من جهل بنا ما نشاهد

علي انه كان يذهب هذا المذهب فيعتمد على الحقائق في أقواله كما يظهر من شعره

الإلمام بالنظامات الإقتصادية الحالية على معرفة ما كان عليه الانسان في الاحقاب الغابرة، (ثانيهما) ما فائدة درس تلك الأحوال الماضية في الوصول الى النظامات الإقتصادية الحالية، والجواب على الأول هو انه لا يمكن معرفة أحوال الانسان في الأحقاب الغابرة تمام المعرفه من المبادئ الإقتصادية العامة لاختلاف كثير بين الشعوب في أكثر الأحوال وذلك لاختلاف في الجو والاعتقادات والأجناس فلا تكفي معرفة الاقتصادى حالة الصناع على وجه العموم أن يعرف طرفاً من أخبارهم في الماضي ولا أن يعرف ما كانوا عليه في مصر مثلا كما انه لا يمكن العارف لطباع الانسان على وجه الاجمال أن يقف على دقائق خصاله وتفاصيل أخباره في كل أمة من الأمم . ولذا وجب على الإقتصادى أن نترك معرفة الأحوال الماضية للمؤرخ فهو المنوط بها وحده . ونجيب عن السؤال الثاني بان درس الأحوال الماضية في أمة من الأمم يوصلنا الى مبادئ منطبقة على تلك الأمة فقط فلا نقدر أن ننتزع من تلك الأحوال معانى منطبقة على جميع الأشخاص في كل انحاء العالم لتفاوت في درجة العمران وشكل البلاد ومقدار ميل أهلها الى العمل وغير ذلك مما لا يصح معه أن تتخذ حالة افراد تلك الأمة قاعدة يقاس عليها . فمثلا الباحث في أحوال مصر وحدها في العصور التي تعاقبت عليها وان تيسر له اكتناه المبادئ التي تلائمها بالطريقة العملية ولكنه لا يقدر أن يستنتج من تلك الأحوال قواعد اقتصادية عامة تنطبق على جميع الممالك . لا يقدر من تحقق لديه من تاريخ مصر القديمة أن الزراعة أحسن موارد ثروتها أن يقول ان هذه أحسن لجميع الأمم .

ولسنا في حاجة الى القول ان الامتحانات ليست دائماً في وسع

الاقتصادى اللهم إلا اذا كان حاكما مسيطراً أو سياسياً مديراً لحكومة من الحكومات يصدر الأوامر على سبيل الامتحان فيأمر أمنه أن تفتح صدرها للمتاجر الأجنبية مدة من الزمن يشاهد في أثنائها كل ما يعرض فى أحوال البلاد التجارية من النتائج ثم يستنبط منها أصولا اقتصادية وبعدئذ يلغى الأمر الأول بقرار يأمر فيه بتجربة مبدأ حماية الصناعات الوطنية فيضرب الضرائب على الواردات الأجنبية ويدون القواعد التى يستنبطها من تلك التجربة أيضاً . وما أظن الأمة التى هو حاكمها أو مدير تجارتها إلا منتقضه عليه . هذا فضلا عن ان الأصول التى يستنبطها من امتحاناته لا تكون عامة تسرى على جميع العالم. وشرط الأصول العلمية أن تكون مطردة كما قدمنا لا تتقيد بأمة من الأمم أو بزمن من الا زمنة .

ولا ننكر أن الإحصائيات مفيدة للإقتصادى فى تحقيق الأصول العلمية التى يعرفها من قبل ولكنا لا ندرى كيف يقدر أن يستنبط منها أصولا علمية جديدة .

فمما تقدم نرى صعوبة العمل بهذا المذهب وحده ولو أن « روشير » وأضرابه أطنبوا فى مدحه . وتلك الصعوبة هى أعظم بكثير من التى تعترض من يريد الاستنتاج من البديهيات التى وضعها الاقتصاديون العلميون . ولذا يجب لتمحيص الحقائق العلمية أن لا يكتفى بالمذهب التاريخى بل يرى أصحاب المذهب الاختيارى وهو أوجه الثلاثة أن يشترك الاستنتاج مع الاستدلال

المذهب الاختيارى

اذا سلمنا من الاستنتاج ان أسعار السلع التى من نوع واحد كالقطن

مثلا المعروضة في سوق واحدة تكون متساوية بعد خصم أجرة النقل فلا بد للتحقق من صحة هذه القاعدة أن نستفهم من بائعين ومشترين في الجهات التي تضمها السوق الواحدة ونقارن بين الأثمان التي دفعوها . ومن ذلك نرى ان تطبيق الأصول العامه يقتضي الملاحظة أيضاً وأن المذهبين المتقدمين الاستنتاجي والاستدلالي أو التاريخي هما أمران لازمان لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وأنه لا يسهل الوصول الى الحقيقة إلا من إشراكهما كليهما في تمحيصها وتخليصها من شائبة الشك ذلك يستنتجها من المعقولات الأوائل التي سبق الكلام عليها . وهذا يدعمها بالبرهان الحسي ويؤكدها بالامتحانات . هذا مادعا أصحاب المذهب الاختياري مثل « شمولار » [1] الالماني و« كينين »[2] و« مانجر » وغيرهم أن لا يقيدوا أنفسهم بأحد المذهبين المتقدمين اللذين يري شمولار « انهما لازمان للوصول الى الحقائق العلميه لزوم الرجلين للمشي وان مصلحتهما واحدة وأساسهما واحد وضرورتهما في الاستنتاج واحدة »

وقد جمع هذا المذهب المزيتين مزية رأى العقل ومزية رأى العين ففاق غيره في الوقوف على الأصول العلميه وهي الضاله التي ينشدها الاقتصادى فلا بدع اذا فضله المتأخرون من العلماء .

﴿ احتياجات الانسان ﴾

خلق الانسان ضعيفاً لا بد له من التماس الرزق ليسد به حاجته وهي أما مادية كالطعام والشراب واللباس والسكنى أو أدبية كالعلم . وتزداد هذه

(١) سنة ١٨٨٨ ـ (٢) سنة ١٨٩١

الحاجات كلما استبحر العالم فى العمران حتى ان من يقارن بين حاجات المصرى منذ مائة عام واحتياجاته فى الوقت الحاضر يجد انها ازدادت كثيراً . فبعد ان كان مخشوشنا في معيشته لا يسأل إلا عن الضرورى لتقويم أوده أصبح متأنقاً فى ملبسه متفنناً فى مسكنه وبعد ان كان لا يرى ضرورة لتعلم القراءة أو الكتابة أضحى يعتبرها لازمة له في حياته . وبعد ان كان يقطع المسافات سيراً على الاقدام أو على متون الدواب صار يرى ركوب البخار ضرورياً كلما أراد الانتقال من جهة الى أخرى وهكذا ازدادت حاجاته اضعافاً . ومن نقارن بين احتياجات الأوروبى المتمدين والافريقى المتوحش يرى طلبات الأول لاتنتهى عند حد بينما يقتصر الثانى على أبسط الحاجات مما لا بد منه .

ويظهر التفاوت بين الأمم المتباينة في المدنية أو بين الأمة الواحدة في دورين مختلفين منها أكثر وضوحاً في الاحتياجات الأدبية لانه كلما ارتقت الشعوب كثر عدد المشتغلين بالعلوم والتعليم وتفنن المفكرون فى قوة الإبتداع حتى يصير كل فرد محتاجاً لإتقان العلوم قبل أن يجارى غيره فى مضمار العمل . فمنذ نصف قرن مثلا كانت الطبقة المتعلمة من المصريين قليلة بحيث ان التسابق كان معدوماً والإحتياج الى الإتقان قليلا . أما الآن وقد غصت النوادى بالمتعلمين فقد أصبح كل فرد محتاجاً الى الاتقان قبل أن يبارى غيره في ميدان الارتزاق وبلغت الاحتياجات الأدبية شأناً كبيراً . والحقيقة التى لا ريب فيها هى أن الاحتياجات الأدبية ناتجة عن الاحتياجات الماديه وهى تبدو فى كل شعب آخذ فى أسباب النهوض . وقد قال «سمون» « ان لكل شعب احتياجات بعضها مادية وبعضها أدبية . إذ هو لا يعوزه

الحاجات المعاشية فقط بل يلزم له التعليم : وانى أرى ان الوسيلة الوحيدة التي تؤهل الشعب للحصول على ما يقوم به أوده هى فتح أبواب الارتزاق في وجوه افراده . والتعليم اللازم لهذا الشعب هو ما يريد استعداده للقيام بالاعمال المنوطة به »

ولكي يسهل على الانسان الحصول على تلك الحاجات خلق الله عزوجل الكائنات وبث فيها كل ما يحتاج اليه الانسان من الماء والهواء والمعادن قال تعالى (والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج)[1] (والذى خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذى سخر لنا هذا وما كناله مقرنين وإنا الى ربنا لمنقلبون)[2] ثم أباح للانسان الانتفاع بتلك الخيرات الطبيعبة واستعمالها فيما يفيد (يا أيها الدين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلاَّ أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غنى حميد)[3] وكثيراً ما بين المولى عزوجل للانسان منافع الأشياء التى خلقها له وما كان ليهتدى الى ذلك لولا أن هداه الله رب العالمين (والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون وتحمل أثقالكم الى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون)[4]

(١) سورة ق (٢) سورة الزخرف (٣) سورة البقرة (٤) سورة النحل

(وان لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون وعليها وعلى الفلك تحملون) [١] (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طرياً وتستخرجون منه حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) [٢]

المنفعة

كل شئ قابل لسد حاجة للانسان يسمى نافعاً له فالهواء نافع لانه ضرورى لتنفس الانسان والحيوان . والماء ذو منفعة لانه لازم للشرب والخبز نافع لانه لازم للطعام وهكذا . ولا يظنن ظان ان المنفعة هنا مرادفة للفائدة كما تقتضى المعنى اللغوى لهذا اللفظ ويحكم على كل ماله منفعة بانه مفيد .

« لأن المنفعة التى نتكلم عنها هنا هى صلاحية الشئ لسد حاجة للانسان أو قضاء غرض له مهما كان استعمال هذا الشئ لهذا الغرض من السخافة والفساد بمكان ومهما كان فيه من التلف للانسان » [٣]

فما دام الشقى أو البائس يطلب السم ليهلك به غيره أو يتخلص به من بؤسه . وما دام شخص يطلب الخمر أو لحم الخنزير فالسم والخمر والخنزير كلها أسماء ذات منفعة بالمعنى الاقتصادى .

فالاقتصادى لا ينظر الى الأغراض التى تستعمل لها الأصناف فيفضل بين منافعها كما يفعل العالم أو الفقيه الدينى أو الفيلسوف الأخلاقى بل كل ما عليه أن يلاحظ (أولا) هل الانسان محتاج الى الصنف لغرض

(١) سورة المؤمنون (٢) سورة الملائكة (٣) دى كساى (فلسفة الاقتصاد)

من الاغراض ؛ (ثانياً) هل هذا الصنف قابل لسد هذا الغرض ؟ فان وجد هذين الشرطين متوفرين حكم بان الصنف نافع وان لم يتوفرا بان كان الشيء لاينفع لغرض من الاغراض أو كان الانسان محتاجاً اليه ولكنه لايتيسر له الحصول عليه لاستحالة ذلك كالمناجم التى لايمكن احتفارها لكثرة بعدها عن سطح الارض حكم بانه غير نافع

تقسيم الاشياء

الأشياء النافعة بالمعنى المتقدم تنقسم الى :

﴿أولا﴾ أشياء مادية وتشمل كل مايدرك بالحواس كالماء والتراب والأحجار والأسهم (ثانياً) أشياء معنوية مثل حق الملكية على متاع من الأمتعة . وتلك الأشياء المادية سواء كانت تتلاشى بالاستعمال كانواع الأطعمة فانه لايمكن الانتفاع بها إلا بواسطه استنفادها أو لاتتلاشى بالاستعمال بل تقاومه كالثياب وآلات الصناعة والبيوت منها الصمات وهى مايتفاوت افرادها فى القيمة كالبيوت والخيول إذ ان كل افرادها ليست بدرجة واحدة فى القيمة ومنها المثليات وهى ماقام أحدها مقام الآخر كالمكيلات والموزونات والنقود . ويحدث كثيراً ان الأشياء المثلية هى التى تتلاشى بالاستعمال مثل النقود والفحم ومنها الثابتة[1] وهى الحائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقتها أو بصنع صانع بحيث لايمكن نقلها بدون أن يعتريها خلل مثال ذلك البيوت والأراضى ومنها[2] المنقولات وهى كل ماعدا الأشياء الثابته . ومنها الأشياء الصالحة

(١) مادة ٢ من القانون المدنى الاهلى (٢) مادة ٣ من القانون المدنى الأهلي

للتجارة وهى ما أبيح الاتجار بها كالمنسوجات ونحوها ومنها الأسياء الغير المباحة فى التجارة وهى ماحرمها القانون لسبب من الاسباب كالحشيش في مصر .

الثروة الشخصية

الثروة في اللغة كثرة المال يقال أثرى فلان إثراء صار ذا مال كثير ومعناها في اصطلاح الاقتصاديين غير ذلك . إذ ليس من الضرورى أن يملك الشخص القناطير المقنطرة من الذهب والفضة قبل أن يقال عنه انه مثر بل يكفى أن يملك شيئاً نافعاً كما تقدم مهما كانت تلك المنفعة قليلة . فالثروة الشخصية تشمل ما يأتى : (أولا) جميع الأشياء المادية التى يملكها الشخص سواء اكتسب ملكيتها بالطريقة القانونية أو بغير ذلك كالعقارات مثل البيوت والأراضى وكالمنقولات مثل الكتب والانعام والطعام (ثانياً) جميع الحقوق سواء كانت عينية أى متعلقة بالعين كحق الارتفاق والشرب والمسيل وحق الرهن وحق الطبع وحق الامتياز بعمل صنف . أو شخصية كالديون التى للشخص على آخر . فاذا كان لزيد ألف جنيه على عمرو عد هذا المبلغ ضمن ثروة زيد الشخصية . وجميع الأسهم التى للشخص فى الشركات فمن يملك فى إحدى الشركات مائة سهم مثلا ثمن كل سهم خمسة جنيهات عد حاصل ذلك وهو خمسمائة الجنيه ضمن ثروته .

أما الاشياء الغير المادية كالصفات فما كان منها خاصاً بذات الشخص كالصحة والجمال والنباهة فلا تكون ثروة شخصية حتى ولو جلب له كثيراً من المنافع المادية (ثالثاً) أما ما كان من تلك الصفات له علاقة بالغير فانه يعد

ضمن الثروة الشخصيه. مثال ذلك اسم التاجر فانه ولو انه صفة قائمة به إلا أن علاقتــه بالربائن لهـا مزية أخرى مما يزيد ثروته ويمكنه بيعه لوأحب مع محله التجارى .

﴿ ثروة الشعب ﴾

لا يقتصر الشخص على استعمال ما يملكه بل لا بد له أن ينتفع بأشياء كثيرة يعجز عن اقتنائها فهو محتاج الى الهواء والى الماء والجو الجميل علاوة على ثروته الشخصية وتلك الأشياء التي لايقدر الفرد على اقتنائها بل يشترك جميع الافراد في الانتفاع بها تدخل تحت ثروة الشعب وهى تشمل :

﴿ أولا ﴾ الأشياء المادية التي يملكها افراد الشعب كالأراضي والبيوت

﴿ ثانياً ﴾ الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع العموميــة كالترع والجســور والشواطئ والمين وغـير ذلك [1] وكذلك أملاك الميرى الحرة كالسكك الحديدية فى مصر .

﴿ ثالثاً ﴾ « قوة الريح والماء اللذين يحركان الآلات ويسـيران السفن وكذلك الضغط الجوى والأبخرة » [2] وقدزعم بعض الاقتصاديين انهذه الأشياء لاتعد ثروة للشعب .وهو زعم لا أساس لهفمن ذا الذى ينكر المنافع العظيمة التي تعود على مصر من نيلها السعيد أو التي تعود على الولايات المتحدة من شلالات نياجرا .

﴿ رابعاً ﴾ الخدمات التى تعود منها منافع مادية مباشرة مثل خدمات الصناع .ومن الغريب ان أولئك الاقتصاديين يعتبرون خدمة الصانع ثروة

(١) انظر مادة ٩ و١٠ من القانون المدنى الأهلي (٢) ريكاردو

للشعب لانها تجلب له الثروة رأساً ولا يعبرون الخدمات الجليلة التي يؤديها العلماء وان كانت توصل أخيراً الى تحسين حالته المادية وهذا ينافي الصواب لانه اذا افتخر الصانع بانه يوجد المنافع للمواد فالعالم يفتخر أكثر بانه يوجد المنافع في العقول فهو يربي الصناع ويعلمهم كيف يحولون الأشياء العديمة المنفعة الى ثروة . ولم تخف هذه الحقيقة في الزمن الماضي حتى ان « المعلمين والاطباء والشعراء كانوا يشرون في الأسواق الرومانية »[1] وان كل من يعرف المزايا الجليلة التي عادت على الولايات المتحدة مثلا من مخترعيها وعلمائها مما كان سبباً في ارتقائها لا يبخس العلماء أشياءهم بل يعتبر خدماتهم من ضمن ثروة الشعوب

﴿ خامساً ﴾ الديون التي للحكومة أو الافراد على الأجانب وينقص من ثروة الشعب ما على حكومته أو افراده من الديون للأجانب .

﴿ سادساً ﴾ النظام والعدل السائدين في الشعب إذ عليهما يتوقف انتظام التجارة وبهما تتوفر السعادة .

﴿ سابعاً ﴾ الجو والخيرات الطبيعية كالمناجم وغيرها بشرط أن تكون الأمـة قادرة على الانتفاع بها . وقد تغالى « پيتى » حتى عد أفراد الأمـة ضمن ثروتها وعد الأستاذ « نيكولسون » قيمة الناس في انكلترا بمبلغ ٤٧٠٠٠ مليون من الجنيهات « على ان هنالك شكا في أن عد الناس ضمن ثروة الشعب تكون له أدنى فائدة »[2] لان المهم ليس عدد افراد الشعب بل قيمة خدماتهم وحينئذ « لا يصح أن نعتبر عدد افراد الشعب ضمن ثروته »[3]

ولا يدخل ضمن ثروة الشعب الديون والحقوق التي لافراده بعضهم

---

(١) كسناى ص ٨١ (٢) مارشال ص ٦٤٤ (٣) مبل

على بعض لانه لا يهم كثيراً اذا كان زيد هو الدائن أو عمرو مادام كلاهما من أمة واحدة .

وتفيد معرفة ثروة الشعب كثيرا عند مقارنته بشعب آخر . فمثلا لمعرفة أيتهما الاغنى انكلترا أو المانيا يلزم معرفة ثروة كل من الشعب الانكليزى والشعب الالمانى . ومقارنة الثروتين بعضهما ببعض فايهما زادت ثروته كان اغنى من الاخر .

وهذه مزيه جليلة لمعرفة ثروة الشعب وخصوصا في هذا الوقت الذى اصبحت فيه ثروة الشعوب مقياسا لدرجتها في السؤدد ومكانتها من الصولة واضحت الامة الكثيرة المال هى التى تناط بها الآمال .



الكتاب الاول

في

احداث الثروة

﴿ وسائل الاحداث ﴾

نذكر في هذا الباب الوسائل المحدثة لما يسد احتياجات الانسان التي تقدم ذكرها سواء كانت تلك الوسائل طبيعية أو كانت نتيجة الكد والكدح. وقد اتفق الاقتصاديون على أن الوسائل المحدثة للثروة ثلاث وهي الأرض والعمل ورأس المال . وانما ذكرت بهذا الترتيب لانه هو الوجودي لها . فقد خلقت الأرض التي هي مصدر حياة الانسان وينبوع المواد التي يصنع منها لوازمه وزينها الخالق عزوجل بالمروج الخضراء والأراضي الخصبة والاحراش الواسعة والانهار الجارية وأودع في بطنها المعادن كالفحم والحديد والذهب قبل أن يدرك الانسان مزية العمل لنفسه ويضرب في طول البلاد وعرضها مبتغياً من رزق الله وقبل أن يجمع رأس المال . قال عزوجل (والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج . ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد . والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج)وقال في آية

أخرى (ومن آياته أن يرسل الرياح) « أى الرياح التى تلقح السحاب الماطر وتجمعه ولذا سميت رحمة . قال عليه الصلاة والسلام اللهم اجعلها رياحاً أى للرحمة ولا تجعلها ريحاً لان المفرد للعذاب كالريح العقيم والريح الصرصر (مبشرات) أى بالمطر (وليذيقكم من رحمته) أى المنافع التابعة لها كتذرية الحبوب وبجفيف العفونة وسقى الأشجار الى غير ذلك من اللطف وقيل الخصب التابع لنزول المطر المسبب عنها (ولتجرى الفلك) فى البحر عند هبوبها (بأمره) عز وجل (ولتبتغوا من فضله) بتجارة البحر (ولعلكم تشكرون)[١] أى وتشكروا نعمة الله تعالى فيما ذكر »[٢] وقد جمعت هاتان الآيتان الشريفتان وسائل الاحداث الثلاث وهى الارض والعمل من زراعة وتجارة ورأس المال وهو الفلك التى يصنعها الانسان قبل أن يكتسب من تجارة البحر :

(١) فى الموارد الطبيعية

ان لطبيعة البلاد تأثيراً عظيما على ثروتها ويدخل فى الطبيعة شكل البلاد وموقعها وتكوين طبقات أرضها وجوها . فالبلاد الواقعة في المنطقة المنجمدة الشمالية أقل من غيرها خيرات وأبعد عن الاثراء وأقل استعداداً للصناعة والزراعة لان مناخها وشكل الأرض فيها لايصلحان لهذا الغرض والممالك الواقعة في المنطقة الحارة جمعت من التسهيل والاستعداد الطبيعى مافاقت به غيرها في الاثراء ولولا قلة نشاط أهلها وكثرة اعتمادهم على الموارد الطبيعية

(١) هذه الآية من سورة الروم

(٢) تفسير الالوسى الجزء السادس ص ٤٥١ و٤٥٢

وعدم اهتمامهم بأنفسهم لصارت أغنى البلاد بلا مراء وأغلب تلك البلاد أكثر استعداداً للزراعة منها للصناعة وهى تنتج أهم الحاصلات الزراعية كالقطن والقمح . وأما الممالك الموجودة فى المناطق المعتدلة فقدجمعت بين جودة المناخ ووفرة الخيرات وسهلت على أهلها الصناعات والزراعة والتجارة. وليس تأثير طبقات الارض على ثروة البلاد بأقل من تأثير موقعها فالبلاد الكثيرة المعادن الوافرة الخيرات يسهل على سكانها الترقى فى الصناعة والنجاح في المشروعات الكبرى . والبلاد الغزيرة الانهار الخصبة التربة لا يجد أهلها صعوبة في استثمارها .

﴿ ثروة مصر العقارية ﴾

وقد أبدعت يدالقدرة شكل بلادنا المصرية وبسطت أرضها وأسبغت عليها نعمة النيل وهو أعظم نوال . ومحل الآمال . ومحط الرحال . فهو ان جرى جرت الأرزاق معه وأينما حل حلت الخيرات . يغير الجدب الى خصب ويفسح في ضيق العيش حتى يجعله رغداً . فكم من صحار مقفرة. فاض عليها الخصب من فيضه . وجرى العسجد في ارجائها من مائه . وأنساب الذهب الى أهلها ورزقوا بعدعسر يسراً . عرف القدماء مزيه النيل السعيدحتى قدسوه الى درجة العبادة وكانوا يطرحون فيه فتاة بكراً فى كل عام إظهاراً لفضله عليهم ولم تزل هذه العادة فى مصر حتى أبطلها عمرو بن العاص في خلافة عمر رضى الله عنه ولم يكن للنيل مجرى ثابت كما له الآن بل كان يفيض على بعض الاراضى برهه ثم ينتقل الى غيرها فتنبت الاعشاب والحشائش في الأرض التى يتركها فيستعملها المصريون مراعى لماشيتهم وكان مصبه عندمدينة الفيوم الآن ومعناها (بيوم) أى بحر ولم يزل الطمى يرسب عاماًفعاماًحتى تكونت الدلتا التى قال عنها «هيرودوتس» انها هدية النيل وصارت أخصب أراضى

المعمورة. وكان أول ماتهتم به كل دوله تملك مصر هو أراضيها الخصبة التى جعلتها كعبة تشد اليها الرحال .

ولم يكن أولئك القدماء بأحرص منا على مياهه . فان قدسه بعضهم بالعبادة فنحن نحفظ ماءه في الخزانات والترع . وقد بنى محمدعلىباشا القناطر الخيرية ضنا بتلك المياه على البحر المتوسط ورغبة في توزيعها على الأراضى ثم حفر الترع وهى بمثابة شرايين تجرى فيها هذه المياه العزيزة فتكسب الأرض خصباً والزرع نماء .

الاصلاح العباسى

وسارت مصر بفضل ذلك الاصلاح الى الأمام وصارت الأراضى الصالحة للزراعة تكثر عاماً فعاماً والرخاء يزداد يوماً فيوماً واهتم الأهالى وخصوصاً كبار المزارعين باصلاح الأراضى وصرف المال الكثير فى هذا السبيل وكذلك عنى كبار الماليين من الأجانب بتحسين كثير من الأراضى على أثر قانون ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (الموافق ١٦ يونيو سنة ١٨٦٧) الذى أصدره الباب العالى مبيحاً فيه للأجانب امتلاك الأراضى في جميع انحاء السلطنة العثمانية [١] . ولا مانع من القول ان ذلك القانون جعل للاجانب مصلحة خصوصية في الاعتناء بتعهد الأراضى [٢]

وقد ترك الاصلاح العلوى بعض الأراضى وخصوصاً في الوجه القبلى لا يتيسر لها الرى بالترع وان تيسر فمرة واحدة في العام . فلما أن تربع مولانا

(١) ماعدا الحجاز (٢) وان جرت عادة كثير من الممالك أن لا يصرح للأجانب بامتلاك الأراضى

الخديو الحالى على أريكة الخديوية تاقت نفسه الكريمة أن يعيد الاصلاح لمصر في أهم منبع لثروتها وهو الأرض . وليس فى وسعى أن أشرح هذا الاصلاح وانما أذكر منه :

﴿أولاً﴾ بناء خزان اصوان الذى تم في سنة ١٩٠٠ وبناء قناطر في أسيوط والغرض من بنائهما هو (أولا) لكى تتسنى الرى الصيفى لمديريات الدلتا. (ثانياً) تحويل أراضى الوجه القبلى التى تروى رى الحياض الى صيفى. (ثالثا) زيادة مقدار الأراضى المنزرعة [1]. وقد بلغت نفقات البناء ٣٢٣٧٢٦٥ جنيها مصريا ونفقات التحويل الذى بدئ فيه على أثر ذلك حتى نهاية سنة (١٩٠٥) ١,٧٤٠,٥١٤ جنيهاً مصريا حيث حول ٢٥١,١٧٠ فداناً وبلغ ما حول ٢٨٦٦١٧ فداناً (لغاية سنة ١٩٠٦) وينتظر أن يتم التحويل في آخر سنة ١٩٠٨ وكانت نتيجة انشاء الخزانين ان بلغ مقدار الأطيان التى تستفيد منهما ١,٢٧٦٠٠٠ فدان وارداد ثمنها ١٥٠٧٣٠٠٠٠ جنيه مصرى وارتفع متوسط إيجار الفدان فى بعض الاطيان التى كانت تروى رياً صيفياً قبل انشائه من ٣٠٦٨ جنيهات مصريه فى سنة (١٩٠١) الى ٧٠٢٧ جنيهات مصريه في سنة (١٩٠٥) وقد قدر ان أثمان الاراضى التى تستفيد من التحويل فى مصر الوسطى تزيد نحو ٢٦,٥٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى [2]

﴿ثانياً﴾ بناء قناطر في اسنا لتعلية منسوب المياه في تلك الجهة حتى تزيد أرضها خصباً .

﴿ثالثاً﴾ بناء قناطر في زفتى لمنع انصباب الفرعين فى البحر المتوسط

(١) انظر تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٥ نمرة ٤٤

(٢) انظر مذكرة السير جارستن عن اعمال الرى والتحويل سنة ١٩٠٥

﴿ رابعاً ﴾ انشاء الترع فى الوجه القبلى حتى أصبح الرى منتظماً فيه .

﴿ خامساً ﴾ تسويه فرعى النيل اللذين يصبان عند رشيد ودمياط وقد بدئ في هذا العمل سنة ١٩٠٥ [1]

وقد أحدثت تلك الاصلاحات الجليلة تقدماً محسوساً فى خصب الأراضى وزيادة في الثروة العقارية المتينة البناء القليلة التأثر بالتقلبات الماليه .

(المناجم). يوجد كثير من البلاد خصها الله عز وجل بالمعادن وأكثر تلك البلاد جبلية ويستفيد أهلها من احتفار تلك المناجم التي هى إحدى ثروة الأرض أما بلاد مصر فانها زراعية حرمت من المعادن إلا قليلا فلا يوجد فيها الحديد وهو أنفع صنف للصناعة وهذا عائق طبيعى عن الترقى فيها .

(البحار). لم يخل شئ من الكائنات من فائدة فكما ان الأرض الزراعية وسيلة للثروة وكما ان المناجم كنز لها كذلك البحار والأنهار والبحيرات وسيله لاحداث الثروة . قال تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون منه حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) [2] وقال في آية أخرى (وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) [3] ويشتغل كثير من الأمم بصيد البحار خصوصاً القريبة من المناطق الشمالية بيدان المشتغلين من المصريين بالعمل فى البحر قليلون بالنسبة للمشتغلين بالزراعة وذلك (أولا) لأنهم يفضلون الزراعة التى صارت ملكة في أكثرهم (ثانياً) لعدم تدربهم على البحر .

---

(١) انظر تقرير سنة ١٩٠٤ (٢) سورة الملائكه (٣) سورة النحل

الانسان والطبيعة

هـذه حالة الإنسان مع الطبيعة فهو لايقدر على تغيير جو البلاد التي يحل فيها أو تبديل شكلها أوجعل الهضاب سهولا أو الجبال تلولا أو الآبار أنهاراً أو الأحجار معادن أو الفحم ذهباً بل لابد له أن يتقيد بما قيدته القدرة به ويرضى بما قسمته الطبيعة له ولا جناح عليه اذا هو ساقته نفسه الى تعضيدها بحفر الجداول والمساقى وبنى الخزانات يحتفظ فيها بالمياه الضرورية لحياته وحياة نباته أو اخترق الجبال بأنفاق ينحتها في صلد الصخر أو سخر الماء لإدارة مصانعه وإنارة بيوته وحفر الترع المالحة يوصل بها البحر بالبحر ويسهل المواصلات ويرقى التجارة . لا حرج عليه اذا هو استخدم العناصر الموجودة فى إيجاد عناصر معدومه واستنبط المركبات الكيماوية مثل الفوسفات والنيترات لتقوية خصب الأرض حتى لا يستنزف كله من الاستعمال. ولكن ليعلم ان تربة تلك الأرض التي يزرعها مركبة من عناصر مختلفة لكل عنصر منها دخل عظيم في انبات الحبوب التي يبذرها وان تلك العناصر محدودة لايمكنه أن يستزيد منها بعد ان يستنزف أغلبها بكثرة الاجهاد فاذا عرف هذه الحقيقة الناصعة سهل عليه معرفة قانونين اقتصاديين يسرى مفعولهما على الارض وهما قانون تزايد الغلة وقانون تناقصها

الانسان والارض

ألم تر كيف تشابهت الكائنات في أمور كثيرة وشهد هذا التشابه بقدرة الله عزوجل . وكيف خلق الله الانسان من نطفة ثم من علقه ثم صيره

جنيناً فى الرحم وولد رضيعاً ثم دب على الأرض وصار طفلا فصبياً فمراهقاً فبالغاً فشاباً ثم وصل الى سن الكهولة وهو عادة سن الأربعين تم ابتدأت قواه أن تضمحل ولم يأت زمن شيخوخته إلا واشتعل رأسه شيباً واحدودب ظهره ضعفاً ولم تسطع رجلاه على حمله وصار ما يأكله من الطعام لا يفيده مثل الأول قبل أن يصل الى سن التناقص .

قانون تزايد الغلة

كذلك يوجد حد لخصب الأرض ونهاية للعناصر المكونة لها ويشبه هذا الحد سن الكهولة فى الرجل وقبل الوصول اليه تزداد غلتها بازدياد كمية المال والشغل اللذين ينفقان عليها . فاذا فرضنا انه توجد في إحدى الجهات قطعة أرض في بدء زراعتها فان كل شغل يصرف فيها وكل مال ينفق عليها يأتى بغلة هى أكثر من نسبة الشغل والمال . ذلك لان الارض فى مقتبل خصبها يثمر فيها الشغل كما يثمر الطعام فى تقوية الغلام فى مقتبل العمر فكلما كثر الاعتناء بها ازدادت حاصلاتها وصارت كافية لسد حاجات عدد عظيم ممن يعملون فيها وكلما جد الناس في استغلالها بالمال والرجال أو بالآلات الزراعية الحديثة جادت عليهم بنتاج نسبته أعلى بكثير من نسبة الشغل والمال اللذين أنفقا فيها .

وهذه حالة الأرض فى الجهات التى لم يتقاطر عليها السكان إلا منذ عهد قريب مثل أراضى مريوط التى استثمرها حديثاً الجناب العالى الخديو وجلب لها الآلات الزراعية الحديثة وتعهدها بنفسه حتى صارت خصبة بعد ان كانت مكاناً غير ذى زرع . ويستحسن أن يتعهد الأرض التى في مقتبل

خصبها الماليون القادرون على استثمارها لانه قلما يقبل صغار الفلاحين عليها لقلة حاصلاتها في أول الأمر ولو أنها بعد قليل من الاعتناء تربو نسبة غلتها على نسبة الشغل ورأس المال اللذين أنفقا في فلحها ·

قانون تناقص الغلة

أما اذا وصلت الأرض الى نقطة التناقص وهى التى شبهناها بسن الكهولة في الرجل أو بعبارة أخرى اذا استنزفت المواد الكيماوية المسببة لخصبها وأنتهكت قواها الطبيعية بكثرة الإجهاد قلت النسبة بين غلتها وبين الشغل والمال المنفقين فيها فاذا فرضنا ان قطعة أرض تقادم عليها العهد ولجأ ألوف الفلاحين اليها وعملوا فيها مدة من الزمن حتى استنفدوا المواد الطبيعية التى كان لها الفضل في خصبها واستنزفوا مواهبها الكيماوية كالفوسفات والنيترات حتى وصلت الى حد التناقص · فبعد وصولها الى هذا الحد لا يحصل العاملون فيها على كمية مناسبة للشغل ورأس المال سواء كان هذا عبارة عن آلات زراعية كالمحاريث والفؤوس أو عبارة عن دواب كالخيل والبغال أو عبارة عن نقود · حتى انه اذا ضوعف عدد الفلاحين أو ضوعف مقدار المال فان الغله لا تتضاعف ·

وهكذا كلما زاد عدد المستغلين فيها وتهافت الناس على فلحها خصهم من الفائدة جزء ليس بنسبة ما انفقوه من الشغل والمال فتقف ثروة الكثيرين عند حد لا تتجاوزه وعبثاً يحاولون اكثار الحاصلات بنسبة اكثار الشغل ورأس المال فيتساءلون عن السبب وما من سبب سوى ان لكل شئ نهاية وان الارض بعد خصبها الذى يستخرجون كنوزه وهرمت من كثرة

الاستعمال . والمفروض في الايضاحين المتقدمين شيئآن (الأول) ان طريقة الزراعة كانت واحدة بمعنى ان معلومات الفلاحين كانت واحدة ولم يخطر على بالهم أن يستعملوا الطرق الزراعية الحديثة أو يتخذوا الاسمدة لمقاومة ضعف الارض (الثانى) ان حاصلات الأرض كانت من المكيلات أو الموزونات بدون نظر الى أسعارها ان كانت ارتفعت أو هبطت لان المهم هو معرفة نتاج الأرض لا ثمنه ولان القوانين التى تسير عليها الاسعار لا دخل لها في خصب الأرض وعدمه . ويوجد امام من يفلحون الأرض التى وصلت الى حد التناقص ثلاثة طرق: فإما أن يلجئوا الى أراض أُخر مجاورة ويقوموا على حراثتها وزراعتها وبهذه الطريقة يجدون مجالا لإكثار ثروتهم وإما أن يصبروا على مضض وليس هذا من الحكمة فى شئ سيما اذا كانت بلادهم واسعة الفضاء . وإما أن يهاجروا الى جهة أخرى أراضيها في مقتبل العمر وهذا ما سارت عليه أمم كثيرة من قبل

وقد يفضل البعض أن يستأجروا الأراضى الخصبة التى ربما كانت بلغت حد التناقص أو كادت على أن يستغلوا أراضيا أُخر جديدة يرعب أحدهم أن يدفع إيجار الفدان إثنى عشر جنيهاً عن ان يصرف ستة فقط في استغلال أراض أُخر . يفضلون أن يتزاحموا في الجهات التى بلغت أراضيها حد التناقص حتى يضيق بهم العيش فيها لقلة نتاجها بالنسبة لكدحهم وعدم كفايته لسد حاجاتهم على أن ينتقلوا الى الأراضى التى فى مقتبل خصبها مع أن السعة فى هذه متوفرة بقليل من الكد وقليل من المال . ومما يسر ذكره فى مصر ان كثيراً من كبار الماليين عرفوا هذه المزية في الأراضى الجديدة فأخذوا يشترون ضياعا كثيرة منها وينفقون الأموال فيها بدون نظر

الى غلتها في الوقت الحاضر بل رغبة في الخيرات التى سيجنونها منها في القريب العاجل .

﴿ التسميد ﴾

على انه مهما تفاقم خطر تلك العلة الدفينة فى بطن كل أرض فان التجارب قد سهلت للانسان أن يتداركها بالدواء ويقلل تأثيرها على الحاصلات . وقد أجمع علماء الزراعة أن الأسمدة تعيد الى الأرض ما فقد منها من المواد المخصبة كالنيترات وغيرها كما تعيد الأدوية الى المريض مافقده جسمه من القوة الحيوية . أو هى على الأقل تقاوم نفاد هذا الخصب كما يسكن الدواء الألم . وكتب أحد أولئك العلماء يقول « ان فلح الأرض وسقيها وتسميدها كلها عوامل على انحلال المواد الصخرية فيها واستحالتها الى نيترات . ويعيد السماد الى الأرض ما فقد منها . وما بقى من الاصقاع خصيباً نحو خمسين عاماً وكان المتبع فى استثماره طريقه مخصوصة لا يبعد أن يبقى كذلك مادامت تلك الطريقة متبعة اللهم إلا اذا غمرت المياه الأرض او انقلب حالة الجو »

والأسبخة ضرورية للأراضى المصرية (أولا) لان كثيراً منها وصل الى حد الناقص (ثانياً) لان بعض الأصناف الزراعة مضعف للأرض كالقطن مثلا الذى يزرع فى نحو ١,٥٠٦,٢٩٠ فداناً من الأراضى المزروعة البالغة ٥,٣٣٩,٦٥٨ فداناً فانه من النباتات المنهكة للقوى الكيماوية المضعفه لخصب الارض ولذا يستحسن أن تترك الأرض بعد زرعه نحو ثلاث سنوات تزرع فى أثنائها برسيما مثلا لانه يكثر النيترات . وطالما كان اجهاد الأرض بالزرع مسبباً لقلة حاصلات القطن في بعض السنين .
أما من جهة أنواع الأسبخة فقد جاء بتقرير الجمعية الزراعية الخديوية لسنة ١٩٠٧ ان الأسمدة الكيماوية تفضل الأسبخة الأخرى فان استعمالها

يأتى بفائدة كبرى في أراضى هذه البلاد التى تشبعت من الأسبخة المحلية لكثرة استعمالها في المدد السالفة فضلا عما في استعمال الأسمدة الكيماوية من الوفر في النفقات لكبر حجم الأسبخة البلدية وصعوبة نقلها ولما يتبع هذا النقل من المصروف الكثير. والمستعملة من تلك الأسمدة الكيماوية هي عادة نيترات «شيلى» أو سلفات النوشادر وكلتاهما مفيدة. بيد ان الأولى تندمج مع التربة بسهولة وتحدث تأثيراً سريعاً. على ان بعضهم يخاف أن تغورفى قاع الأرض أوتسير مع المياه التى ترويها وهذا يمكن منعه اذا هى استعلمت على كميات صغيرة. أماسلفات النوشادر فهى وان كانت أبطأ منها مفعولا ولكنها أبقى تأثيراً وهى فضلا عن ذلك تنزل في قاع الأرض ولا تحملها مياه الرى فاذا اجتمع هذان المخصبان جاءا بأحسن نتيجة سيما اذا استعملت سلفات النوشادر أثناء البذر وقد زعم أحد كبار الزراعيين ان البرسيم اذا لقح «بالنيتروبكتيرين» بمعدل ماقيمته خمسة شلنات لكل فدان فانه لايزيد فقط كمه من ٣٠ الى ٥٠ بالمائة بل يضيف الى كل فدان كمية عظيمة من النيتروجين تعادل ماقيمته جنيهان من نيترات الصودا. هذا بالطبع على شرط وجود الفوسفات والصودا والجير التى لابد لكل أرض منها [١]

سريان القانونين على المناجم. ليس القانونان المذكوران قاصرين على الأرض الزراعية بل يسريان على المناجم فعند البدء في استخراج المعادن من المناجم تكون تلك المعادن عادة قريبة من أديم الأرض فلايتكلف استخراجها نفقات كثيرة ويمكن عدداً قليلا من العملة أن يستخرجوا من بطن الأرض كمية عظيمة من المعدن. وكلما زاد عددهم صارت نسبة مايحصلونه أكثر من

(١) انظر مجلة المجلات الانكليزية لشهر يناير سنة ١٩٠٨

الشغل الذي يبذلونه أو المال الذي يدفعه صاحب المنجم أو مستأجره فى شراء الآلات الرافعة وأجرة العملة والنقل وغير ذلك ولكن اذا وصل الحفر الى درجة بحيث يصعب استخراج الفحم من الطبقة السفلى الى الطبقة العليا فان صاحب المنجم أو مستأجره يقل ربحه لان نسبة زيادة النفقات تفوق زيادة الربح. واذا زاد عدد العملة فانه يدفع أجورهم من ماله الخاص لانهم لا يقبلون إلا بأجور أعلى من الأول فهم معرضون للاخطار من ضيق التنفس أو الانفجار وغيرهما مما لا يرغبهم معه إلا زيادة الأجور. وكثيراً ما أفضت هذه الحالة الى هجر المناجم والالتجاء الى غيرها مما لم تستنزف معادنها وتجم ثروتها. إذ انه لا فائدة من تكبد النفقات اذا كانت الفائدة قليلة بجانبها.

عدم سريانهما على المصنوعات ومن الغريب ان هذين القانونين لا يسريان إلا على المواد المستخرجة من الارض قبل صناعتها كالحديد والنحاس وقت استخراجهما ولكن متى زاولها الصانع زال عنها تأثيرهما. فصاحب المصنع يقدر على زيادة مصنوعاته بزيادة عدد العملة عنده لانه من البديهى ان عشرة الصناع يقدرون على صنع كمية من الأوانى الذهبية أو الفضية مثلا أكثر من الخمسة وان الخمسة عشر يصنعون أكثر من العشرة. وكل هذا زيادة على ربح صاحب المعمل اوالمالى. والسبب فى ذلك هو انه بزيادة عدد العملة وكمية رأس المال تنتظم حركة العمل وتقوى روحه فتكثر كمية البضائع التى يمكن بيعها ويقل تأثير العقبات الطبيعية التى تقف دون زيادة النتاج وتصير نسبة المتحصل من الصناعة أكبر من نسبة مقدار الشغل ورأس المال اللذين ينفقان فيها

(٢) العمل

لئن كان للطبيعة حق الأولوية في احداث الثروة سواء في أرضها الخصبة أو في احراشها الكثيفة أو في مناجمها الكثيرة المعادن أو في مراعيها الغزيرة الكلاء أو في أنهارها المتدفقة بالخيرات فان المدار في استثمار كل ذلك على العمل ولو قليلا . فلا بد من فلح الأرض وبذر الحبوب قبل أن تجود الطبيعة بنعمائها وتبذل الارض غلتها ولا بد من احتفار المناجم قبل استخراج كنوزها ولا بد من جني الثمار قبل التمتع بلذيذ طعمها فالعمل ضروري للعمران ولازم لكل موجود وهو للموارد الطبيعية التي هي ينابيع الثروة بمثابة الدلو من البئر اذ لولاه ما قدر أحد على الاغتراف منها .

وقد وفي الدين العمل قسطه من المدح حيث حث على التمسك به فقال عز وجل في سورة مريم (وهزي اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً فكلي واشربي وقري عيناً) وهو أمر به لانه اذا كان جل شأنه يأمر السيدة مريم وهي في وقت المخاض بهز جذع النخلة قبل أن يتساقط عليها الثمر مع انه قادر على أن يكفيها مؤونة ذلك التعب فمن البديهي انه يأمر كل فرد من افراد الهيئة الاجتماعية بالسعي في تحصيل رزقه ولا سيما اذا كان صحيح الجسم . وقال تعالى في آية أخرى (وجعلنا الليل لباساً والنهار معاشاً) أي وقتاً يلزم فيه السعي لتحصيل العيش وترقب الرزق بالعمل وقال (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) وهو أمر بوجوب جوب البلاد والضرب في طولها وعرضها رغبة في العمل والانتفاع بما خلق

جلت عظمته من الخيرات وقال (فابتغوا عنـد الله الرزق) أي اعملوا حتى تحصلوا على ما يقوم بضروراتكم وقال (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور) وقال (وأن ليس للانسان إلا ما سعى) وكان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً مع أصحابه ذات يوم فنظروا الى شاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالو ويح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله فقال النبي « لاتقولوا هذا فانه ان كان يسعى على نفسه ليكفها المسألة ويغنيها عن الناس فهو فى سبيل الله وان كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو فى سبيل الله » وقال « احرث لدنياك كأنك تعيش أبداً » وقال « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير من أن يأتى رجلا اعطاه الله من فضله فيسأله اعطاه أو منعه » وقال « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » (رواه البخاري) وهكذا فضل النبي العمل فى أية حرفة على الاستنامة الى الكسل واراقة ماء الوجه فى الطلب. وجاء في الانجيل مامعناه « تأكل خبزك بعرق جبينك » وهو حث على العمل طلباً للارتزاق . وروى ان سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام رأى رجلا فقال ما تصنع قال أتعبد قال ومن يعولك قال أخى قال أخوك أعبد منك . وقال عمر بن الخطاب «مامن موطن يأتيني الموت فيه أحب الىَّ من موطن اتسوق فيـه لأهلى أبيع وأشتري » وقال « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقنى فقد علمتم ان السماء لا تمطر ذهباً ولا فضـة » وقيل للامام أحمد « ما تقول فيمن جلس في بيته أو مسجده وقال لا أعمل شيئاً حتى يأتيني رزقى » فقال « أحمد هـذا رجل جهل العلم أما سمع قول النبي صلى الله عليـه وسلم ان الله جعل رزقى تحت

ظل رمحى . وقوله عليه السلام حين ذكر الطير فقال تغدو خماصا وتروح بطانا فذكر انها تغدو في طلب الرزق »

هكذا يحث الدين على العمل ويرغب فيه مراعاة لتقدم العمران ومحافظة على النوع الانسانى من الفناء ومن ذلك تظهر حطة أولئك الذين يرون التوسل وسيلة للارتزاق والتسول حرفة للتعيش . أولئك الذين لم يعرفوا مزية العمل وعلاقته بالسعادة ففضلوا مد أيديهم للسؤال على مدها للعمل . واستسهلوا أن يكونوا كالكلاب تأكل كل مايلقى اليها . أولئك هم الذين يحل الشقاء بالبلد الذى يحلون فيه فهم يستنفدون ثروته ويستنزفون خيراته بدون أن يسعوا في احداثها . العمل هو أساس الثروة فكيف ينتظر النجاح بدونه وهو دعامة كل مانراه في العالم من التقدم في المدنية . مارأينا بلداً تمسك أهله باهداب العمل إلا وتحولت فيه الصحارى القفراء الى حد أنق غناء وجادت الأرض بكنوزها وانساب الذهب الى جيوب أهلها . لولاه لم يصر الترب تبراً وتتبدل المفاوز بمعاهد للعلوم ومعابد للنسك ومعامل للصناعة لولاه ماضحكت الأرض من بكاء السماء ولا ابتسمت الأزهار في الأكمام . ولا حملت الأشجار لذيذ الثمار من كل زوجين اثنين . إذ أنه لا بد من غرس غرسها قبل أن تصير دانية طلالها مذللة قطوفها . ولا غنى عن تعهدها قبل ان تترعرع أغصانها وتصير دوحة تناطح السحاب . لولاه ما استنبط الانسان الوسائل التى يسخر بها القوى الطبيعية ويتغلب على الصعاب . ويقرب المسافات بالبخار والكهرباء ويجعل كليهما رهين اشارته . لولاه ماأخذت الأرض زخرفها . وبلغت من المدنية غايتها . وبدت آثار العمران فى انحائها وصارت معمورة يتزايد سكانها في كل عام وتتضاعف

ثروتها آناً فآناً . من ينكر فضل العمل في احداث الثروة فليرجع ببصره الكرة الى «استراليا» في الماضي يجدها في آخر درجة من الانحطاط لخمول سكانها الأصليين وكثرة اتكالهم على الموارد الطبيعية ويشاهدها الآن وقد نالت من العمران حظاًوافراً وجرت في المدنية شوطاً بعيداً . ذلك لان قوماً عرفوا مزية العمل استوطنوها فنهلوا من تلك الموارد وعملوا في برها وبحرهاواحتفروا المناجم واستخرجوا كنوزاً دفنتها الارض في بطنها اجيالا وحافظت عليها لمن يقدر العمل حق قدره . فطبيعة تلك البلاد لم تتغير وانما تغير سكانها . بل مالنا وللتمثيل باستراليا وأمامنا شبه جزيرة العرب التي كانت محط رحال المدنية . ومهبط العلوم والعرفان . ومصدر العمران مالها قد عفت آثار مدنيتها ودالت دوله ملوكها . واندرست معالم علومها واندثرت معارفها . وصار ذلك المجد القديم . والسؤدد الماضى . أشبه بحلم حالم . أليس السبب هو ان ذلك السلف الصالح خلف من بعدهم خلف أضاعوا المجد الموروث وأهملوا العمل وتمسكوا باذيال الكسل . حتى صاروا قديماً في عالم جديد (ونحسبهم أيقاظاً وهم رقود)

كان «كسناى» وأضرابه يعتبرون الأرض الوسيلة الوحيدة لاحداث الثروة ويبخسون العمل حقه في الاحداث . وذلك زعم صحيح من جهة ان الأرض ينبوع المواد التي تقوم بها الصناعة فلا يقدر الصانع على نسج ثوب بدون قطن . ويستحيل عليه صناعة آلة حديدية بدون حديد . ولكن «كسناى» بخس العامل حقه وأنكر عليه تحويله الحديد من شكله الطبيعي حيث لا ينتفع به الى شكل يصير بواسطته آله بخارية يتهافت الناس على ابتياعها . أنكر على العالم الكيماوي تركيبه لدواء فيه شفاء للناس من مواد

طبيعية لا تفيد كثيراً . وهذا ما لا ترضاه العدالة . على انه بعد « كسناى »
كما قدمنا أتيح للعمل أن يأخذ «آدم سميث» بناصره ويظهر فضله ويطنب
فى مدحه ومن ثم أخذ مقامه فى الصعود ونجمه في السعود حتى لقد قال
فيه العلامة «جيد» « انه هو الجدير دون غيره أن يكون الوسيلة في احداث
الثروة حقيقة إذ الانسان هو المنتج الحقيق لها وما الطبيعة إلا طوع ارادته
يحركها كيف شاءت تلك الارادة »

﴿ (ا) أدوار العمل ﴾ (عصر الصيد) فى ذلك العصر كان
الانسان قليل العمل كثير الاعتماد على الطبيعة يعيش من صيد البر أو البحر
وكان رحالا كالأنعام السائمة يسكن البقاع الكثيرة القنص كما تأوى هذه
الى المروج الغزيرة الكلاء ويلقى عصا الترحال اذا قل الصيد كما تفعل هى
اذا غيض الماء أوجفت المرعى . وقد كان فى ذلك الدور مهدداً بخطرين .
الوحوش الكاسرة . والمجاعات المهلكة . لقلة ادخاره لما يقتات به فى اعساره .
فالويل له اذا أصابه مرض أقعده عن الصيد أو انتابه حر أو برد منعه عن
مطاردة فريسته . والويل له اذا كان ضعيف النكاية أعداءه الذين يداهمونه
لسلب ما اقتنصه . وكان عدم ادخاره راجعاً الى أسباب كثيرة منها عدم
احترام الحقوق فكان حقه مزعزعاً لايقدر هو على حمايته . وليس هناك
حكومة تدافع عنه ومنها عدم وجود مسكن له أودرية فى أغلب الاحيان .
ولذا لم يوجد عنده مايدعوه الى الاحتفاظ بالقوت تحرزاً للمستقبل .

(عصر الرعاية) ولما رأى نفسه معرضاً للمجاعات القتالة التى كانت
تجتاحه من وقت الى آخر . ورأى انه ملزم بالنفقة على زوجته وأولاده توجهت
همته الى تدجين الحيوانات النافرة كالابل والخيل والغنم وغيرها مما كان

لا ينتفع به كثيراً ٠ ووجد من أهله وذويه من يساعده على رعى تلك الابل والغنم فى الوديان والمروج الفسيحة التى تحيط به والانتقال بها من مكان الى آخر ٠ وفي ذلك العصر ازداد عدد الناس عما كانوا عليه ونألفت منهم قبائل كثيرة كانت ثروة كل واحدة منهن تقدر بعدد رؤوس الابل أو الغنم التى تملكها كما كانت الحال عند العرب والتركمان ٠ وكما هى الآن عند العرب الرحاله والزط ٠ ويمكننا أن نعزو كثرة عدد الناس الى سببين (الأول) كثرة نتاج الحيوانات التى كانوا يربونها حتى صاروا فى سعة من العيش ٠ وكانوا ينتفعون بألبانها وأوبارها ولحومها وجلودها حتى قلت المجاعات بينهم (الثانى) ازدياد العصبية فى كل واحدة من تلك القبائل مما جعل حق الملكية مضموناً نوع ضمان وحبب الى كل فرد اقتناء الحيوانات فرادت الثروة وزاد العدد ٠

(عصر الزراعة) وكانت النتيجة الطبيعية لزيادة عدد السكان هى الازدحام على المراعى بالحيوانات مما جعل حشائشها التى غرستها يد الطبيعة غير كافية لسد الحاجة ٠ فعمد الناس الى معالجة الزراعة من اثارة الأرض وبذر الحبوب فيها وتعهدها بالسقى حتى نبت ما يكفى لمؤونتهم ولأنعامهم ٠ واستخدموا فى الزراعة كثيرا من تلك الحيوانات ومن ذلك العصر ظهر العمل بمظهر أجلى إذ لم يعد الانسان مفوضاً كل أموره للطبيعة يأوى حيث نبتت حشائشها ويرحل اذا جفت خيراتها ٠ بل أخذ يعول على معوله فيحول به الأرض المجدبة الى مزارع كثيرة الخيرات وانبنى على رغد عيشه تقدم عظيم فى أحواله الأدبية ٠ فنظم معاشه وظهرت الحكومات لأول مرة بالمعنى الذى نراها به الآن ولا حاجة بنا الى القول ان معظم الأمم المتمدينة في الزمن الماضى كانت تعالج الزراعة في أول أمرها قبل أن ترسخ قدمها في

المدنية . والسبب في ذلك بساطة الزراعة . وعدم احتياجها الى كثير تفكير أو كبير عناء . على ان تلك الأمم نفسها وجهت همتها بعد ان تم لها الأمر الى استجادة الصنائع على اختلاف أنواعها . (عصر الصناعة) . الصناعة أثر من آثار المدنية تتوجه الهمم اليها عند بزوغ شمسها . وتستجاد اذا زخر بحر العمران . والسبب فى ذلك راجع الى أمرين (الأول) ان الانسان لاتتوق نفسه الى الكماليات كالصناعات المختلفة إلاّ بعد تحصيل الصرورى من مأكل وملبس (الثانى) هو ان معظم الصناعات تحتاج الى الممارسة والتعليم وهما لايوجدان فى وسط الأمم المتوحشة ومن الصنائع ماهو مقدم كصناعة النجارة والحدادة والبناء والخياطة لان منفعتها ظاهرة لبناء المسكن وعمل الملبس ولذا توجد احياناً بحاله ساذجة ومنها مالايوجد فى الأمة إلا اذا تفننت وتنوعت أساليب مدنيتها كصناعة الرسم وصناعة الطباعة وتجليد الكتب [1] وكلما علا كعب الأمة في العمران ابتدعت الصنائع المختلفة واستنبطت الاختراعات المفيدة وارتقت فيها الأعمال العقلية الصرورية للصنائع كالتعليم والتأليف . (عصر استخدام البخار) على انه مهما يكن من تقدم الصناعة عند بعض الأمم فى الأحقاب الغابرة فان اختراع البخار في القرن الماضى جعل صناعة الزمن الحاضر متقنة . وصار العامل بدل ان يستغرق وقتاً طويلا فى الصناعة يدير الآله البخارية فتكفيه مؤونة التعب .

﴿ (ب) الاعمال العقلية ﴾ . ولا مشاحة فى ان عمل الانسان في الأدوار التى تقدمت لم يكن يدوياً محضاً . بل لا بد له من أعمال عقلية ولو قليلة . لانه لا ننتظر أن يصنع الانسان عده للصيد أو آله لفلح الأرض

(١) أنظر مقدمة ابن خلدون

أو يبذر الحبوب إلا بعد التفكير الذي هو المميز للانسان من الحيوان . ولا يتصور أن يستوعب الصنائع إلاّ بعد أن يعرف دقائقها من المعلم . ويتعلم العلوم المرتبطة بها . ثم هو لايقدر على تعهد الارض مالم يوجد هناك حاكم يمنع عنه تعدى الغير ومهندس يسهل له الري ولم يتمتع بالآلات البخارية في الزراعة والصناعة إلا بعد ان أجهد المخترعون كـ«جيمس وات» وغيره قرائحهم حتى وصلوا الى استخدام البخار . فالأعمال العقلية ضرورية للأعمال اليدوية كالزراعة والصناعة وهي مقدمة عليها حتى في أحقر الصنائع .

* (ج) الأعمال المنتجة للثروة * اختلفت الآراء من عصر الى آخر في تحديد الأعمال البشرية التي تكون نتيجتها زيادة ثروة الأمم . أما العرب فكانوا يرون كما يؤخذ من كلام الحريري وغيره من الحكماء ان المعاش امارة وتجارة وفلاحة وصناعة وقد قال الخليفة المأمون « الناس أربعة ذو سيادة أو صناعة أو تجارة أو زراعة فمن لم يكن منهم كان عيالا عليهم » ويفهم من ذلك ان تلك الأعمال الأربعة هي التي كانت معتبرة محدثة للثروة بمعنى ان عمل الحاكم الذي يقي البلاد شر العدو ويرد المظالم وينظم الري هو عمل يزيد في الثروة وكذلك عمل الصانع الذي يوجد منافع للمواد الأولية والتاجر الذي يتوسط في جلب تلك المصنوعات وتسليمها لطالبيها والزارع الذي يقوم باثارة الأرض وبذر الحب فيها حتى تنبت ما يسد الحاجة وأما أعمال غيرهم فلم تكن محدثة للثروة . وأما الطبيعيون وهم « كسناى » ومن كان على مذهبه فقد تقدم انهم كانوا يعتبرون ان المحدث للثروة من الأعمال ما كانت متعلقة بالأرض من اثارتها وحرثها وبذر الحبوب فيها وبناء على ذلك قسموا الناس الى ثلاث طبقات طبقة ملاك الأراضي وهم المحدثون

للثروة حقيقة وطبقة الفلاحين وهم الدين يساعدون على هذا الاحداث وغيرهم من السكان كذوى الامارة وذوى التجارة وذوى الصناعة وكانوا يرون هؤلاء عبالا على الطبقتين الاوليين . ولكن « آدم سميث » لم ينح نحو أولئك الاقتصاديين فقد اعتبر الصناعة والتجارة والإمارة من الأعمال المنتجة للثروة وتبعه من أتى بعده من الاقتصاديين .

ويمكننا أن نقسم الأعمال (أولا) **الى ماهى مباشرة** لاعداد سلعة من السلع للقيام بسد حاجة من حاجات الانسان وهذه محدثة للثروة بلا خلاف مثال ذلك العمل الذي يتكبده كل من حارث الأرض وباذر القمح وحاصده ودارسه وطاحنه وعاجنه وخابزه لان كلا منها موجه الى اعداد الخبز مباشرة وان تنوعت حالات القمح المراد جعله خبزاً (ثانياً) **الى غير مباشرة** لاعداد الصنف وهذه إما **بدوية** أو **عقلية** . أما الأولى فلا يخلو حالها من أحد أمور خمسة (١) الأعمال التى يتكبدها الناس في استخراج المواد الأولية اللازمة للصناعة كاحتفار المناجم وتشذيب الاشجار وغير ذلك وهذه بالطبع منتجة ما دامت نتيجتها تستخدم في الصناعة (ب) الأعمال التى تصرف فى اعداد الآلات اللازمة لصناعة الصنف مثال ذلك شغل الحداد في تجهيز المحرات أو آله الغزل (ح) الأعمال التى تكون من شأنها بناء المحلات المعدة للصناعة كالمعامل والأحواض وهكذا لانه لولا تلك المحال لما توفر اعداد البضائع القطنية مثلا أو المراكب (د) ما يوجه من الأعمال الى الحصول على طعام وكساء ولوازم للصناع ما دامت تلك الحاجات غير خارجة عن حد الكفاية أو للحصول على الفحم اللازم لتسيير الآلات البخارية في حاله ما اذا كان الصانع لايشتغل بيده (ه) الأعمال التى بواسطتها يمكن نقل الصنف الى

حيث يطلبه الناس . ويدخل فيها عمل الحمالين فى البر وصناعة المراكب والالات البخارية وبناء الأحواض والأرصفة وأعمال أمناء النقل والمراكبية وجميع التجار والمتسببين والسماسرة والأعمال التى تحسنت بواسطتها الطرقات وغير ذلك . أما العقلية فمنها ما هو متعلق بالصناعة أو الزراعة أو التجارة كالاختراع والتأليف وتعليم الصناعات والتفنن فى ابتداعها وترويجها ولا شك في ان هذه منتجة . ولا فرق بين أن تكون هذه موجهة الى الزراعة أو الصناعة أو التجارة. ويدخل تحت هذه أعمال الري على اختلاف أنواعها وجميع ما تعمله الحكومة أو الأهالى لترقية الصناعة أو التجارة أو الزراعة . ولا جناح علينا اذا نحن عددنا ضمن تلك الأعمال مايبذله الفلاسفة والحكماء من الافكار لتعضيد الحالة الاقتصادية والاجتماعية .وما تبذله الحكومة من بث العدل في الربوع والمحافظة على الامن سواء بسن القوانين و الأعمال الحربية برية كانت أو بحرية .

(د) الأعمال الغير المنتجة

المفهوم مما تقدم هو ان كل عمل تكون نتيجته ايجاد منفعة لصنف من الأصناف وابرازه في عداد الثروة يسمى منتجاً بالمعنى الاقتصادي وما كان خلاف ذلك لا يكون منتجاً وينبنى على ذلك (أولا) ان عمل من يسعى في انقاذ انسان من النار مثلا ليس منتجاً وان كان محموداً في حد ذاته اللهم إلا اذا كان من أنقذه له فائدة اقتصادية كأن يكون عضواً عاملا (ثانياً) ان من يحتفر الأرض لمجرد اللهو لا يعد عمله منتجاً مهما أجهد نفسه (ثالثاً) ان عمل المغنى أو الموسيقى أو الممثل ليس منتجاً لانه لا فائدة مادية تعود منه على الأمة ولا ينتج ثروة لا رأساً ولا بواسطة ولا يساعد الحالة الاقتصادية بل ربما كان عائقاً لها فعمل هؤلاء يكسب المغنى غنى وافراً . والموسيقى يساراً .

والممثل ثروة . ولكنه لا يكسب الأمة شيئاً على اننا نقدر أن نضرب مثلا يكون فيه عمل الموسيقى أو الراقصة منتجاً للثروة وذلك اذا كان فى بلد غير بلدهما . فالراقصة الباريسية تأتى لمصر مثلا فتجد اقبالا عظيما من بعض المبذرين على بضاعتها وبعد ان تجمع مالا ترجع الى بلدها . فبفعلها هذا زادت ثروة الأمة الفرنسية (رابعاً) العمل الذي لا ضرورة له حتى ولو كان في شئ مادي . ولنضرب لذلك مثلا رجلا يقدر أن يثير الأرض ببقرتين يضيف لهما ثالثة فان عمل تلك البقرة الثالثة غير منتج لانه لا احتياج له

* الاجهاد والزمن *

كل عمل من الأعمال المحدثه للثروة يقتضى شيئين (الأول) الاجهاد بمعنى ان العامل لا يشتغل لمجرد اللهو واللعب كما يفعل كثيرون بقصد الرياضة بل يشتغل حباً في النتيجة (الثانى) الزمن بمعنى ان كل عمل يقتضى زمناً يتم فيه وبما ان العمر قصير فى أغلب الأحيان والأعمال التى يجب القيام بها كثيرة يحسن استخدام الوقت بدون توان وأداء كل عمل في الوقت المناسب له . ولا ينبغي أن يقضى كل الزمن في العمل بل للرياضة الفضل في تجديد القوى وصقل الذاكرة . فهى للعامل بمثابة المنبه والدواء الشافى من داء العمل . ولذا اعتادت الأمم على ترك الأعمال يوماً في الأسبوع ترويحاً للنفوس وتجديداً للقوى . ويشير قول النبى صلى الله عليه وسلم « ان المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » وقوله « ان لبدنك عليك حقاً » الى وجوب الرياضة . ويأتى على الانسان زمن يقعد به عن الكسب هو سن الشيخوخة . وأوقات النوم والمرض . وكل هذه نقص من عمله لا سبيل له الى سده .

(هـ) عوامل ترقية الاعمال

عوامل ترقية الأعمال كثيرة منها مايختص بأصحابها ومنها مايختص بها نفسها

(١) كفاءة العامل

ان لكفاءة العامل تأثيراً عظيما على العمل وترجع هذه الكفاءة الى أمور كثيرة منها (أولا) مقدرته العلمية على القيام بالعمل المنوط به بمعنى انه اذا كان حداداً يحسن أن يعرف خواص الحديد وان كان فلاحاً فخليق به أن يعرف كيف يبذر الحبوب وكيف يشغل الآلات الزراعية وهكذا لانه على كفاءة كل عامل في العمل المنوط به يتوقف اتقان هذا العمل . ولذا كانت المدارس الصناعية خير وسيلة للوقوف على دقائق الصناعة وا كتناه كلياتها وجزئياتها لان التعليم ضروري فى الصنائع كما قدمنا لا سيما اذا كان بالطريقة العملية مدعومة بالأصول العلمية ولانه لا ينتظر أن يبرع أحد الصناع في حرفه من الحرف قبل أن يستوعبها تارة بالتعلم وطوراً بالتمرن وليست الزراعة بأقل من الصناعة احتياجاً للتعليم بل ان احتياج الفلاح للوصول الى الأصول العلمية قبل أن يعرف تماماً كيفية استثمار الأرض أكثر من احتياج الصانع . وقد اهتمت الحكومة المصرية بالتعليم الصناعى والزراعى فأنشأت فى شهر اكتوبر سنه ١٩٠٦ ادارة فنية سمتها ادارة الزراعة والتعليم الصناعى وجعلت تحتها مدرسة الزراعة ومدرسة الهندسة والمدارس الصناعيه والمعامل [١] ولا شك فى ان ذلك العمل تكون فائدته مضاعفة

(١) أنظر مذكرة المستشار المالي سنة ١٩٠٨ . وتهتم الامه المصريه كثيراً بالتعليم الصناعي ولذا لا ينفك امراؤها وعظماؤها عن السعي في بناء المدارس الصناعيه

اذا جعلت في كل مديرية مدرسة زراعية لتعليم الفلاح الزراعة بالطريقة العلمية (ثانياً) النباهة . ولا يعرب عن بالنا تأثير نباهة العامل على العمل المنوط به فهو بواسطة تلك النباهة لا يضيع وقتاً طويلا فى العمل ولا في التعلم . ومن يدخل أحد المعامل يظهر له الفرق بين الصانع الذكى والغبي بدقة الصناعة وعدم اتلاف كثير من المواد التى يصنعها كما ان الذكى يقدر على فهم ما يلقى اليه بسرعة فلا يجد معلمه أو رئيسه صعوبة في تشغيله (ثالثاً) عيشته . ومن الأسف ان كثيراً من العملة لا يهتمون بحالتهم المعاشية فلا يأكلون من القوت إلا ما يضنى أجسامهم ويضيع قواهم ثم هم ينغمسون احياناً فى ملاذ تجر عليهم البلاء وما علموا ان كل ذلك ضياع عليهم ونقص من مكاسبهم . وتشمل حاجات المعيشة السكنى والطعام والكسوة . أما البيوت التى يسكنها كثير من العملة وخصوصاً فى المدن الكبرى فهى أقرب الى قبور الأموات منها الى احياء الأحياء لانه قل أن تزورها الشمس أو ان يدخلها الهواء وأغلبها ضيقة لا تكاد تكفى للمرافق الضرورية . وأما المآكل فأغلبها محروم من المواد المغذية مع ان الصناع أحوج الناس اليها ليعوضوا ما فقدته أجسامهم وأما اللباس فيكاد لا يقيهم حراً ولا برداً . هذا ما جعل العملة فى بعض الممالك فى حالة يرثى لها وان كانوا في البعض الآخر في رغد من العيش . ولذا قام كثيرون في الأمم الغربية وأخذوا على عواتقهم تحسين حالة العامل الذي هو المحدث للثروة رأساً وانهاضه من خموله الأدبى وفقره المادى فبنوا مساكن خاصة للعملة متوفرة فيها الشروط الصحية وبنوا المدارس لأولادهم ومطاعم خاصة بهم . وهكذا ارتقت حالة العامل وصار فى عيشة راضية . على ان تلك الفئة لا تزال فى مصر في حاله يرثى لها وماعسى الاقتصادى

أن يقول فى تحسين حال قوم هم أهم عامل على احداث الثروة غير تنبيه أولى المروءة والنخوة الى تأسيس مثل تلك الجمعيات اقتداء بالبلاد الغربية وتنبيههم أنفسهم الى انفاق شئ من أجورهم في الأطعمة المغذية بدل التنعم المقوت إذ ان الصانع كالآلة البخارية كلما اعتنى بمعيشته ازداد نشاطاً وازدادت منفعته (رابعاً) ان لسلوك العامل تأثيراً أيضاً على عمله لان حسن السلوك تقل شواغله فيحصر فكره فى العمل المحترف به ويتسنى له تميقه واستجادته بخلاف المعوج السير الذى تلهيه ملاهيه عن التبكير للعمل والنشاط فيه .

وهناك عاملان آخران ربما غابا عن البعض مع انهما فى الحقيقة من أهم العوامل على اتقان العمل وهما ان يفتح امام العامل باب الامل في الارتقاء حتى يبث فيه روح الجد في العمل والتفانى في اتقانه وان يكافأ على اجتهاده في القريب العاجل لان المكافأة تحرك همته وتضاعف اجتهاده فاذا وضع صاحب المعمل جوائز لمن هم تحت ادارته فان كل فرد يجهد نفسه طمعاً فى الفوز ولا شك في ان ذلك يزيد في جودة البضائع وفي مكسب صاحبها .

ويهتم كثير من الحكومات بالعملة فتسن القوانين واللوائح تمنع بها الأطفال من الاشتغال إلا بعد سن معلوم . وتحدد ساعات العمل وتراقب أحوال العملة الصحية والأدبية مراقبة الأم المشفقة وذلك حباً في تنظيم حالة البلاد الاقتصادية .

(٢) توزيع الاعمال

قد اختلفت طرق الكسب وظهرت في مظاهر متنوعة فمن الناس من يشتغل بالعلوم العقلية كعلم الحقوق وعلم الفلسفة ومنهم من يشتغل بالفنون والصنائع ومنهم من يشتغل بالزراعة ومنهم الأمير والحقير . قال عزوجل (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات)

وهذا التوزيع طبيعي في الخليقة لان كل فرد يستحيل عليه من جهة أن يقوم
بكل الاعمال اللازمة لحفظ كيانه وتهذيب نفسه ويتعذر عليه من جهة أخرى
أن يستغني عن مزايا تلك الأعمال . فهو محتاج الى خباز يمده بالخبز وخياط
يخيط ملابسه وبناء يعد له المسكن ومهذب يثقف عقله وعالم يفقهه في الدين
وهكذا مما لا يقع تحت حصر. ثم ان كل فرد من هؤلاء محتاج الى آخرين
وأولئك الآخرون محتاجون الى غيرهم حتى ان العقل ليحار من ارتباط
الناس بعضهم ببعض واحتياج بعضهم لبعض حتى في أحقر الأعمال سنة
الله في خلقه (ولن تجد لسنة الله تبديلا) . ظهرت تلك الحقيقة الطبيعية
ظهوراً جلياً عند ما استبحر الانسان في العمران ولم تظهر تماماً في أيام همجيته
وقت ان كانت الحراب هي ساعده الوحيد على التعيش ولا في أيام بربريته
حيث الاحتياجات قليلة بيد انه حتى في تلك الدرجة لم يستغن عن عمل
زوجته في اعداد الطعام وعمل ابنته في رعي الابل أو الغنم وعمل ابنه في حمل
الصيد أو الاحتطاب . ثم هي لا تزال تزداد وضوحاً بازدياد المدنية . ألم تر
كيف اختص بعض الناس بالنجارة ثم اختص بعضهم بعد ذلك بالنجارة
الدقيقة كعمل الصناديق وعمل المناضيد والبعض بفرع من النجارة الدقيقة
كعمل المحابر والعصي مع اننا نجد في بعض الجهات ان النجار يعمل كل
تلك الأصناف ونجد في جهات أخرى أقل مدنية ان النجار والحداد والحجام
شخص واحد والسبب في ازدياد هذا التوزيع هو تولد احتياجات جديدة
كلما زخر بحر العمران وازداد عدد السكان . ولم يقتصر هذا التوزيع على
الفنون والصنائع بل ظهر في الأعمال العقلية على اختلاف أنواعها فبعد ان
كان الفيلسوف في الزمن الماضي مثلا تتناول ابحاثه علم النفس وعلم الأخلاق

وعلم الالهيات أصبح كل فرع من هذه الفروع منوطاً بشخص مخصوص ونبغ الفلاسفة الاخلاقيون والفلاسفة العمرانيون . وكذلك الحال في الفنون الطبية فمن الأطباء الاختصاصي في العيون ومنهم الاختصاصي في الأمراض الباطنة . ومنهم الاختصاصي في أمراض النساء . وقد تناول هذا التوزيع علم الحقوق أيضاً فنبغ في البلاد المتمدينة علماء اختصاصيون في التشريع الجنائي وآخرون في المدني . وآخرون في الدولي . وآخرون في فلسفة التشريع وهكذا كلما ازداد التضامن الاجتماعي قويت الروابط بين الانسان وأصبح كل فرد لا يهتم إلا بالعمل اللائق به على حسب استعداده الفطري مهما كان هذا العمل وحده غير كاف للقيام بلوازمه ما دام يريد أن يرتع في بحبوحة المجتمع ويتمتع بخدمات غيره جزاء عمله لا ان يعيش منفرداً يشتغل نفسه بعمل كل شيء فلا يتقن عمل شيء . نحن لا ننكر على الشخص أن يتعلم علوماً كثيرة بقدر ما يمكنه إذ ان ذلك من ضروريات التقدم ولكن لا بد له من استيعاب علم على الاقل والوقوف على دقائقه جيداً بحيث يقدر أن يفيد غيره بنتيجة ابحاثه فيه لان التفرغ لعمل واحد سواء كان عملياً أو علمياً يفسح امام الانسان مجال التضلع فيه فتتضاعف الفائدة التي تعود على غيره منه .

﴿ (ا) تقسيم الشغل ﴾ ولنتكلم الآن على المزايا الجزيلة التي عادت على العالم الاقتصادي من تقسيم الشغل وخصوصاً في الصناعة (فأول) مزية تنتج عن اختصاص كل واحد من العملة بفرع من الاعمال هي اتقانه لهذا الفرع والنبوغ فيه حتى يقدر على تأديته بسرعة واتقان زائدين فاذا عهد لرجل واحد عمل المدى وترك هو وشأنه تارة يضرم النار وطوراً يطرق الحديد وتارة يرهفه وطوراً يشحذه لاستغرقت كل تلك الأعمال زمناً طويلا حتى

انه ربما لا يقدر على أن يصنع أكثر من أربعين أو خمسين مدية في اليوم ولكن اذا قسمت تلك الاعمال على عملة كل بما هو أليق به فان كل عمل منها يصير سهلا ويمكن تتميمه بسرعة عظيمة وهذا لا يتيسر مطلقاً لمن ليس متعوداً على هذا الفرع من العمل ولا شك في ان ذلك يوفر وقتاً طويلا وشغلا كثيراً ويضاعف عدد المدى حتى يبلغها مئات بدل الأربعين أو الخمسين التى كان يصنعها الشخص الواحد . والتقسيم بهذه الطريقة نادر فى الزراعة لان الأعمال المختلفة من اثارة الأرض وحرثها وسقيها لا تحصل كلها فى وقت واحد ولذا يقدر رجل واحد على القيام بها جميعها (والمزية) الثانية هى ان العامل المختص بفرع من العمل نقدر على التفرغ له واتقانه وابتداع طرق كثيرة لتحسينه وتتربى عنده ملكة الاختراع وانا اذا نظرنا الى المخترعين فاننا نجد أكثرهم اختصاصيين توصلوا الى الاختراعات المفيدة بفضل فحصهم الالات الدقيقة وامعانهم النظر فى تركيبها (والمزية) الثالثة لتقسيم الشغل توفير الوقت الذى يضيعه العامل اذا هو ترك عملا ليبدأ في عمل آخر لما يحدث عادة خلال ذلك من الفتور فاذا أراد فلاح مثلا أن يشتغل في معمل على فرض انه صانع أيضاً فان الوقت الذى يضيعه في الذهاب من الحقل الى المصنع ومن المصنع الى الحقل وكذلك الفتور الذى يعقب هذا وذاك لما يقلل ثمرة عمله ويزيد في نصبه والعامل المشتغل بالنجارة اذا أراد أن يكون هو القائم بكل شئ من تنظيف الأخشاب وقطعها وتركيبها وتلوينها فانه يضيع وقته سدى بين مسك المنشار وتذويب الألوان بله ما يعتريه من الفتور في أول كل عملية من تلك العمليات (والمزية) الرابعة هي انه بتجزئ الاعمال يجد النساء وضعاف الرجال ما يحترفون به ويقدرون

على الارتزاق بحسب مايلائم حالهم من الأعمال كتلوين الأخشاب أو ربط الملابس وبهذه الطريقة لا يجد الفقر سبيلا للوصول اليهم .

* (ب) تطبيقه على الشخص * ولقد كان من المزايا المتقدمة لتوزيع الأعمال وتقسيم الشغل ان عدداً عظيما من العاملين عنوا بدرس دقيق الصناعات ونبغوا في كثير من الأعمال وأشربوا فى قلوبهم حبها كل لما نيط به فصاروا قادة في الفنون وساعداً قوياً للصنائع وسبباً فى بلوغها شأوها الحالى من الأهمية ومن ينكر تلك الحقيقة فعليه بمقارنة حالة الممالك الغربية في الوقت الحاضر بحالها منذ قرن أو نصف قرن يجد كيف ارتقت الصناعة والتجارة وسهلت طرق الكسب على العامل المجد . وأعطيت قيادة الأعمال للنوابغ من المدربين المدبرين . فازدادت الثروة أضعافاً . واتسعت ميادين العمل . من يشك في مزايا تقسيم الشغل فليقرأ تاريخ الصناعة فى انكلترا مثلا وكيف نشأت فيها المعامل الهائلة بعضها لصنع الابر وبعضها لصناعة المسامير وبعضها لصنع الالات البخارية وصار كل مصنع منها يستورد منه جميع الأقطار .

* (ج) التطبيق المحلى * ولم تقتصر مزايا تقسيم الشغل وتوزيع الأعمال على الأشخاص بل كانت نتيجة اختصاص بعض الجهات بصنع صنف من الأصناف مفيدة جداً . ومعظم أسباب هذا الاختصاص طبيعية كقرب الجهة من مناجم الحديد أو الفحم أو توسطها بين المراكز التجارية وغير ذلك مما لا يحصى . فمثلا اذا اختصت قرية بعمل نوع من المنسوجات فان أهلها تتربى عندهم ملكة خصوصية فى تلك الصناعة يتوارثها الآباء عن الأجداد والأبناء عن الآباء . ويزيد كل جيل على الصناعة من التحسين والتنميق ما لم يكن ليوجد لو ان تلك القرية سعى أهلها فى صنع أصناف غير ملائمة لاستعدادهم

وهذا فضلا عن الفائدة التى تعم كل من جاوروا تلك القرية إذ يتعهد بعضهم بتوريد الطعام للعملة والبعض بتوريد المواد الأولية وهكذا مما يفتح أبواب العمل في وجوه كثيرين . ويسهل عليهم الارتزاق.

﴿ (د) تطبيقه على الامم ﴾ وقد توسع أحد الاقتصاديين الانكليز في وجوب توزيع الأعمال حتى قرر مبدأ تقسيم العمل على الأمم. وكان ذلك وقت مناقشة دار الندوة الانكليزية في مسألة إلغاء الرسوم الجمركية التى كانت تضعها انكلترا على الحبوب التى تستوردها من البلاد الأجنبية ولقد كان من رأى ذلك العالم الجرى على مبدأ حرية التجارة وعدم وضع العراقيل فى طريقها بالرسوم لانه اعتبر ان الدنيا كلها سوق واحدة . وان كل أمة تسعى جهدها في أن تعرض فيها ما رزقها الله من الخيرات الطبيعة وما وصلت اليه أعمالها. فتعرض مصر أقطانها. وانكلترا مصنوعاتها الحديدية . وفرانسا بضائعها الحريرية . والولايات المتحدة حبوبها وآلاتها. واليابان شايها. والصين خزفها واليمن بنها. واستراليا صوفها . وهذا أرقى ما يصل اليه التضامن العمرانى .

﴿ (ه) مضار تقسيم الشغل ﴾ على ان تقسيم الشغل على ماله من المزايا الظاهرة لم يسلم من الانتقاد فقد اعترض عليه (أولا) بانه يفضى بالعامل الى الانحطاط الفكرى لانه يعوده على عمل واحد يصير في أدائه كالآلة المتحركة وتضعف قوة ادراكه فلا يعقل ما يفعل في أغلب الأحيان . فالرجل الذى يستخدم فى أحد المصانع لمجرد وضع الفحم فى موقد الآلة البخارية على رأيهم لا يختلف عنها كثيراً لانه لا يعقل ما يعمل . ويمكن الرد على هذا القول بانه وان كان العمل المنوط به العامل غير مشجع على التفكير وربما كان مضعفاً للقوة الفكرية إلا أن امام العامل أمداً فسيحاً في وقت فراغه يمكنه أن يثقف

عقله فيه ويتدارك هذا النقص الذي ربما يتطرق اليه هذا من جهة ومن جهة ثانية انه بفضل تقسيم الشغل وصل المخترعون الى اختراع الآلات لتقوم مقام الانسان فى الأعمال التى لا تحتاج الى تفكير (ثانياً) بانه يجعل الصانع كثير الاعتماد على غيره لا يقدر على الاشتغال بحرفة منفرداً . فالرجل الذى يمضى عمره في معرفة عمل جزء من ثمانية عشر جزأ من الابرة مثلا لا ينتظر منه اذا طرد خارج المصنع أن يجد لنفسه مرتزقاً واننا نرى ان هذا الضرر الذى يهولون بوجوده ليس فى الحقيقة مما يتخوف منه الصانع مادام هو واخوانه متضامنين فى المعيشة . وما داموا يقدرون على صنع كمية عظيمة من البضائع تكفى لسد الحاجة بدون كبير عناء .

(٣) تنظيم الاعمال

على انه مهما عظمت المزايا التى تعود من كفاءة الصانع . ومهما أطنب « آدم سميث » في مدح تقسيم التشغل فان مزية تنظيم العمل أعظم . ربما لا تعير بعضهم هذه الحقيقة جانباً من الالتفات ولكنهم يعرفونها حينما تحبط أعمالهم . ان نجاح الأعمال على اختلاف أنواعها تتوقف على ترتيبها . بان يقوم كل انسان فى كل وقت بما يناسبه من العمل . وان يحافظ جهد الاستطاعة على الغرض منه . وان يؤدى العمل أيضاً في المكان المناسب له فاذا كان تاجراً تخير المكان اللائق بتجارته . وان كان محامياً اتخذ محلا قريباً من المحكمة مثلا أو فى طريق مسهور وان كان نجاراً دقاً لجأ الى المدن . كذلك من الحكمة أن يؤدي الانسان العمل بالكيفية المناسبة له ويجيد صنعه . ومن أقوال الحكماء لا تطلب سرعة العمل واطلب تجويده فان الناس لا يسألون فى كم

فرغ وانما ينظرون الى اتقانه وجودة صنعته وان من يقرأ تاريخ حياة عظماء الرجال وأرباب الأعمال يجد ان تنظيم أوقاتهم وتوزيع أعمالهم عليها والجرى على النظام في ذلك بالمصابرة والمثابرة كان السبب فى فوزهم :

وقل من جد في أمر يحاوله   واستعمل الصبر إلا فاز بالظفر

ويكون تنظيم العمل (أولا) بتوزيعه على العملة كل بما نيط به والمقارنة بين نتيجة شغل أحدهم ونتيجة عمل الآخر . فاذا قسم صاحب مصنع مثلا العمل بهذه الكيفية نافس كل صانع زميله فى اتقان ماعهد اليه وجعل الفوز نصب عينيه . فينبغ من بينهم بفضل هذا التنافس عدد عظيم من المدربين على العمل (ثانياً) بان تعهد ادارة الأعمال الى الاكفاء ولو كانوا غير أغنياء فقد ظهر ان الفضل فى نجاح كثير من الأعمال للمحركين لدولابها وانها تعظم أهميتها أو تصغر على قدر حظ أولئك المديرين من الدراية أو نصيبهم من الجهل . وكأىٍّ من تجارة أو صناعة لحقها الدمار وأصبحت أثراً بعد عين بموت مديريها الذين أسسوها لا على المال فقط بل على الحكمة أيضاً إذ لا فائدة من رؤوس الأموال اذا لم تكن رؤوس أرباب الأعمال مملوأة بالرزانة وبعد النظر وطول التجارب والحنكة التي هى أهم صفات رب العمل . وانا نشاهد كل يوم كثيراً من المحال التجارية والمعامل ذات أموال كثيرة ومشحونة بالمهمات ولكنها لا تنجح . ذلك لان مديريها لا علم لهم بما عهد اليهم ولا تجارب يقدرون أن يجاروا بها غيرهم . ومن ذلك نعرف أهمية مدير العمل وانه لا بد من اختياره من ذوى الحكمة ولو باستئجاره لهذا الغرض ولقائل أن يقول ان مدير العمل الاجير ربما لا يعتنى بهذا العمل اعتناء أصحاب الأموال والجواب على ذلك هو انه لا شك في ان الشخص أشفق

على نفسه من غيره . ولكن من يدفع أجوراً عالية يمكنه استخدام اناس كبار العقول يديرون عمله وينجح على أيديهم نجاحاً باهراً .

(٣) رأس المال

بقي علينا أن نعرف الوسيلة الثالثة للاحداث . وهى رأس المال الذى لا يختلف فى أهميته اثنان وخصوصاً في الوقت الحاضر الذى اتسعت فيه ميادين الكسب وازداد عدد السكان . وأصبحت الخيرات الطبيعية وحدها في البلاد كالاراضى الخصبة والمناجم الكثيرة المعادن لاتستغنى عن المال لاستثمارها . فهى تحتاج للحبوب تبذر فيها وللآلات الرافعة والعملة لفلحها أو احتفارها . ولا سبيل الى ذلك كله إلا بالمال . ان الزمن الحاضر يختلف كثيراً عن الغابر . حيث عدد الناس قليل والحصول على الحاجات سهل . كان الانسان فى عصر الصيد لا يكلفه الحصول على الأسماك إلا ارتقابها فى البحر ولا يكلفه صيد البر إلا مطاردة فريسته وكان مزاحموه قليلين أو معدومين وكانت حاجاته قليله فلم يكن ليحتاج إلا لقوسه وهو رأس ماله الوحيد فى ذلك الوقت . ولكن ليست الحال كذلك فى الزمن الحاضر الذى أصبح فيه المال القوة المحركة للعالم أجمع . وان من لا مال له اذا أراد أمراً قعد به العدم عما يريده . وفترت همته دون بلوغه وضاعت قوته هباء . كالماء الذى يبقى في الأودية من مطر الشتاء . لا يمر الى نهر ولا يجرى الى مكان فتتشربه أرضه فكم من عقول رجيحة . وأفكار حصيفة . لم يستفد منها العالم لان أيدى أصحابها صفر من المال . وكم من ممالك رجعت القهقرى لنقص فى رؤوس أموالها كانت نتيجته نضوب الموارد منها . والعجز عن استخراج كنوزها

الدفينة من احتفار المناجم واصلاح الأراضي . وكم من بلد تدفقت فيه الخيرات . وسطعت شمس المدنية بفضل رؤوس الأموال . وان من يقارن بين الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرن مضى وبين ماوصلت اليه الآن يظهر له فضل رأس المال كالعيان . لولا رؤوس الأموال لما سهل على الانسان الانتقال من مكان الى مكان فى سكك الحديد أو البواخر ولا قامت لأى مشروع قائمة لذا كانت أهم ماتتوجه اليه الهمم وتصوب نحوه العزائم . فكيف يقدر من يفكر في بناء مصنع لنسج الصوف أن يبرز هذه الفكرة الى الوجود إلا بمال يشتري به الآلات والمواد اللازمة للصناعة ويدفع منه أجور العملة ؟ وكيف تقدر الحكومة على بناء المعامل أو مد سكك الحديد بدون تخصيص أموال لذلك ؟

﴿ تعريفه ﴾

ليس تعريف رأس المال بالأمر السهل فقد تشعبت الآراء في ذلك واني ذاكر هنا (أولا) رأى الاقتصاديين (ثانياً) رأى الاشتراكيين

﴿ (١) رأى الاقتصاديين ﴾ كان بعض الإقتصاديين الأقدمين يعبرون عن رأس المال بانه القيم المجمعه لافرق بين أن تكون تلك القيم نقوداً أو أحجاراً كريمة أوغيرها . وينبنى على ذلك ان صاحب رأس المال يقدر أن يستغله بواسطة اقراضه لغيره كما يكسب من شغله أو يستفيد من أرضه ثم رأي « آدم سمث » بعد ذلك « ان رأس المال هو ذلك الجزء من الثروة الذى يؤمل الانسان أن يكسب منه إيراداً » ولاحظ من تبعه من الاقتصاديين وخصوصاً الانكليز ان الاقتصار على وصف رأس المال بانه المنتج الايراد لا يفي بالمراد . فعرفه «ميل» « بانه ذلك الجزء من الثروة المدخر لاحداث ثروة أخرى في المستقبل » مثال ذلك آله لخارنه أو سكة

حديد أو مبلغ من المال . وقال « بايز » انه « هو الثروة المدخرة إمامباشرة أو بواسطة لسد العوز في المستقبل » وربما ظهر ان هذه الآراء متناقضة ولكن الحال بخلاف ذلك لان كل فرد من أولئك الاقتصاديين أراد أن تقرر حقيقةً فآدم سميت أراد أن يقرر رأس المال من حيث توزيع الثروة وعده انه كل ما أنتج إيراداً. فالأرض التي يؤجرها صاحبها رأس مال له لانها تجلب له الأجرة . وأراد صاحب الرأي الثاني أن يقرر رأس المال من حيث الاحداث وهو موضع بحثنا. فلم نعتبر إلا ما أحدث الثروة ضاربا صفحاً عما أوجدته الطبيعة كالأرض لانها وسيلة أخرى قائمة بذاتها. وبناء على ذلك لاتعتبر الأشياء الطبيعية في باب احداث الثروة رأس مال للشعب . وأما الرأى الثالث فانه ينظر الى رأس المال من حيث مبادلته فيدخل في التعريف كل مال مدخر لسد الحاجة سواء مباشرة كالثوب أو بواسطة كالدراهم التي تدخر للمستقبل . واننا بتدقيق النظر في التعريف الأخير نجده منطبقاً تمام الانطباق على تعريف الثروة ولذا يحسن ان نخصص لفظة رأس المال فقط بالجزء من الثروة ـ غير الموارد الطبيعية ـ الذى يستخدم في احداث ثروة أخرى . فليست اذاً كل ثروة رأس مال لان ملابس الانسان ثروة وطعامه ثروة ومع ذلك ليست الملابس أو الطعام رأس مال . وليست الأرض رأس مال وان كانت من أهم موارد الثروة .

﴿ (١) رأس مال الشخص ﴾ تختلف رؤوس أموال الأشخاص باختلاف مهنهم فرأس مال العامل هو العدة التي يستعملها في حرفته ورأس مال صاحب المعمل هو ذلك الجزء من ثروته الذى يخصصه للعمل. فيشمل (أولا) المصنع وآلاته والمواد التي يراد صناعتها كالقطن الغير المصنوع (ثانياً)

اسمه التجارى وعلامات محله التجارية (ثالثاً) غذاء وكساء العملة أو بعبارة أخرى أجورهم (رابعاً) المال الذى أقرضه لغيره. وجميع الحقوق التى له حتى ولو كانت على الأرض. وماله من الأسهم في الشركات . والمبالغ المودعة فى المصارف باسمه . ويخصم من رأس ماله بهذه الكيفية . المبالغ التى عليه ويسهل قياس غيره عليه كالتاجر مثلا سواء كان فرداً أو شركه .

﴿ (ب) رأس مال الشعب ﴾ أما رأس مال الأمة فهو الجزء من ثروتها غير الأرض ونحوها من المواهب الطبيعية الذى تستخدمه الامة فى إيجاد ثروة أخرى . فيشمل سكك الحديد التى تبنيها الحكومة أو الشركات ويشمل المعامل ويشمل الأموال المتداوله فيها حتى ولو كانت نقوداً ورقية ويشمل رؤوس أموال افرادها بالمفسير المتقدم. إلا انه يلزم ملاحظة أمرين جديرين بالالتفات (اولهما) انه لا يصح عد مال الأشخاص من الحقوق على الأرض كالرهن مثلا ضمن رأس مال الشعب الذى هو نتيجة أعمال افراده .فلا يدخل فيه سواه من المواهب الطبيعية (ثانيهما) انه عند ضم رؤوس أموال الأشخاص لا حاجة الى ضم الأسهم التى بأيديهم على سكك الحديد مثلا لان هذا يؤدى الى عدها مرتين . ومن هذا التعريف نعرف الفرق بين ثروة الأمة ورأس مالها .(١) فالأراضى والانهار والمناخ ثروة للأمة كما قدمنا. ولكنها ليست رأس مال لها لان رأس المال نتيجة العمل في الغالب وهذه طبيعية لا دخل للأمة في وجودها (٢) الامن والعدل ثروة للأمة ولكنهما ليسا رأس مال لها لانه ليس الغرض من وجودهما احداث ثروة جديدة (٣) القلاع والحصون والمساجد والمدارس والتكايا والمستشفيات ودور المتاحف ودور الآثار تعد ضمن ثروة الامة لا ضمن رأس مالها

لانها وان لم تكن من الاشياء التي أوجدتها الطبيعة ولكن الأمة لا تقصد من ايجادها استعمالها في احداث ثروة أخرى .

﴿ (٢) رأى الاشتراكيين ﴾ أما الاشتراكيون فيعرفونه بانه « كل ثروة تجلب لصاحبها دخلا بدون كدح » وهذا التعريف وان أشبه تعريف « آدم سميت » في ان رأس المال يجلب إيراداً لصاحبه . ولكنه يشف عن حقد على الماليين الذين يستخدمون غيرهم عبيداً لهم بواسطة هذا المال فينساب الذهب الى جيوبهم بدون كد ولا كدح . فبينما ينظر الاقتصاديون الى رأس المال كوسيلة مهمة لاحداث الثروة ويطنبون في مدحه ينظر اليه الاشتراكيون كأنه سلاح يجرده أصحابه في وجوه الغير . فيأتون لهم صاغرين وعلى ذلك يملأ هؤلاء الفضاء صخباً وسخطاً عليه . وتعريف الاقتصاديين أحسن لانه يظهر مزية رأس المال بدون نظر الى ما يعرض له . وأما التعريف الآخر ففيه شيء من التهويل إذ ليس كل مال مغتصباً حتى يقال ان إيراد صاحبه بدون كدح

﴿ كيفية الحصول على رأس مال ﴾

« والآن ما هي الطريقة التي يسير عليها الانسان حتى يتكون عنده رأس مال ؟ » هذا سؤال يطرحه العامل البسيط الذي يكسب بضعة قروش في اليوم وكل شخص لم يرث عن أهله نشباً حينما يرى ما للاغنياء من السؤدد والعظمة وتتوق نفسه لان يصير مثلهم . فان قال له الاقتصادي « ان رأس المال هو نتيجة العمل » كما قال ماركس عنه انه « عمل متبلور » سخر منه وقال « اني أشتغل دائماً . أشتغل من الفجر الى غسق الليل . أشتغل بكل قواي . فأين هو رأس المال الذي أنشده ؟ » وان قال انه نتيجة العمل في الأرض قام في وجهه ذلك الفلاح الذي وقف حياته على خدمتها وقال له « قد اشتغلت

طول حياتي في الأرض فأين هو رأس المال ؟ » فلا يجد الاقتصادي لنفسه مندوحة عن الاجابة بغير ما تقدم . ليس رأس المال نتيجة الشغل فقط أو نتيجة الشغل في الأرض. بل لا بد من وجود شيء قبل الحصول عليه. هو « **التوفير** ». لو فطن العامل البسيط الى تلك الحقيقة فلم يمس وجيبه خلو من كسب يومه. لو وقف الفلاح على كنهها فلم يحصد الزرع اليوم ويبعثره في الغد تارة بالتبذير وطوراً لعدم ترتيب معيشته لأصبح للعامل البسيط و للفلاح المجتهد رأس مال . والتوفير هو ان يحرم الانسان نفسه من صرف جزء من مكسبه. فان كان عاملا مثلا احتفظ على جزء من أجرته وان كان فلاحاً لم ينفق كل غلة أرضه. وهو من الأمور الواجبة. قال عز وجل (ولا تبذر تبذيرا) «نهى عن صرف المال الى من لا يستحقه فان التبذير انفاق في غير موضعه مأخوذ من تفريق البذر وإلقائه في الارض كيفما كان من غير تعهد لمواقعه وقد أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه والبيهقي في الشعب عن ابن مسعود انه قال التبذير إنفاق المال في غير حقه. وفرق الماوردي بينه وبين الإسراف بان الإسراف تجاوز في الكمية وهو جهل بمقادير الحقوق. والتبذير تجاوز في موقع الحق وهو جهل بالكيفية وبمواقعها وكلاهما مذموم وفسر الزمخشري التبذير هنا بتفريق المال فيما لا ينبغي وانفاقه على وجه الاسراف»[1]. ثم علل النهي عن ذلك التبذير في نفس الآية فقال (ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) «أي ان من يصرفون المال في غير موضعه مماثلون للشياطين في صفات السوء التي من جملتها التبذير»[2] ومن ذلك نرى ان الله عز وجل لم ينه عن صرف المال في

(١) تفسير الالوسي الجزء الرابع ص ٥١٢ (٢) الالوسي

موضعه كالمأكل والملبس والنفقة على الاهل على شرط التوسط فى ذلك لقوله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) ففى هذه الآية «تميلان لمنع الشحيح وإسراف المبذر زجراً لهما عنهما وحملا على ما بينهما من الاقتصاد والتوسط بين الافراط والتفريط وذلك هو الجود الممدوح لخير الأمور أوساطها». وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التوفير والاحتفاظ بالمال فقال « تزود من صحتك لسقمك ومن غناك لفقرك ومن شبابك لهرمك » وأخرج أحمد وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما عال من اقتصد » وأخرج البيهقى عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام « الاقتصاد فى النفقة نصف المعيشة » وفى روايه عن أنس مرفوعاً « التدبير نصف المعيشة » وانا اذا تتبعنا الانسان فى أدوار حياته نجد حرصه على التوفير نتيجة بعد نظره فى العواقب. فلم تتوجه عنايته اليه فى فطرته أو بربريته لعرضة مايدخره للضياع أو السلب من جهة . ولقلة حاجاته وقله عدد من تلزمه نفقتهم من جهة أخرى . لم يكن يدور بخلده يوماً ما ان النعم التى أسبغها عليه الله تعالى تحتاج الى غير الاغتراف من مناهلها بدون عناء حتى يحتفظ بشىء منها سيما وأن تلك الخيرات كانت غير قابلة للحيازة. ولكنه بعد ذلك ابتدأ ينظر الى ابعد مما حوله . ابتدأ يفكر فى مصير أولاده من بعده وكيف يعيشون اذا هو لم يترك لهم شيئاً فعمد الى التوفير مدفوعاً (أولا) بحب ذويه (ثانياً) برغبة الظهور والعيش فى سعة بما يحدثه من الثروة (ثالثاً) مباراة غيره فى امتلاك القوة المحركة للعالم وهى المال (رابعاً) زيادة احتياجاته ورغبته فى سدها. فهو فى حاله المدنية لا يحتاج فقط الى الحاجات كالطعام والشراب

واللباس والسكنى بل الى الكماليات من الرياش والتعليم الذى أصبح ضرورياً فى البلاد المتمدينة . فبدون توفير شئ من مكسبه لا يقدر الموظف الذى يتناول ستة جنيهات على القيام بتربية أولاده أو شراء حاجاته وبغير هذه الطريقة لايجد الصانع الذى يكسب عشرة قروش في اليوم مايعده للطوارئ كالمرض والعزل والهرم ﴿ شروط التوفير ﴾ . وأهم شرط يلزم توفره قبل التوفير هو استتباب الأمن لأنه متى أمن كل فرد من تعدى الغير عليه واغتصاب ماليديه ، أقبل على جمع المال لأنه لايخاف وقتئذ أن يحرم هو منه ويتمتع به غيره . ومصداق ذلك ان التوفير كان معدوماً أو قليلاً في الأعصار الاولى وقت ان كانت السيطرة لأفراد قلائل يجردون من يساؤن من ثروته فكان كل فرد يفضل صرف ماله ولو في غير موضعه على تركه لغيره يتمتع به ولا تزال الحال كذلك في الممالك المعتلة الأمن مثل الروسيا وكثير من جمهوريات أمريكا . وثابت من التاريخ ان الثورة في المملكة تعوق ازدياد الثروة . وهذا لقلة الرغبة في التوفير . والشرط الثانى هو تقليل النفقات وتقديم الاهم منها على المهم كتفضيل الطعام مثلا على الكساء . وهذا عن الفخفخة الكاذبة كركوب العرباب بلا موجب وما شابه ذلك من الكماليات وهناك عامل آخر يشجع على التوفير وجمع رؤوس الأموال . وهو زيادة مرافق الاستثمار في المملكة كالمناجم التى لم تحتفر . وكذلك زيادة معدل الفائدة . فاذا زاد معدل الفائدة أو بعبارة أخرى اذا زاد المبلغ الذي يأخذه المقرض ربا على ماله رغب كل شخص فى جمع المال بحرمان نفسه في الحال رغبة في التمتع فى المآل . بيد انا يمكننا ان نأتى بمثال يكون فيه هبوط معدل الفائدة داعيا الى التوفير . فاذا فرضنا ان موظفاً يريد أن يكون دخله السنوى ٤٠٠

جنيه في أيام تقاعده . فلو كان معدل الفائدة ٤ بالمائة لزمه أن يوفر ١٠٠٠٠ جنيه . ولو كان ٨ بالمائة وفر ٥٠٠٠ جنيه وهـذه مسأله استثنائية لا يقاس عليها . ولا داعي الى القول ان زيادة أسباب الرفاهية وتقدم العمران والوقوف على أسرار الحياة العملية كلها عوامل تبث في نفس الانسان حب الاقتصاد في المعيشـة والتوفير عملا بما يقتضـيه النظر في العواقب . ويختلف التوفير صعوبة وسهوله باختلاف المهن . فلا يؤثر توفير خمسة جنيهات في الشهر على موظف مرتبه ثلاثون تأثير خمسة قروش في اليوم على صانع أجرته عشرون قرشاً وذلك لان هذه الاجرة تـكاد لا تقوم بحاجاته الضرورية . فيصعب عليـه حجز شيء منـه وخصوصاً في أول الأمر . ويكون التوفير (أولا) بحجز جزء من المرتب اذا كان من يريد التوفير موظفاً . ومن الأجرة اذا كان صانعاً . وكثيراً ما ينفق الموظفون جزأ من مرتبهم في تربية أولادهم وبذلك يزيدون ثروة المجتمع وكذلك يعني الصناع بتقويه أولادهم لينتفع بهم في المستقبل وليزيدوا ثروة الشعب (ثانياً) بوضع جزء من أجرة الأرض لغرض الاستثمار في المستقبل . سواء كان هذا بالمتاجرة أو بواسطة اصلاح الأراضي وهكذا . ومما يؤسف عليه ان كثيرين من أرباب الأطيان لا يوفرون شيئاً من أجرة أراضيهم ليكون لهم في المستقبل رأس مال يساعدهم على اصلاح تلك الأراضي وزيادة غلتها أو على شراء أطيان غيرها والانتفاع بخيراتها . وقد تجبرهم قلة المال على الاستدانة فيورطون أنفسهم ويبهظون أراضيهم بالدين وليس هـذا من بعد النظر في شيء (ثالثاً) بحفظ شيء من الربح اذا كان من يريد التوفير تاجراً وهذا يزيد رأس ماله الأصلي ويضاعف ثروته . على انه وان كان التوفير أهم وسيلة يصل بها الانسان الى رأس مال

إلا انه ليس كل رأس مال ناتجاً عنه. فالقوس والنشاب مثلاوهما رأس مال الموحس لم ينتجا عن التوفير . واذا نظرنا فى ثروة الشعب لا نجد كثيراً منها ناتجاً عن التوفير مباشرة . والسبب فى ذلك هو ان التوفير الذى نتكلم عنه هو الامتناع عن الصرف لغرض الانتفاع فى المستقبل. وهذا الانتفاع يكون ببناء المعامل وشراء مهمات الصناعه ودفع أجور العملة أو مد سكك الحديد وغيرها من الثروة التى تحدث إيراداً . واذا لا مانع من القول ان سكك الحديد والمعامل نتيجة التوفير بمعنى ان المستدلها هى النقود التى وفرت

﴿ تقسيم رأس المال ﴾ قسم الاقتصاديون رأس المال الى (١) مستهلك وهو كل الأصناف التى تسد حاجة العامل مباشرة كالطعام والشراب واللباس والسكنى. وليس المقصود من سد العوز مباشرة أن يسده فى الحال إذ ربما سده على سنين متعددة. قال «سميث» «ان جمله من الملابس تكفى سنين وجملة من أثاثات المنزل تكفى نصف قرن أو قرناً . ولكن جمله من البيوت ربما سدت الحاجة اجيالا عديدة اذا اعتنى صاحبها ببنائها وأحسن تأسيسها وهى وان كان فناؤها بعيد الوقوع . ولكنها تعتبر كالملابس والأثاثات انها بنيت للاستعمال» . (٢) مثمر ويشمل كل الآلات والمهمات التى تستخدم فى العمل مثال ذلك سكك الحديد والمعامل والسفن والأحواض وغير ذلك وانما سمى مثمراً لانه يحدث ثروة (٣) ثابت وعرفه «ميل» بانه «الحائز لصفة الاستقرار والصلابة وكانت الثروة المحدثة بواسطة تأتى على دفعات متعدده» مثال ذلك المصنع والآله البخارية. لان الثروة التى تحدث منهما سواء كانت منسوجات قطنية أو حريريه أو غيرها تأتى كلما أديرت تلك الآلات (٤) متداول وعرفه أيضاً بانه «ما تقوم باحداث الثروة بواسطة استعماله

بطريقة مخصوصة » كالطعام والشراب والمواد الأولية فان وظيفتها واحدة دائماً وهي رد عوز العملة . وقال « سميث » مبينا الفرق بينهما « اذا كان رأس المال مستخدماً لغرض احداث ثروة في المستقبل . فان هذا الاحداث يكون إما ببقائه في حيازة الشخص أو باستهلاكه ويسمى في الحالة الأولى ثابتاً وفي الثانية متداولا » ويفصل رأس المال الثابت المتداول من جهة تحمله وعدم تأثره بالطوارئ . فالمعامل وسكك الحديد تبقى قروناً طوالا لا تعبث بها أيدي الزمان ولا تكلف صاحبها نفقات كثيرة إلا في أول بنائها . وربما حصل منها على ما دفعه فيها في بضعة أشهر أو أيام إلا ان اقتناءه يقتضي مخاطرة . فمثلا اذا بث شركة معملا في إحدى الجهات ولكنها وجدت التجارة كاسدة هناك فلربما تحملت خسائر عظيمة . وكذلك اذا مدت سكة حديد الى جهة لم يقبل الناس عليها ولذا كان من الحكمة أن يقارن الانسان الفوائد التي تعود من رأس المال الثابت بالخسائر التي ربما تكون نتيجة اقتنائه قبل أن يقبل على ذلك . (٥) **مخصص** وهو ما خصص لجهة من الاستغلال فلا يمكن استعماله في غيرها مثال ذلك آلة الطباعة وآلة الخياطة . (٦) **غير مخصص** وهو ما يمكن استعماله في كل شيء كالنقود مثلا ولا شك في ان هذا أكبر فائدة لانه لا يتقيد بعمل من الأعمال بل يمكن استخدامه في كل ما يفيد (٧) **استغلالي** . وهناك نوع من رأس المال لا يرقى التجارة مطلقاً وتعود فائدته على صاحبه فقط ويسمى استغلالياً أو مربحاً . مثال ذلك النقود التي تقرض لمبذر ربما فان الغرض الذي تستعمل فيه لا يفيد الهيئة الاجتماعية المرة ولا يساعد العمال بأي وجه ولا تحدث ثروة ما . وانما سمي مربحاً لانه يعود بالربح على المقرض . وكذلك البيت الذي يؤجره صاحبه . وسيرد

الـكلام على الأجرة ان شاء الله فى الـكتاب الثالث عند الـكلام على توزيع الثروة. وليس المقصود من ذكر تلك الأنواع بيان ان كل نوع منها قائم بذاته فانا نجد مثلا ان رأس المال الاستهلاكى هو المتداول. وان الثابت هو المثمر

كيفية تنظيم الاحداث

أما وقد عرفنا في الباب الأول الوسائل الثلاث التى نتوصل بها الانسان الى الاحداث يجدربنا أن نقف فى هذا الباب على النظامات التى سار الانسان عليها فانتظمت حركة الحاصلات. وأمكنه أن يستفيد من تلك الوسائل ويزيد الثروة التى يحصل عليها بواسطتها وأهم تلك النظامات التى ينتظم بها الاحداث هى. *(١) قواعد تنظيم النتائج والثمرات* أو بعبارة أخرى تلك الأصول الطبيعية التى تتوازن بواسطتها كفتا المعروض والمطلوب فلا يزداد مايصنعه الانسان أو يزرعه (ب) الاشتراك فى الاحداث وهو أحسن ماوصل اليه التضامن فى العهد الأخير وازدادت بواسطته كميات الثمرات. وقبل أن نتكلم على كل من هذين نورد طرفاً من تاريخ الصناعة. وكيف ابتدأت صغيرة حتى وصلت الى ما وصلت اليه الآن من الاهمية. إذ على الأصناف المصنوعة تدور التجارة. لاسيما فى الوقت الحاضر الذى ازدادت فيه الحاجات وانفسح ميدان العمل فنقول (١) الصناعة فى الاسرة ذكرنا في التمهيد كيف تكونت القبيلة واجتمعت عصبيتها وكيف كانت معزلة تمام العزلة عن غيرها. ففى ذلك الدور كانت تلك القبائل أو البطون لا تهتم كل واحدة منهن إلا بصنع ما يلزم لها وكان كل فرد من أعضائها يشتغل بما يلائمه فعلى الرجل بناء البيت. وعلى المرأة خياطة الملابس. وكثيراً ما كانت تلك المجتمعات

الصغيرة تقتني العبيد والإماء وتأمرهم بصناعة ضرورياتها . على ان تلك الصناعات كانت في أقصى درجات الانحطاط (أولا) لاقتصار كل فرد على مايوحيه اليه عقله وكثيراً مايخطئ (ثانياً) لقلة الحاجات (ثالثاً) لعدم الاعتناء إذ ان أكثر أولئك الصناع في الأسرة كانوا يشتغلون من الرهبة وليس لرغبة فى العمل (رابعاً) لقلة التنافس فلم تخش الأمة المكلفة بصناعة الملابس مثلا ظهور غيرها عليها مادام ذلك العمل منوطاً بها وحدها «٢» **شركات الصناع** ثم خطت الصناعة بعد ذلك خطوة على أثر تغيير عظيم فى الحاله الاجتماعية وانضمام كثير من القبائل أو المجتمعات الصغيرة تحت سلطان الحكومة فزادت العصبية بين افراد تلك المجتمعات وسرى التضامن بينهم وأسسوا جمعيات للتعاون والاخاء . وليس في تاريخ جهة من الجهات أحسن مثلا لتلك الجمعيات من تاريخ أوروبا في القرن الخامس عشر والسادس عشر بعد نهضتها العلمية الكبرى التى تلاها تقدمها العمرانى . وكان من ضمن تلك الجمعيات شركات العملة التى جمعت أرباب الصنائع بعد ان كانوا متفرقين أيدى سبا فى المجتمعات الصغيرة أو الأسرات فوجدت شركات للبنائين وشركات للغزالين وشركات للنجارين وهكذا . وكانت كل جمعية من تلك الجمعيات تختار أفراداً منها يراقبون العمل وتدافع عن صوالح افرادها وكان أولئك الأعضاء يؤسون بعضهم بعضاً ويقيمون الحفلات الدينية . وقد أفادت تلك الشركات الصنائع وزادت كل واحدة منهن فى اتقان مهنة من المهن . وذلك « أولا » لوجود التسابق بين الأعضاء في استجادة الصنائع « ثانياً » لعدم استقلال كل فرد برأيه كما فى الدور المتقدم . وقد بلغت تلك الجمعيات أهمية كبرى وصارت قوية الشوكه حتى ان بعضها كانت تفعل بالأسعار ما تشاء لعدم

وجود المزاحم . على انه فى القرن السابع عشر فقدت تلك الشركات أهميتها فقد دب فى نفوس بعض الأعضاء من المؤثرات ما افرط بها عقد اجماعهم ولازم كل منهم بيته يزاول مهنته فيه ولكن لا ليبيع نتيجة عمله بنفسه كما كان يفعل قبلا بل ليبيع مايصنع الى وسيط بينه وبين الغير . وهكذا تداعى بنيان تلك الجمعيات في كثير من الممالك . وصارت لا تلائم القرن الثامن عشر لميلها دائماً الى نفع ذاتها ولو بضرر المجتمع (٣) ظهور المخدم : وبعد ان دالت أيامها ولزم أعضاؤها بيوتهم كما تقدم سعى التاجر الذى كان يتوسط بينهم وبين المشترين في لم شعثهم وجمعهم في محل واحد هو المعمل . وكان لظهور المعامل تأثير عظيم على الصناعة . حيث أمكن كل فرد انه يتقن عمله . فهو لم يكن مكلفاً باحضار الآلات اللازمة كما فى الأدوار المتقدمة بل كان كل ما عليه أن يشتغل تحت مراقبة صاحب المعمل فى مقابلة أجر يتقاضاه . وقد تكلمنا في الباب المتقدم عن فوائد تقسيم الشغل في المعامل وعن كفاءة العملة وكيف دعا ذلك الى اتقان كثير من الصناعات . (٤) ثم وجد الانسان ان قوته العضلية لا تساعده على صنع كميات كثيرة من البضائع في وقت قصير . ووجد أيضاً ان بعض الأشغال المكلف بها مملة فصنع من الحديد آلات تقوم مقام يده في تلك الأعمال . وصار بهذه الطريقة لا يحتاج الى بذل مجهود عظيم . إذ أمكنه بيد واحدة أن يحرك آله كبيرة للغزل أو النسج مثلا وأمكن المرأة الضعيفة القوى أن تدير آلة الخياطة بغاية السهوله . فتخيط الملابس في أقرب وقت بعد ان كانت تنكب على عمل الثوب الواحد أياماً عديدة . فاختراع الآلات وان أثر على الفوائد التى كانت تعود من تقسيم الشغل وحذق كل صانع إلا ان ذلك لا يذكر بجانب فوائد تلك

الآلات التى منها (أولا) انها تزحزح عن عاتق الصانع الاعمال المملة كقطع الأخشاب ونقب الحديد حتى يقدر أن يوجه عنايته الى أعمال أخرى تحتاج الى براعة (ثانياً) انها تساعده فى الأعمال الشاقة التى لا يقدر عليها لولاها . فمن ذا كان يقدر على رفع الأحمال الثقيلة أو احتفار الأرض الصلدة بدون الآلات الرافعة أو آلات الحفر ؟ (ثالثاً) انها تقصر الوقت اللازم لصناعة الصنف وهذا ظاهر لايحتاج الى بيان (رابعاً) انها تمكن الانسان من القيام بالصناعات الدقيقة التى لولا الآلات ما تسنى له القيام بها . مثال ذلك العدد اللازمة للساعة . تلك العدد الدقيقة التى لولا اختراع الآلات لقضى الصانع زمناً طويلا في صناعتها . (خامساً) انها تصنع الأشياء ذات المقياس الواحد لغاية الدقة فيمكن استعمال أحدها بدل الآخر . مثال ذلك اذا ضاعت قطعة من الأجزاء المكونة لآله حياطة أمكننا الحصول على مثلها ولولا وجود الآلات لما أمكن صنع تلك القطعة المماثلة (سادساً) وهناك فائدة عظمى لجميع الآلات وهى تشابه كثير منها في التركيب حتى ان الصانع المتمرن على إحداها يقدر على معرفة أجزاء الآله الأخرى بغاية السهولة وليست هذه المزية بالشئ القليل فهى تزيل العقبات التى تقف في طريق الصانع المحترف باحدى المهن أن يشتغل في مهنة أخرى « سابعاً » ولا ننسى ان الآلات تساعد أيضاً على صنع كميات كثيرة من البضائع بنفقات قليلة . وغير خاف ما في ذلك من تقليل الأسعار وزيادة الرخاء .

﴿ قوة البخار والكهرباء ﴾ وقد كان الانسان يدير الآلات بيده في أول الأمر ولما صعب عليه ذلك استخدم الريح فوجده كثير التقلب لا يدوم له الانتفاع به وذلل الماء واستفاد من قوة انحداره في ادارة معامله . على ان

كل ذلك لم يفده مثل البخار. وأول من وقف على سر البخار وانه قوة هائلة تفوق جميع القوى الطبيعية هو « نيوكومن » سنة ١٧٠٥ وأتى بعده «جيمس وات» سنة ١٧٦٩ واخترع تلك الآلة العجيبة التي خدمت الانسانية خدمة كبرى وأتى بعدهما « جورج ستيفينسون » وغيره ممن زادوا هذا الاختراع تحسيناً . وكان اختراع البخار فألاً حسناً للمعامل في البلاد الصناعية كما كان للمواصلات في البر والبحر فأصبحت تصنع كميات عظيمة من البضائع وترسلها الى أقصى بلاد المعمورة في مدة قصيرة . وأخذت ثروة الممالك الصناعية كانكلترا والولايات المتحدة تزداد ازدياداً هائلا وكثر في هذه أرباب الملايين وذلك بفضل الآلات البخارية التي تدير معاملها الضخمة وليس الفضل للبخار وحده في ترقية الشؤون الاقتصادية وزيادة القوى المحركة في المعامل . فقد خدمت الكهرباء العالم الصناعي خدمة لا تقدر فهي تسير القاطرات وتدير الآلات . وتنير الطرقات . ويزداد استعمال الكهرباء في كثير من المصانع وخصوصاً في الولايات المتحدة . ويستعمل « الغاز » في تحريك بعض الآلات كآلات الزراعة والآلات التي لا يقصد منها احداث قوة عظيمة . وربما لجأ الانسان في المستقبل لتوليد القوى الطبيعية لادارة تلك المعامل الضخمة التي تستهلك كميات عظيمه من الفحم لانه لن يدوم فلمناجمه حد معلوم أما الطبيعة فلن تقف قواها عند حد . وناهيك بمثل شلالات « نياجرا » بأمريكا دليلا على عظمة تلك القوى الطبيعية .

﴿ الآلات البخارية والعملة ﴾ والآن يعرض هذا السؤال «هل تفيد الآلات البخارية العملة ؟ » على ذلك أجاب الاقتصاديون العلميون بما يأتي (أولا) ان الآلات تكون نتيجتها هبوط الاسعار . وان كل اختراع يقلل

نفقات صنع الصنف ويخفض سعره يفيد العامل كما يفيد غيره من مستهلكي تلك الأصناف (ثانياً) يقولون ان كل اختراع آلي يسبب هبوطاً في أسعار البضائع وانه كلما قلت الاسعار كثر بيع الأصناف فتزداد حركة التجارة ويحصل العملة العديمو الخدمة على خدمات كثيرة . فالاختراعات بدل أن تضيق في وجوه العملة ميادين التكسب تفتح امامهم أبوابه « وهناك أمثلة عديدة على ذلك ومن ضمنها اختراع آله الطباعة . فانه لازدياد الكتب على أثر ذلك الاختراع ازداد عدد الطابعين على عدد الناسخين في القرون الوسطى »[1] (ثالثاً) ويزيدون على السببين المتقدمين ان استعمال الآلات يوفر على العملة التشغل اليدوى ويقلل النفقات . فيربح كثيرون من ذلك . يربح صاحب المعمل ويربح المشترى[2] . والخلاصة هي ان الآلات وان كانت كثيرة الأخطار على العملة فى أغلب الأحيان وداعية الى اختلال التوازن بين ثروة الافراد إذ بينما نراها تملأ خزائن أصحاب المعامل بالذهب نرى مكسب العملة قليلا بجانب تعبهم . ولكن الفوائد التي عادت منها على ثروة الشعوب من توسيع نطاق التجارة وتوطيد دعائم العمران وزيادة الرفاهية لا تدع مجالا للشك في اغمار تلك المضار القليلة بجانب مزاياها الجليلة .

(١) كيفية تنظيم الثمرات

ما أشبه القواعد الاقتصادية التي تربط الانسان بأخيه فى المعاملة بالقواعد الطبيعية التي تسير الأفلاك عليها . وما أكثر ظهور هذا التشبه في الترتيب الذى تسير على نهجه السوق التجارية . نرى دائما ان التوازن الاقتصادي

(١) جيد (٢) باستيات

بين المعروض والمطلوب من الثمرات سواء كانت نتيجة الصناعة أو الزراعة يأتى من نفسه . ولنضرب لذلك مثلا صنفاً نفقت سوقه وأقبل الناس على شرائه فانه ان كانت الكمية المعروضة من هذا الصنف للبيع أقل من المطلوبة منه أو بعبارة أخرى اذا كان من يريدون شراءه أكثر نفيرا ممن يريدون بيعه ارتفعت أسعاره . وأقبل أصحاب المعامل على صنعه وبذلك يكثر المعروض منه . ويهبط سعره فيحدث التوازن المطلوب . هذا هو القانون الطبيعي الذى تتوازن بواسطته كفتا المعروض والمطلوب . فاذا عرف صاحب المعمل الذى يصنع صنفاً من الأصناف هذه الحقيقة الناصعة فلم يصنع إلا بقدر اللازم راجت بضاعته وانتظمت كفة الغلات . ومعرفة القدر اللازم كانت أمراً سهلا في زمن الاسرة وقت ان كان الافراد قليلين والحاجات قليلة أيضاً وكذلك كان من السهل أن يعرف أعضاء شركة العملة عدد افراد جنسهم المحتاجين لصنف من الأصناف التى يصنعونها . ولكن بعد ان صارت السوق قطرية أو دولية لم تبق معرفة المقدار المطلوب بالأمر السهل وأصبح صاحب المعمل محتاجاً لنباهة فائقة ونظر في العواقب يرى بهما المقدار المطلوب في المستقبل ولو بوجه التقريب . أصبح صاحب المعمل يعرض مصنوعاته لا على قطر واحد فقط بل على جميع العالم وان غلطة واحدة يرتكبها في تقدير اللازم ربما كانت كافية لهدم جميع آماله . ماذا يعمل صاحب أحد معامل القطن في انكلترا الذى يمد مئات الملايين من جميع الأقطار بالبضائع القطنية هل يكفيه أن يصنع ويكون ؟ كلا . لانه ربما صنع كمية عظيمة من البضائع ولكنه عند عرضها وجد اعراضاً عن شرائها لقلة الطالبين أو قلة المال اللازم للشراء أو ربما صنع كمية قليلة من الصنف ظناً منه انه مرغوب عنه فوجده

مرغوباً فيه فيندم حين لا ينفع الندم . فتلافيا لكل ذلك ومحافظة على انتظام الحركة في صنف من الأصناف سواء كان من الأصناف الزراعية أو المصنوعات يحسن (أولا) أن يعرف المحدث للثروة المقدار المطلوب منها ولو على وجه التقريب فان كان من أرباب الأطيان حس نبض العالم التجارى أولا وعرف بالاجمال القدر اللازم من القطن مثلا للمعامل وكمية المزروع منه في الجهات الاخرى قبل أن يزرع كثيراً من أرضه منه ويصرف مالا كثيراً على ذلك . وان كان صاحب معمل حس نبض الحركة المالية وعلم بالتقريب المقدار المطلوب من الصنف الذى يصنعه فلا يصنع ملابس للشتاء مع علمه بانه على وشك الانتهاء . ولا يكثر من صناعه ما يتغير في كل وقت على حسب الأذواق (ثانياً) أن يكون رأس المال المستخدم فى الاحداث مرنا بحيث يمكن تحويله الى شكل جديد بأسرع من لمح البصر . على ان هذا ليس ممكناً فى كثير من رؤوس الأموال كسكك الحديد والآلات البخارية والمعامل فانها لا يمكن تحويلها فى الغالب من شكل الى شكل . أما رأس المال الغير المخصص فهو كالعجينة يمكن تشكيله بأى شكل . والمشاهد ان المعمل المستعد لصناعه صنفين من الأصناف كالمنسوجات القطنية والحريرية مثلا أكثر فائدة من المصنع المعد لصناعة المنسوجات القطنية فقط . ذلك لان صاحبه متى رأى سوق أحد الصنفين متلبدة بالغيوم صرف رأس ماله في صناعة الآخر . وكثيراً ما ربا الربح من أحدهما على الخسارة فى الآخر . (ثالثاً) أن تكون الثمرات من الأصناف الضرورية كالملابس والآلات وغيرهما مما لا يفتر الناس عن طلبها . وقد وجد ان المشتغلين بصناعة هذه الاصناف يسهل عليهم أن يسيروا بحكمة وروية لانه لا يبقى عليهم سوى

السعى فى الانتفاع بذلك القانون الطبيعى وهو قانون العرض والطلب .
ولندرس الآن كيف يجر عدم الروية فى معرفة المقدار المطلوب والمقدار المنتظر عرضه من صنف من الأصناف الى داء عضال فى العالم الاقتصادي يسمى الأزمة

الازمات

لم يكد يبتدئ القرن التاسع عشر حتى ظهر تغيير عظيم في النظامات الاقتصادية وبرزت الى عالم الوجود تلك الاختراعات الجليلة التى كان لها أعظم تأثير فى العالم الصناعى والتجارى إذ سهلت المواصلات بين المصر والمصر ووصلت العلائق التجارية بين الأمم واتسع نطاق الصناعة فأصبح أصحاب المعامل يصنعون البضائع لكل العالم وأصبحت الأموال لا تتقيد بجهة من الجهات بل تستثمر أنما يرجى المكسب فصار الماليون لا يقتصرون على وضع أموالهم في سبيل الانتفاع بالموارد الطبيعية فى بلادهم بل يرسلونها الى الجهات الأخرى القليلة المال الكثيرة الخيرات . وعلى أثر ذلك مدت سكك الحديد في كثير من الأقطار . واحتفرت المناجم . وشيدت المعامل وأنشئت المصارف . وازدادت العلائق التجارية بين الممالك وأضحى كل العالم المتمدين وكل ماله علاقة به جسما واحداً . اذا تألم منه عضو شعر باقى الاعضاء بالألم . واذا شل طرف تعطلت منافع أطراف كثيرة . غير ان ذلك النظام الاقتصادى لم يسلم من خلل ينتابه من وقت الى آخر . وذلك الجسم لم تسلم أعضاؤه من أمراض تفتك ببعضها فتعطل البعض الآخر . وأشد تلك الأدواء خطراً هى الأزمات الاقتصادية . ومعرفتها ولو على وجه الاجمال واجبة على كل من يهمه صحة ذلك الجسم كما انه يجب على الطبيب

أن يراقب الانسان فى مرضه وصحته قبل أن يحكم له أو عليه . وليس من السهل على الاقتصادى أن يضع تعريفاً لتلك الامراض الاقتصادية بكلمة أو كلمتين أو ثلاث كما انه لا يقدر الطبيب أن يعرف المرض بأكثر من ذكر أعراضه . ولذا كان وصف تلك الأمراض الاقتصادية وتشخيص أعراضها أحسن تعريف لها . بيد ان بعض الاقتصاديين أرادوا أن يضعوا تعريفاً لها فقال «روشير» انها عبارة عن اختلال التوازن بين المعروض والمطلوب فعلا . وقال «جونس» عنها « انها عبارة عن اتباع غير تدريجى لنظام منتقد فى المعاملات التجارية يؤول الى تصفية ينتج عنها عجز كثير من التجار عن الوفاء بتعهداتهم » ومن التعريفات الوصفية ما قاله اللورد « اوفرستون » عن الأدوار المختلفة التى تتدرج فيها الأحوال الاقتصادية من انها «حالة سكون يتلوها نمو في التجارة فتوطد فى الثقة فشغف بالمتاجرة ثم تغال فيها فتستنتج فكساد فضيق ينتهى الى السكون » ثم تعيد هذه الأدوار نفسها وهكذا فنرى من هذا ان الأزمة هى عبارة عن نتيجة ضيق هو رد فعل لإجهاد عظيم فى الاحداث سواء كان الاحداث بصنع البضائع وعرضها فى السوق القطريه أو الدولية أو بوضع رؤوس الأموال في المشروعات كمد سكك الحديد وانشاء الشركات. وتسمى الأزمات بحسب السبب الذى حدثت منه فان حلت من اكتظاظ السوق بكميات كثيرة من المصنوعات سميت الأزمة صناعية وان حدثت لعدم الحكمة فى المتاجرة سميت أزمة تجارية وان نتجت عن النظامات المالية سميت أزمة مالية . وان حدثت من النقود سميت أزمة نقود وهذه الانواع من الأزمات وان اختلفت أسماؤها ولكنها مرتبطة بعضها ببعض فالأزمة المالية مرتبطة بالتجارية لان المال قوام التجارة وكذلك أزمة

النقود مرتبطة بالصناعية لانه اذا وجدت كميات عظيمة من صنف من الأصناف وكان الطلب قليلا فان سبب ذلك هو قله النقود في أغلب الأحيان فليس من مانع أن نتبع «جونس» في تسمية تلك الأزمات أزمات اقتصاديه

(١) أسباب الازمات · ان لتلك العلة الاقتصادية أسباباً كثيرة أهمها (أولا) تحسن العلائق التجارية بين الانسان وأخيه الانسان وبالتالى بين الامة وأختها حتى انبنى على ذلك اتساع نطاق التجاره وزيادة كمية الاصناف المتجر بها زيادة رجحت بها كفة المعروض على كفة المطلوب في أغلب الاحيان فأجبر أصحاب تلك البضائع على سلوك أحد طريقين أما بيع سلعهم بأقل من نفقاتها أو عدم بيعها وكلاهما مودياً كثيرهم الى الخراب ومورد من لهم علاقة بهم موارد الافلاس (ثانياً) ازدياد الضروريات وانتشار الترف حتى لقد اصبح صاحب المعمل يبارى غيره فى صنع أصناف جديدة تسد تلك الحاجات وابتداع سلع تروق فى عيون المترفين · ومن المعلوم ان نتيجة تلك المباراة قد تكون أحياناً ازدياد البضائع المعروضة على المطلوبه حتى تؤول الحالة الى ما تقدم (ثالثاً) اتساع السوق الدوليه بحيث أصبح من يريد صنع البضائع للمتاجرة غير قادر على معرفة عدد من يريدون ابتياع صنفه فيصنع على قدر المطلوب وليس قادراً على معرفة عدد من يريدون مجاراته · فأصبحت مصنوعاته عرضة للبوار · اذا هو لم يتدبر فى أمره · ولا يخل بكفتى المطلوب والمعروض (رابعاً) انتشار استعمال الآلات البخاريه فى المعامل وزيادة البضائع لهذا السبب أيضاً حتى صارت كفه المطلوب في أغلب الأحيان أخف من كفة المعروض وهبط الأسعار وحل البوار (خامساً) الاختراعات لانها تغير النسبة بين وسائل الاحداث وسنرى في موضع آخر كيف كان

عاقبة اختراع النقود القرطاسية وشيوعها في بعض الممالك (سادساً) ازدياد المواصلات لانها توسع نطاق التجارة. ومصداق ذلك هو التأثير الشديد الذى أحدثه حفر ترعة السويس في الأسواق الغربية لان كل مملكة من تلك الممالك أرادت أن تنتهز تلك الفرصة لتعرض مصنوعاتها على الشرق الأدنى والأقصى بواسطة تلك الترعة التى اختصرت المسافة فزادت كمية المعروض عن المطلوب في أكثر الممالك[1] (سابعاً) الاشاعات التى تحدث بشأن صناعة صنف من الأصناف . مثال ذلك اذا تداول على الألسنة ان نوعاً من الملابس القطنية ستنفق سوقه . فان أصحاب المعامل يقبلون على صنعه طمعاً في الربح ولكنهم بعد أن يتكبدوا نفقات كبيرة يجدون انهم صنعوا زيادة عن المطلوب فيضطرون الى البيع وهم خاسرون (ثامناً) **المضاربات** وسيرد الكلام عليها في موضع آخر (تاسعاً) **التغالى فى التسليف** لانه اذا كانت رؤوس الأموال المستعملة فى المشروعات مستدانة كان أقل تزعزع فى الثقة بالمدينين كافياً لهدم آمال كثيرين ويحدث ذلك وقت الشغف بالمشروعات كما حدث فى مصر سنة ١٩٠٤ حيث أنشئت الشركات الكبيرة وشيدت المبانى الضخمة وبنى كثيرون العلالى والقصور على خيالات وهمية لا أساس لها. وكانت المصارف فى ذلك الوقت تمدهم بالأموال بدون أدنى ممانعة حتى جروا شوطاً بعيداً فى ذلك الميدان . ولكن سقوط بعضهم وضع حداً لتلك الأمانى الباطلة وأضعف الثقة فكفت المصارف يدها عن التسليف وابتنى على ذلك ان عرض كثيرون أملاكهم بأبخس الأثمان فلم يجدوا مشترين فأفلسوا وأفلس كل من له علاقة بهم وحدث الأزمة المالية فى سنة ١٩٠٦. وهناك سببان

(١) جوس ص٢٦

آخران وهما الحروب لانها تحول مجرى القوى المحدثة للثروة فى المملكتين المتحاربتين الى النفقات على الجيوش المحاربة فتنتهز الدول التى على الحياد تلك الفرصة وتصنع كميات كثيرة من الاصناف تزيد عن المطلوب فعتريها أزمة كما قدمنا مثال ذلك الأزمة الكبرى التى حدثت فى انكلترا سنة ١٨١٥ إذ كان سببها تغالى التجار الانكليز فى المتاجرة ليملكوا زمام الاسواق الأوروبية بعد ان تضع حروب «نابليون» أوزارها [1] والثورات . وماقيل فى الحرب بين دولتين يقال فى الحرب الأهلية التى تسعر نارها فى مملكة من الممالك . والحاصل « ان أسباب الأزمات الاقتصادية كثيرة فكل حادثة فجائية تزيد بسببها كمية نتائج الأعمال أو يقل مقدار المطلوب وكل حادثة يتسبب عنها اختلال الحركة التجارية لابد أن تحدث أزمة » [2]

﴿ (٢) علامات الازمات ﴾ يقدر الاقتصادى أن يرى الأزمة على بعد كما يرى الفلكى الكسوف أو الخسوف وله فى ذلك علامات منها الاهتمام بالمشروعات والبحث والتنقيب وراء كل ما فيه ربح ولو وهمياً فتنشأ الشركات العديدة لمد سكك الحديد فى بقع مجهوله وتكثر الاشاعات ويكثر مصدقوها طمعاً فى الاثراء . ومنها الغلاء وخصوصاً فى حاجيات المعيشة وأصناف التنعم . والسبب فى ذلك هو ان المصارف وغيرها لاتصن بما عندها من المال حتى يصير القدر الموجود منه كثيراً فترتفع الأسعار . ومنها ارتفاع الاجور وذلك لان الأعمال كثيرة تحتاج الى عملة كثيرين فيرغبهم أرباب الأعمال بزيادة الاجور . ومنها ارتفاع أسعار العقارات . وقد لوحظ ذلك قبل الأزمة المالية المصرية وخصوصاً فى أراضى البناء فى المدن . ومنها

(١) جونس ص ٣٣ (٢) روشير ص ٣٩١

ارتفاع معدل القطع وذلك لان كثيرين يريدون التعامل بالدين . ومنها شدة طلب النقود وهبوط فى أسهم الشركات[1] .ولا بأس من إيراد كلمة هنا عن كل من الأزمة الصناعية والأزمة التجارية والازمة المالية .

(١) الازمة الصناعية

الأزمة الصناعية هى نوع من الأزمات الاقتصادية . وسببها زيادة المعروض عن المطلوب بحيث يصير ذاك بضاعة كاسدة . وقد سبق الكلام على ضرورة تنظيم الإحداث بحفظ التوازن الطبيعى بين المعروض والمطلوب فاذا أمكن الوقوف على التغييرات التى تحدث فى المقدار المطلوب سهل هذا التوازن . وقد وضع الأستاذ «انجل» الالمانى أربع نظريات فى ذلك استنبطها من ملاحظة مصروفات آلاف من الأسرات الالمانية وهى (أولا) انه كلما زاد مقدار إيراد الشخص نقص المعدل المئينى للمبلغ المخصص للطعام بالنسبة للمصروف (ثانياً) ان معدل المائة المنفق فى شراء الملابس ثابت لا يتغير مهما زاد الايراد (ثالثاً) ان معدل المائة المصروف على السكنى وأدوات الوقود والنور لا يتغير أيضاً مهما كانت كمية الإيراد (رابعاً) انه كلما زاد مقدار الايراد زاد معدل المائة المصروف على الأصناف المتنوعة كانواع الزينة . على ان ارتباك حالة السوق واتساع نطاقها وزيادة الحاجات خصوصاً أدوات الترف قد جعلت من الصعب معرفة المطلوب بالضبط أو معرفة التغير الذى طرأ عليه . والسبب فى ذلك راجع « الى انتشار الآلات البخارية الذى زاد الصناعة ارتباكا حتى صار أصحاب المعامل لا يصنعون البضاعة لسوق واحدة صغيرة بحيث يقدرون على معرفة حالتها بغاية السهولة بل سرت روح التخمين

(١) انظر ماكس ورت ص ٦٢

فى كل فرع من الصناعة واتسع نطاق السوق وخفى على أصحاب المصانع مزاحموهم وعجزوا عن تقدير الأسعار . فصارت تلك الآلات الهائلة تصنع البضائع على غير هدى منها . ويزيد الحالة ارتباكا كل تحسين فى وسائل النقل وكل اختراع لآلات تخفف الشغل وتزيد معه صعوبة اكتناه السوق . فترى اذن ان استخدام الآلات البخارية هو السبب المادى لتلك الزلازل الشديدة التى لا يفارق زلزالها السوق التجارية الحديثة »[1] . ومما يزيد حالة السوق ارتباكا ويضاعف الصعوبة التى يجدها أرباب الأعمال وأصحاب المعامل فى تقدير المطلوب اتساع السوق بتسهيل المواصلات حتى صار من الممكن أن يزاحم صاحب المعمل الأمريكى مثلا أصحاب المعامل الانكليزية فى السوق الدولية ولم تعد السوق قاصرة على افراد قلائل ولم يبق أصحاب المعامل قادرين على معرفة عدد مزاحميهم فى جهة من الجهات ولو بطريق الحدس والتخمين ومما لا يستهان به فى النظامات التجارية الحالية تولد مطالب جديدة فى كل يوم وعدم ثبوت مستهلكى الثروة على مبدأ واحد فى الطلب حتى انك لترى الأصناف يبتكر اليوم ويعدل عنها فى الغد وتجد صنفا تنفق سوقه مدة واحدة وآخر ينقطع طلبه فجأة بدون أقل سبب معقول فمثل هذه الحالة لما يوصد فى وجوه أرباب المعامل باب التخمين ويجعل مراكز أكثرهم على شفا جرف هار من الافلاس . ونرى أيت المحدثين للثروة سواء كانوا أصحاب الأرض أو أرباب الأعمال أو الماليين يعدون الخطر المحدق بهم بعد تطرفهم فيحصون من سراهم وأبنائهم ولا يتغالى كل منهم فى الاحداث . ولكن من العجب ان حرج الموقف يزيد أغلبهم اقداما لسببين (أولها) النظر الى فائدتهم

(١) هوبسون ص ٣٤

الشخصية والسعي وراء ما ينفع أنفسهم ولو بضرر الغير (ثانيهما) الرغبة في إكثار ربحهم بصنع كميات عظيمة من البضائع حتى يعوضوا ما يفقدونه وليظهروا على غيرهم حتى تزداد كميات البضائع المصنوعة ازدياداً هائلا وتنتفخ جوف السوق بها . والسبب زيادة المعروض عن المطلوب . وهذه الزيادة إما أن تكون في صنف من الأصناف فقط كأن تكون كمية البضائع القطنية التي صنعتها المعامل في جهة من الجهات أكثر من اللازم وتسمى الوفرة جزئية وإما أن تكتظ السوق الدولية بصنف من الأصناف وتسمى الوفرة عمومية وهنا الطامة الكبرى على أصحاب المعامل اذا هم لم يوفقوا بين المعروض والمطلوب . ولكن أنى لهم هذا في وسط ذلك المعترك الهائل ؟ ولا شك في ان كل صاحب معمل يريد أن يزيل تلك التخمة التي حلت بالسوق فيبيع بضائعه بثمن بخس ولو أفلس وربما نتج عن افلاس صاحب معمل من المعامل الكبرى انتشار الشك في غيره . ومثل القوم في ذلك مثل البناء اذا سقط جزء منه تداعى باقي الأجزاء . فلأجل أن يحافظ أرباب المعامل على سمعتهم يسعى كثيرون منهم في عرض عقاراتهم ورؤوس أموالهم الثابتة كالآلات وغيرها حباً في تملك نقود بدلها ولكن ليس من مشترين لها فينتج عن ذلك ان تمتد الوفرة حتى الى الأصناف التي لم يصنع منها فوق اللازم فيعم البوار بعد ذلك ويشتد طلب أرباب المعامل للنقود لكي ينقذوا أنفسهم من الضيق ويقع كثيرون في مخالب الفقر وتقفل المعامل ونرى القوم صرعى والأعمال معطلة والحركة الصناعية والتجارية ساكنة سكوناً تقرب من الموت .

(ب) الأزمة التجارية

أما الأزمة التجارية فهي نوع من الأزمات الاقتصادية سببه سقوط كثير

من التجار وقد يكون هذا السقوط لأسباب كثيرة منها (١) قلة النتائج فى صنف من الأصناف. مثال ذلك اذا تعهد أحد التجار لأحد المعامل بتوريد عشرة آلاف قنطار من القطن وجاءت الغلة أقل من ذلك التزم أن يشترى القطن من جهة أخرى للوفاء بتعهده وأجبر على دفع مبلغ عظيم من المال ربما أودى بتجارته الى الدمار (٢) ومنها كثرة المعروض أيضاً. فاذا خزن التجار ثلاثة آلاف قنطار من القطن بدل أن يبيعوها بسعر القنطار أربعمائة قرش على نية أن يبيعوها في السنة المقبله ثم جاءت تلك السنة بنتاج كثير من القطن وهبطت أسعاره أجبر هؤلاء التجار على أن يبيعوا ماعندهم بالسعر الجارى وربما أدى ذلك الى افلاسهم وتزعزع الثقة فى غيرهم وحدوث أزمة وقد حدث مثل ذلك فى انكلترا سنة ١٨٤٧ حيث ارتفع سعر القمح فأفلس كثيرون من التجار الذين كانوا يستوردونه من الجهات الأخرى. وتبعهم غيرهم ممن لهم علاقة بهم وخربت خزائن مصارف كبيرة ووقفت حركة المعاملات. ومن تلك الأسباب أيضاً المضاربة وهى ذلك الداء العياء الذى تفشى فى جميع العالم التجارى وصار سبباً في سقوط تجار كثيرين ووقوف الحركة التجارية وحلول الأزمات على أثر ذلك. وكثيراً ما نتج عن المضاربة ارتفاع الأسعار لدرجة لا تطاق. وكان ذلك داعياً الى عجز من تعهد من التجار بأحد الالتزامات كتوريد صنف مثلا عن القيام بتعهده. ولا يخفى مافي ذلك من الضرر به وبجميع من يعاملونه. وقد ذهب بعض الاقتصاديين الى «أن أسباب الأزمة التجارية هى كل مايؤثر على أداء الديون ومن حيث ان الأداء متوقف على حركة البيع كان مايمنع هذا أول مسبب للأزمة وليس هناك ما يعطل حركة البيع أكثر من زيادة المعروض عن المطلوب

إذ انه يترتب عليها بوار كمية عظيمة من الثمرات ومما يسبب زيادة النتاج سرعة زيادة رؤوس الأموال ولما كان هذا مسبباً عن التسليف كانت سرعة التسليف هي سبب الأزمة التجارية . وكما ان التسليف منبع النجاح كذلك هو منبع الخطر . وهو في العالم الاقتصادى مثل الصحافة في العالم الفكرى وليس هناك دليل غيره على اجتماع الفضيلة والرذيلة »[1]

(ح) التسليف والازمة المالية

أصبحت الثقة بين الانسان وأخيه تختلف عن الأول كثيراً . وأضحى الاعتماد على تلك الثقة أقوى دعائم الأصول التجارية الحديثة . ولذلك نرى ان القوانين التجارية تعتمد عليها كثيراً فتقبل اثبات التعهدات التجارية بأية طريقة . مثال ذلك المادة (٢١٥) من القانون المدني الأهلي فانها أجازت لأصحاب الديون التجارية أن يثبتوها بأية طريقة حتى ولو كانت تلك الديون أكثر من ألف قرش ديواني . وتحافظ على تلك الثقة فتعاقب كل من يعبثون بها بتدليس أونحوه مثال ذلك المادة (٢٨٥) من قانون العقوبات الاهلي وما تلاها . ومن النظامات الاقتصادية التي ظهرت فيها الثقة بأجلى مظاهرها تأسيس المصارف في كثير من الجهات لمد المحتاجين بالمال في مقابله دفع شئ وبواسطة تلك المصارف أمكن قضاء كثيرمن الأشغال التجارية بدون دفع نقود في الحال والاكتفاء بالتعهد بالدفع في الاستقبال . وهكذا أمكن بهذه الطريقه ادخال تحسين عظيم على التجارة (أولا) لان التسليف يوفر النقود ويمكن بواسطته قضاء كثير من الأعمال بدون دفع في الحال لان التاجر الذي أخذ من أحد المصارف جمله من النقود يكبر رأس ماله ويمكنه القيام بأى عمل مهم يعود

(١) فون ستين ص ٢٢٠.

عليه بالنفع العميم (ثانياً) ونزيد بواسطه رؤوس أموال الافراد ويسهل عليهم احداث الثروة سواء بالمتاجرة أو غيرها . ومما يجب ملاحظته هنا أن التسليف لا يزيد رأس مال الأمه . بل كل ما ينتجه هو تسهيل انتقال رؤوس الأموال من شخص الى آخر وزيادة الثمرات العموميه للشعب (ثالثاً) بواسطة التسليف يمكن إمداد الاكفاء من الأمه بالمال ليديروا به الأعمال المفيدة فتخطو البلاد خطوات واسعه في سبيل التقدم وان من يبحث في الثروة الوافرة التي نالتها الأمم المتمدينة كألمانيا والولايات المتحدة وفرانسا يجد ان التسليف وانتظام المصارف وتدبير المال بالرزانة والتعقل كان لها اليد الطولى في تقدمها (رابعاً) بواسطة التسليف يمكن استغلال المبالغ الصغيره . فالعامل الذي يكسب بضعة قروش في اليوم والموظف الذي لا يسمح له وقته بالانتفاع بما يوفره من مرتبه يقدر كل منهما بواسطه ايداع ما يوفره في أحد المصارف أو اقراضه لأحد التجار أن يفيد الحركه التجاريه في البلاد فائده عظمى

﴿ تأثير السلفة على الاسعار ﴾ عند ما يحس أصحاب المصارف نهوض السوق التجارية ويحسون بقوة حركة المشروعات يقبلون بكليتهم على تعضيد ذوي النشاط من أرباب الأعمال في البدء في المشروعات المهمه كمد السكك الحديد وصنع كميات عظيمة من البضائع لعلمهم بان ذلك الاقراض يفيدهم في المستقبل إذ يأخذون زياده على ما يدفعونه مبلغاً يسمى بالفائدة . ويظهر هذا الاقبال في الاهتمام بتأسيس المصارف لانتهاز الفرص وفي تخفيف الشروط على المقترضين سواء كانوا أصحاب معامل أو ملاك أراض أو أرباب أعمال فلا تكلف أحدهم غير كلمه أو كلمتين في الحصول على مبلغ جسيم من مال المصارف التي ظن أربابها حينئذ ان الغنى حليف كل من يلقى

دلوه لنهل من الخيرات المحققة. وأحسنوا الظن بالمستقبل ووضعوا الثقة في كل من يفد عليهم طالباً امداده بالمال فصاروا يبارى بعضهم بعضاً فى التسليف . ويصدقون الأراجيف ويهتمون بكل مشروع ولو كان فى عالم الخيال . وأصبح عدد المقترضين يزداد يوماً فيوماً وأضحت المشروعات الشغل الشاغل للمفكرين والماليين وأرباب الأعمال . فأنشئت الشركات بدون أقل عناء لأن أرباب المصارف بسطوا أيديهم بالمال ولم يبق على أرباب الأعمال إلا البدء في مد السكك الحديد واحتفار المناجم وتجزئه الأراضى وبناء المعامل وهم بين من يحسب لنفسه الألوف وبين من يعللها بآلاف الألوف **أما الاسعار** فانها تكون في هذا الدور عرضة الارتفاع ولا سيما اذا كان بعض أولئك المقرضين مالكين زمام صنف من الاصناف المهمة كالقمح أو القطن أوغيرهما مما لا تقل طلبه. أو كانوا يشتغلون بمشروع يُنتظر منه ربح كبير كمد سكة حديدية في جهة مهمة. وكلما زاد أصحاب المصارف فى السخاء . اشتد الغلاء . ليس فقط فى الأصناف المهمة بل في جميع الاصناف وحينئذ ينهب المصارف من رقدتهم . ويفقهون حرج موقفهم . حينما يجدون ان خزائنهم أصبحت حاويه على عروشها . وان جميع أموالهم انتقل الى أولئك الذين أخذوا على عواتقهم القيام بالمشروعات وخاطروا بأنفسهم . وبمال غيرهم فى سبيل الاثراء . وهنا تظهر نتيجة المغالى في التسليف فى أبشع مظاهرها . يمد المخاطرون أيديهم الى أصحاب المصارف طالبين المعونة على اتمام مابدؤه فيولون عنهم معرضين . يسترحمونهم فلا تلين قلوبهم التى أصبحت كالحجارة بل أشد قسوة . ذلك لان الثقة التى غررت بالمقرضين قد تزعزعت حينما دققوا النظر فى المشروعات التى عضدوها فوجدوها واهية الأساس فلم

يريدوا أن يزيدوا أنفسهم خسارة على خسارة فكفوا أيديهم عن التسليف .
وبالنظر الى المقترضين نجدهم فئتين : فئة بدؤا في المشروعات من عهد قريب
اقتداء بمن نجح من المخاطرين وهم نفر قليل وهؤلاء كالطفل الصغير الذي
يختنق بسرعة اذا منع عنه الهواء النقي فتراهم ينسحبون من الورطة التي وقعوا
فيها إلا المكابرين منهم . وفئة يوالون العمل في المشروعات التي بدؤها من
مدة طويلة وقاربوا الانتهاء منها وهؤلاء محتاجون الى المال كثيراً . لدفع أجور
العملة وشراء الأدوات اللازمة فهم كالغريق الذي يكافح الأمواج طلباً للنجاة
وعليهم مستقبل السوق . وبهم تناط آمال كثيرين . ثم يظل أولئك المغررون
وخصوصاً المضاربين منهم مدة وهم بين الحياة والموت يتعلقون بالنجاح
مرة . وييأسون من الفلاح مراراً . يقاتل كثيرون منهم بيأس ـ وما أشد
قتال اليائسين ـ يتعالى المضاربون منهم في المضاربة كما يغلو المقامر الخاسر في
آخر الليل . كل ذلك وأصحاب المصارف منصرفون عنهم الى النظر في
شؤون أنفسهم حتى يطفح الكيل من العسر . ويفرغ الصبر . وتحل الساعة
الرهيبة . حيث نجد كثيرين من المضاربين وأرباب الأعمال وهم في حالة النزع
يعقبها الافلاس ـ وهو في عالم التجارة أشد من الموت ـ «واذا أفلس مصارب
شهير فليس افلاسه مقصوراً عليه بل يفلس كل من له علاقة به . وقد يتفق
ان كثيرين ممن يسحب الثقة منهم يكونون في الحقيقة غير مفلسين ولكن
أحد مدينيهم أفلس فاذا طالبهم غيرهم بوفاء ديونهم رجعوا على مدينيهم فوجدوه
مفلساً فعجزوا عن الدفع فأفلسوا . لانه كما تولد الثقة من الثقة كذلك يولد
الشك شكا يتبعه الافلاس والعسر . ثم تترك تلك العاصمة التجارية اليوم صرعى
لا ينبض فيهم عرق واحد يشجعهم على المخاطرة كالأول . فتسكت حركة

السوق سكوتاً تقرب من الموت وتنحل الشركات بدون أن يقوم غيرها على انقاضها ويهبط سعر الفحم والحديد وغيرهما مما يلزم للتجارة وتعرض السفن والمناجم في السوق فلا يقبل أحد على شرائها »[1] وهكذا نحل الازمة المالية التي أهم أسبابها امتناع المصارف عن التسليف وأخذها بخناق كل من يلتجئ اليها لفك عسره . دع عنك التغالي في التسليف في أول الأمر والاشتغال بالمضاربة وعدم التبصر والأنانية والشره بالاثراء فكلها أسباب تعجل بوقوعها وقد تكون امتناع المصارف عن التسليف ناتجاً عن سوء ادارتها وعدم احتياطها للطوارئ في أول الأمر حتى أصبحت كل أموالها في أيدي المضاربين وأرباب المشروعات المخاطرين .

❋ (٣) دورات الازمة ❋ قد لاحظ الاقتصاديون ان التجارة تسير على شكل دائرة وان الأزمة الاقتصادية تتكرر كل عشر سنوات . فان التجارة تكون في حالة سكون ثم تنمو ثم يزيد نموها ثم يتزايد ثم تنتعج ثم تكسد ثم تنتهي الى السكون وتحدث الأزمة وبعد ذلك السكون تتغير حالها وتجدد قوى المصارف ويتناسى القوم ماحل بهم بالامس ويقبلون على الاقتراض فتنمو التجارة وتتدرج في الأدوار التي ذكرناها الى ان تنتهي الى السكون وهكذا . ومما يثبت ذلك الأزمات التي حدثت في انكلترا في سني ١٧٥٣و١٧٦٣ و١٧٧٢و١٧٧٣ و١٧٨٣ و١٧٩٣ و١٨١٥ و١٨٢٥ و١٨٣٦ و١٨٣٩ و١٨٤٧ و١٨٥٧ و١٨٦٦ و١٨٧٨ و١٨٩٠ في هذه السنين المائة والأربعين قد مر على مصارف انكلترا السلم والحرب . وتعاملت بالفضة والذهب . وتقلبت عليها الشدة والرخاء . ولم يمنع ذلك كله حدوث تلك الجوائح

(١) الفريد مارشال

الدورية . وقد قال «مل» سنة ١٨٦٧ « لا مشاحة فى انه كل عشر سنوات تحدث زيادة فجائيه لطلب السلفه تكون عاقبتها زعزعا عظيما في الثقه . وقد شوهد ذلك خصوصاً فى الأزمات التجاريه وذلك لان عشر السنين التى بين أزمة وأخرى انما هى عمر السلفه تدرج فيه بحسب الأحوال فتنقل من دور الطفولة الى سن الرشد ثم يعترى الثقه مرض يودى بحياتها » وذكر بعد ذلك كيف انه يمكن تلافى تلك الأخطار أو تقليل تأثيرها بواسطه انتشار الأخبار عن الأحوال التجاريه بالصحف وغرف التجاره وأنديه التجار (البورصات) وغير ذلك .

﴿ (٤) دواء الازمات ﴾ ان كل من يصرح دواءا للأزمه التى أصبحت أشد من الموت على العالم الاقتصادى لهو عامل على رقيه المدنيه وإسعاد كثيرين ممن تودى الأزمات بسمعهم الى الضياع فضلا عن تخفيف آلام كل فرد من افراد الهيئه الاجتماعيه . فهى تصيب العامل في مكسبه وتفقده العمل الذي تعيش منه . وتودى بالمالى الى الإفلاس وتوقف حركه المعامل فلا يجد أربابها سبيلا الى الربح وهى وان كانت لا تؤثر على الفلاح مباشرة « بما انها لا تؤثر كثيراً على الثمرات الزراعيه والمعادن وما شابهها من الأصناف إذ ان منفعه هذه الأصناف معروفه عاده بخلاف المصنوعات والمتاجر »[1] ولكنها تؤثر عليه من جهات أخرى[2] إذ لا أحد من يشترى القطن

(١) جوس (٢) لاحظ سوارس أحد كبار الماليين بمصر أن الازمة المالية المصرية مضرة بالفلاح لان المرابين يأخذون منه ٢٥ بالمائه أو ٣٠ بالمائة ويشترطون عليه أن لا يدفع الا بعد عشر سنين وذكر أنه لو فرجت الأزمة عن المصارف لما وجد أولئك اليه سبيلا

أو غيره من حاصلات أرضه على فرض انه علك رأس المال الكافى لزرعها .
وقد اختلفت الأدوية التى وصفها الاقتصاديون لتخفيف ويلات الأزمة
شأن الأطباء . اذا عضل الداء . وظهر في أشكال متعدده . بيد انهم كلهم
متفقون على ان الأزمه ناتجه عن الإحداث . ولذلك نرى ان الأدويه التى
وصفوها هى أدويه لوسائل الاحداث وخصوصاً العمل ورأس المال .
فبعضهم يرى انه اذا كانت الأزمه ناتجة عن وله رأس المال فان أحسن طريقة
لمداواة الحاله التجاريه هى ان تصدر الحكومه نقوداً من الورق تقوم مقام
المال فى قضاء الأشغال . أو تصرح لأحد المصارف بذلك حتى تعود الثقة
الى المصارف وبندمل الجرح الذى أصاب التجارة على أثر زوال تلك الثقه [1] .
على انه يمكن الاعتراض على هذا الرأى بان النقود الورقيه كما سنرى يعد
يزيد الحاله ارتباكا لأن الحكومات عرضه دائماً للتغالى في اصدارها فيكون
الدواء مساعداً على استفحال الداء . ويرى آخرون انه لما ان الأزمة ليست
إلا زياده المعروض من السلع عن المطلوب منها فليس هناك أحسن من ان
تصرف هذه الزياده في التنعم أى لاتستعمل بحيث يزيد الثروه ولا داعى الى
القول ان هذا الرأى مخالف للاقتصاد ومشجع على زياده الآفات التجاريه .
ويرى بعضهم ان كل البضائع المهمه في العالم التجارى يمكن اعتبارها نتيجة

(١) وقد اقترح المستر تشارلس فولر أحد أعضاء مجلس نواب الولايات المتحدة هذا الاقتراح لتخفيف الازمة الاخيرة . وقد وصف هذا الدواء لتفريج الازمة المالية المصرية مديرو البنوك فطلبوا من الحكومة أن تسلف البنك العقاري مليونى جنيه وذلك بأن تكون السلفه قراطيس مما عند الحكومة من القنصليد الانكليزى أوالموحد المصرى بزيادة ٥ بالمائة عن سعرها فى الاسواق وقد رأى هذا الرأى أيضاً كبار الماليين الاوروبيين

التشغل وان أجور العملة غير مناسبة للنجاح وهو نتيجة سغلهم وانه كلما كانت تلك الأجور قليلة ازدادت أرباح أرباب المعامل لهذا غيرهم حذوهم وهذا يفضى طبعاً الى زيادة المعروض عن المطلوب زيادة لا تقابلها اعادة اتساع فى السوق فتحدث الأزمه فتلافيا لذلك نقترح تقسيم تلك الزيادة على العمله إذ هم المحدثون الحقيقيون للثروه وهذا الرأى لا تمكن تطبيقه ثمن من أرباب الأعمال بترك نتيجه عمله ربحاً للصانع ؟ ان أرباب الأعمال ينكرون على العمله أجورهم فكيف يقبلون أن يعطوهم زيادة عنها ، ومن رأى البعض ان نتائج الأزمة الماليه فى الأوقات الحاضره مؤثرة على أرباب الأموال والأعمال وان أحسن طريقه أن يتحد أرباب الأعمال المختلفه لانه « ان اتحد أرباب أى عمل من الأعمال تحت نظام مخصوص بحيث تتوحد مصالحهم فلا يبقى هناك صعوبه فى التوفيق بين كمية المعروض من هذا العمل والمطلوب منه »[1] على ان هذا الرأى يمكن الاعتراض عليه بان مثل هذا العمل يؤول الى الاحتكار[2] وضرره في العالم التجارى والصناعى لا يختلف فيه اثنان . فأحسن طريقه للتوفيق بين المعروض والمطلوب هى تقريب محدثى الثروه لمستهلكيها (أولا) بالاستغناء عن الوسطاء وانشاء جمعيات الاشتراك في الاستهلاك وجمعيات الاشتراك فى الاحداث وسنتكلم على كل منهما فى موضع آخر (ثانياً) بحصر التجارة فى المحال الكبرى وإيجاد روابط بينها بواسطة أنديه التجار (البورصات) لان فيها تمكن معرفه مقدار المعروض من صنف من الأصناف في الجهات الأخرى فيأخذ أصحاب المعامل حذرهم ولا يصنعون منه كثيراً وكذلك غرف التجاره التى تمد التجار بالمعلومات اللازمه

(١) المستر كارول رايت الامريكى رئيس ادارة الصناعة (٢) حوانس

لهم وهى التى وصفها العلامة « ميل » دواءا للازمات .

﴿ نادى التجار (البورصة) ﴾

يدل لفظة «البورصة» على معنيين (الأول) اجتماع التجار والصيارف لقضاء الأشغال التجارية (والثانى) المكان الذى ينعقد فيه هذا الاجتماع وقد عرفها قانون التجارة الفرنسى (مادة ٧١) بانها مجتمع التجار وأرباب السفن والسماسرة والوكلاء بالعموله تحت رعاية الحكومة . وهى من النظامات الاقتصادية اللازمة لكل دوله متمدينة إذ هى للتجارة بمثابة مقياس الحرارة تنبئ بالأسعار ومقدار المطلوب والمعروض ويمكن بواسطتها جس نبض السوق والاحتراس من الوقوع في الأزمات . ولم تبلغ «البورصة» شأوها الحالى إلا منذ زمن قريب فقد كانت «البورصات» فى القرون الوسطى حتى نهاية القرن السابع عشر لا يباع فيها إلا الكمبيالات وتصرف فيها النقود ولكن دعت الحاجة بعد ذلك الملوك فى أوروبا الى الاستدانة من الماليين للقيام بالحروب وصارت تلك القراطيس التى على الحكومات تباع في «البورصات» وبدخول العالم التجارى فى دور جديد من التقدم دخلت هى أيضاً وصارت تباع فيها أسهم الشركات على اختلاف أنواعها وأصبحت الآن مراسح تمثل فيها المضاربات التى شغف كثيرون بها ولم تخل «بورصة» منها

﴿ (١) المضاربات ﴾

لا شك فى ان التأمل وبعد النظر من أجل الصفات التى يلزم كل تاجر التحلى بها . ولا خلاف فى انهما خلتان ممدوحتان فيه . وقد أبان « آدم

سميث » ان كل مشتغل في هذه الدنيا يدخل في مكسبه سيء لم يكن ليربحه لولا نظره في العواقب وخصوصاً من كان من ذوى المكانات العالية المحفوفة بالمخاطر ولما كان « الغرض من هذا النظر في العواقب تقدير حاله السوق في المستقبل بحيث يمكن التاجر الكسب بقدر الامكان »[1] كان مفيداً للتجارة في أحوال كثيرة منها انه يمنع القحط والتاريخ يشهد كيف عرف سيدنا يوسف الصديق عليه السلام ان مصر سيحل بها قحط وقت ان جاء أحدهم يستفتيه في (سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأُخر يابسات) حيث (قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ثم يأتى بعد ذلك سبع شداد تأكلن ماقدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ثم تأتى بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)[2] وبهذه الوسيلة كان سبباً فى نجاتهم من القحط وصارت مصر في ذلك الوقت مشد رحال التجار الى أقصى الأقطار (٢) ومنهـا انه يمنع ارتفاع الاسعار لان التجار بواسطة نظرهم فى العواقب يخدمون التجارة خدمة كبرى فهم يشترون السلع من الجهة التى تباع فيها رخيصة ويبيعونها في السوق التى تباع فيها عالية فيقل بذلك كمية المعـروض من البضائع في السوق الا ولى وتزيد فى الثانية فتتساوى الأثمان. مثال ذلك اذا كان القمح عالياً في السودان ورخيصاً فى مصر فان حسن نظر بعض التجار يدلهم على شراء هذه السلعة من مصر فيقل المعروض منها وبيعها في السودان حيث يزيد المعروض بهذه الطريقة فيهبط سـعرها . اوهم يشترون الصـنف وقت كثرته وقلة طلبه ويخزنونه لحين قلته وكثرة طلبه فيربحون هم ويريحون غيرهم في المستقبل

(١) لكسيس ص٧٢٧ (٢) سورة يوسف

بتسهيل الحصول على حاجاتهم منه فتنتظم الأسعار أيضاً . فاذا كان نتاج القطن فى إحدى السنين وافراً وسعره هابطاً فان كثيرين من التجار وهم أعلم بقراءة المستقبل يعرفون العام الذى يكون فيه النتاج قليلا فلا يبيعون كل مايشترونه بل يبيعون جزأ منه فقط ويحفظون الباقى استعداداً للطوارئ في المستقبل . وهم بعملهم هذا ينظمون الأسعار (أولا) لأنهم باختزانهم بعض النتاج يقللون المعروض منه في السوق فيرتفع سعره نوع ارتفاع فى سنة الوفرة . ولا يخفى مافى ذلك من الفائدة لأصحاب القطن (ثانياً) لأنهم عند حلول العام القليل الحاصلات الذي دلهم عليه بعد نظرهم يضيفون ما أودعوه في خزائنهم الى المعروض منه ويكون النتيجة اعتدالا في أسعاره بدل ارتفاعها وربما كان سعره في تلك السنة كالسنة الأولى أو كان الفرق بينهما قليلا . على ان كثيرين لم يقصر بعد نظرهم على اختزان البضائع أو معالجة التجارة المعقوله بل تعدوا طورهم . وطفقوا يخترقون حجب المستقبل بأوهامهم واندفعوا فى تيار الاتجار بالتخمين بانين كل معاملاتهم على سلع مجهوله وموكوله للمصادفة أو متجرين بأشياء لا بقصد استلامها بل بقصد ربح الفروق أو متجرين بالفروق حتى أصبحوا خطراً يتهدد الحاله التجاريه وداءاً فتاكا بالصالح العام . هؤلاء هم المضاربون الذين استفحل أمرهم فكادوا لغيرهم كيداً كاد يذهب بجمانه واسترسلوا في غوايتهم غير مبالين إلا بمنفعتهم الشخصية ولو أصبحت الأزمات على الأبواب . والغلاء لا يطاق . هم كما تدل اسمهم يريدون أن يصرعوا غيرهم ويحربوا السوق ليقوموا على انقاضها . واذا بحثنا فى الاسباب التى تحمل بعض التجار والسماسرة على المضاربة نجد أهمها اثنين حب الاستئثار بالغنى وغرورهم فى تقدير أنفسهم . وكما لاحظ « آدم سميث » ان

كثيرين من الناس يعجبون بأنفسهم بدون حق كذلك يتغالى كثيرون فى المضاربة لهذا السبب عينه وينسون ان المصادفة التى وكلوا اليها أمرهم ربما خانتهم فانقلبوا خاسرين . *(١) ما يحدث فى « البورصات »* فى «البورصات » فئة من التجار يدعون السماسرة وظيفتهم بيع الأسهم والسندات والكمبيالات أو التوسط فى شرائها والسمسرة حرفة مباحة[١] ويجب عليهم القيام بواجبات كثيرة فرضها عليهم القانون التجارى لامحل لذكرها هنا . وهناك أيضاً الوكلاء بالعموله والوكيل بالعموله هو الذى يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل أو على ذمته فى مقابل أجرة أوعموله . ويجب عليهم القيام بما تفرضه عليهم القوانين[٢] . ويوجد غير هؤلاء كثيرون من التجار والمضاربين والمضاربون : إما أن يتأجروا بأصناف غير موجودة وستوجد فى المستقبل كان يتفق أحدهم مع أحد السماسرة أن يسلم له بعد ثلاثة أشهر ألف أردب قمحاً سعر الأردب مائة قرش ثم يجئ مضارب آخر ويشتري من المشترى الأول القمح الذى لم يستلمه بسعر الأردب مائة وعشرين قرشاً وربما جاء ثالث ودفع للثانى مائة وثلاثين قرشاً فى الأردب وهكذا حتى انه عند حلول ميعاد التسليم يزداد طلب الصنف كثيراً لان كل بائع مجبر على التسليم فاذا طلب المشترى الأخير من البائع له أن يسلم له الصنف رجع هـذا على من باع له طالباً ذات الطلب وهكذا فيرتفع سـعر السلعة ارتفاعاً هائلا لقـلة الموجود منها فعلا وكثرة المطلوب . وقد يحدث ان أحـد كبار الماليـين من المضاربين يشترى جميع حاصلات ذلك الصنف ويملك زمام السوق . وهنا يظهر حرج موقف كل من خاطر وضارب لان ذلك المالى يجعل سعر الصنف

(١) أنظر مادة ٦٦ من قانون التجارة الاهلي (٢) انظر مواد ٦٧ أهلي و ٨١ ومابعدهما

كما يريد هو شأن كل محتكر فلا يجد المضاربون بداً من الافلاس لعجزهم عن أداء تعهداتهم . وقد يشترى بعض المضاربين الأسهم لأجل أن يبيعها فى بحر الشهر أو فى آخره ويكون الفرق بين السعرين السعر الذى اشترى به والسعر الذى باع به ربحاً له . فاذا فرضنا انه أمر السمسار أن يشترى له مائة سهم سعر السهم خمسة جنيهات . وبعد خمسة عشر يوماً من تاريخ الشراء صعدت قيمة الأسهم نصف جنيه وباعها فى هذه الأثناء لآخر أو بعبارة أخرى صرح للسمسار أن يحفظها للمشترى الجديد فانه يكسب ٥٠٠ × ½ أى ٢٥٠ جنيهاً . ولكن لنفرض انه فى نهاية الشهر لم يرتفع سعر الأسهم . ففى هذه الحاله يتملص المضارب من دفع ثمن الشراء بان يدفع للسمسار مبلغاً من النقود يختلف قلة وكثرة على حسب أهمية الأسهم حتى بهذه الطريقة يمد هذا الوقت على حسابه ويجدد له فرصة يكسب فيها وهكذا لا يزال مماطل ويمد السمسار بالمال ليمد له الوقت حتى ينتهز فرصة صعود السهم فيبيع ويستلم الفرق بين السعرين السعر الذى اتفق أن يدفعه للسمسار أولا والسعر الذى باع به وهو بالطبع يخصم من ذلك المبالغ التى كان يمد السمسار بها . والمضاربون على أنواع . فمنهم **المضارب بالصعود والمضارب بالهبوط** . أما الأول فهو الذى يشترى الأسهم كما فى المثال المتقدم ثم ينتظر بدون دفع الثمن كلما حل أجله الى أن تصعد قيمة الأسهم فيبيع ويربح الفرق بين السعرين . وأما الآخر فهو الذى يبيع أسهماً كثيرة بقصد اكثار المعروض منها وخفض سعرها ثم يشتريها بعد ذلك . فاذا كان سعر السهم فى إحدى الشركات ثمانية جنيهات وباع أحد المضاربين مائة سهم بدون أن يسلمها انبنى على ذلك هبوط سعرها فيبادر هو الى انتهاز فرصة هذا الهبوط ويشترى منها وربما فعل ذلك بدفع

ستة جنيهات ونصف في السهم فيمكنه أن يقوم بتعهده للسمسار أو لغيره ويربح ١٥٠ جنيهاً لانه اشترى بمبلغ ٦٥٠ جنيهاً فقط مع انه أخذ ٨٠٠ جنيه وكثيراً مايفعل كبار الماليين ذلك خصوصاً عند مايرون عن بعد ان الأسهم ستهبط قيمتها فيريدون أن يربحوا مهما أضر ربحهم بمصلحة غيرهم ٠

﴿ (٢) مضار المضاربة ﴾ ان المضاربة لا سيما اذا كانت في الفروق لا تختلف كثيراً عن المقامرة بل هي مثلها في أكثر الأحوال ٠ غير ان ضررها أبلغ من ضرر هذه لانها تسحب الثقة من السوق ٠ وتحدث تأثيراً سيئاً فى أخلاق كثيرين ٠ ويستهويهم سيطانها حتى يقبلوا عليها ٠ ومتى أقبلوا أدبر سعدهم وأصبحوا معرضين فى كل آن الى الافلاس ٠ وان استدرجهم الربح فى أول الأمر كما هى الحال فى المقامره٠وليس ضرر المضاربة مقصوراً على الافراد بل ينتاب جميع الأمة وخصوصاً اذا كان الصنف الذي يضاربون به من الأصناف المهمة كالقمح والقطن والذهب أو كان عقاراً كأراضى البناء[1] ٠والسبب في ذلك انها كما قدمنا تكثر المطلوب من الصنف على المعروض فيرتفع سعره٠ومما يزيد ضررها وخصوصاً في الأسهم وجود فئة من المروجين الذين يذيعون أخباراً كاذبة عن أهمية بعض الشركات حتى يتهافت الناس على اقتناء سهومها ٠ فيكون الويل والبلاء ٠ ولقد كانت تلك الفئة سبباً فى التعجيل بالازمات على بلاد كثيرة ٠ وهناك ضرر كبير للمضاربات من جهة توزيع الثروة وذلك انها تسبب اختلالا في كفة الموازنة بين الانصباء ربما كان سبباً في ان يحتكر بعض المثرين صنفاً من الأصناف

(١) كانت نتيجة مضاربة كثيرين باراضى البناء فى المدن وخصوصا فى مصر والاسكندرية أن ارتفعت أثمانها ارتفاعا هائلا حتى ان المتر الواحد وصل ١٣٠ جنيهاً

المهمة فيفعلون بأسعارها ما شاؤا وشاء طمعهم الأشعبي . ومما يزيد ضررها عجز كثير من الحكومات عن ابطالها فقد سنت الولايات المتحدة قانوناً في سنة ١٨٦٤ يمنع به المضاربة في الذهب فاشترى المضاربون كل الذهب الموجود وتسلطوا على السوق وملكوا زمام السعر حتى ارتفع ارتفاعاً مريعاً فلم تر الحكومة بداً من إلغاء ذلك القانون . فأحسن طريقة أن يكون لكل شخص وارع من نفسه عن الاشتغال بالمضاربات ففيها ضرر بليغ بالشعوب وهي ان أفادت بعض الافراد فقد أوردت كثيرين موارد الخراب . وناهيك ما حل بمصرنا أخيراً من المآزق المالية وركود الحركة التجارية وخراب بيوتات كثيرة . ألم يكن الاشتغال بالمضاربات السبب المهم لتلك النائبات ؟

﴿ (٣) تقدير الاسعار في « البورصة » ﴾ وفي كل يوم بعد انتهاء الأعمال المهمة في « البورصات » تقدر الأسعار الجاريه سواء كانت أسعار أسهم أو سندات أو حاصلات زراعة وذلك بواسطة أخذ متوسط السعر في جملة مبيعات مختلفة . فاذا فرض ان سعر المبيع من الاسهم مثلا كان ٩ و٨ و٧ من الجنيهات جمعت تلك الأعداد وأخذ موسطها والنتيجة هي السعر الجاري لتلك الأسهم في ذلك اليوم واذا فرضنا ان سعر القطن مثلا كان في بعض المبيعات ١٥ ريالا وفي سوق آخر ١٤ وفي جهة أخري ١٦ فان سعره في البورصة يكون متوسط هذه المبيعات أي ١٥ ريالا وبعد ان تقدر « البورصات » الأسعار تنشرها وترسلها أحياناً للجهات الأخرى .

﴿ (٤) علاقات « البورصات » ﴾ وللبورصات علاقات بعضها ببعض كما للمصارف في كثير من انحاء الارض . فنوجد « البورصات » الدولية المهمة في « برلين » و « لندره » و « باريس » وتباع فيها قراطيس الحكومات

والسندات المهمة وغيرها مما له علاقة بالتجارة وتوجد « بورصة » متوسطة بين انحاء العالم هى « بورصة نيويورك » . وكذلك توجد «بورصات» كثيرة فى الممالك المهمة . وتأثير تلك العلاقة شديد على التجارة . لان أقل تعطيل يطرأ على إحدى «البورصات» يظهر أثره فى الأخر وخصوصاً اذا كانت «البورصة» التى ينتابها الخلل من المراكز المهمة للتجاره . ومما زاد هذا التأثير أيضاً أن المضاربة صار أغلبها فى الاصناف الدولية وأصبح ضررها عاماً واستئصالها صعباً

﴿ (٥) منافع « البورصات » ﴾ يزعم كثيرون ان اندية التجار لا فائدة فيها بما ان فيها المضاربات التى أجمع الكل على ضررها وهو زعم باطل لان لها الدور المهم فى ترقية الشؤون التجارية فهى . (أولا) تبين مقدار المعروض من الأصناف وسعره الجارى وترشد أصحاب المعامل وغيرهم من خازنى الثروة الى المحافظة على التوازن الطبيعى بين المعروض والمطلوب فتقل الأزمات . وما المضاربات إلا أمور استثنائية لا يصح أن تتخذ مندوحة الى غمط « البورصات » حقها (ثانياً) ترشد أرباب الأعمال الى الكيفية التى يحصلون بها على السلفة ليقوموا بها أعمالهم (ثالثاً) تظهر للناس فوائد بعض المشروعات فيقبلون عليها . والخلاصة ان أعضاء نوادى التجار باخلاصهم في تتميم أعمالهم واتباعهم صوت الذمة يفيدون التجارة فوائد يعجز غيرهم عن مثلها .

المزاحمة

توجد صفة قائمة بنفس كل انسان تحضه دائماً على نفعها . وجلب خير أوفر لها بأقل ما تتحمله من النصب . فان كان صانعاً اشتغل فى المعمل الذى ينتظر منه أجرة عالية . واذا كان صاحب معمل سعى دائماً فى صنع الصنف

الغالى القيمة . واذا كان مالياً أقرض ماله حيث معدل الفائدة مرتفع . وهى تلك الصفة الكامنة التى نبت في الانسان حب مباراة غيره فى مضمار الكسب ومزاحمته على موارد الثروة فتفيد العالم الاقتصادى والشخص معاً . أما الأول فلانها تنظم احداث الثروة فينتظم سعرها فى المبادلة ويقل التباين في التوزيع وأما الثانى فلانها تربى فى الشخص ملكة الاتقان فى جمع أعماله وهو كفيل بالنجاح . فان كان من أرباب الصناعات استجادها قبل أن ينافس غيره . وان كان من أرباب الأعمال فكر فى عمله وحاسب نفسه قبل الإقدام عليه يجهد كل عامل نفسه متى كان باب المباراة مفتوحاً يدخله من يشاء . ينظم عمله ليفوز فى المضمار على غيره . ينتقى أكثر الأعمال ربحاً له . فتنتظم كفة التوازن فى العالم الاقتصادى . فاذا فرضنا ان صناعة الملابس القطنية في إحدى الجهات تأتى بربح كثير وصناعة الصوف لاربح فيها فماذا تكون النتيجة غير ازدحام كثيرين من أرباب الأموال والعملة على الصناعة الأولى واكثار المعروض من البضائع القطنية ثم هجر الثانية فيقل المعروض منها . ويرتفع سعره بالنسبة للأخرى . وحينئذ يتقاطر الناس على الصناعة الثانية وتتساوى الكفتان بعملهم هذا ؟ فلولا وجود تلك المزاحمة على المنافع لما انتظمت حركة التجارة . ولا بلغت الصناعة هذا الحد من الاتقان . ذلك لان كل مزاحم يستجيش من نفسه الاقدام والاتقان وقوة الاراده وبعد النظر ليغلب غيره على أمره فلا يبقى فى السوق إلا الأنسب للبقاء والأقدر على العمل . وقد تقف العادة أحياناً في سبيل التزاحم فلا يعود العامل ينتقل الى الصناعة التى تكثر كسبها بل يبقى فى العمل الذى هو فيه بحكم العادة . ولا يعود صاحب المعمل يصنع الصنف الأربح له بل يستمر على صناعة صنف واحد

بتأثيرها أيضاً . ومما ينافي تلك الخلة التي ذكرناها الاشتراكية لأن كل فرد لا يكون حينئذ حراً في مزاحمة غيره لنفع نفسه بل يوجه عنايته الى نفع غيره ولو بضرر نفسه . وقد ظن بعضهم ان الاشتراك والتعاون اللذين سنتكلم عنهما ينافيان المزاحمة بمعنى انه اذا اتحد جملة من أرباب الأموال . واشتركوا في الاحداث ضاع تأثير المزاحمة . بيد انه وان ضعف تأثيرها في المتعاونين أو المشتركين . ولكنه يشتد بينهم وبين الغير . ويفيد الحالة التجارية أكثر . فالمتحد وان ضعف سعيه وحيداً . ولكنه يزداد اجتهاده في نفع المتضافرين معه . وبما ان المزاحمة ناتجة عن ميل غريزي في الانسان يدعوه الى نفع نفسه فكل ما نافى هذا الميل غير ملائم لها . مثال ذلك الاحسان . ومحبة الأوطان . فاذا استخدم صاحب معمل صانعاً رأفة بحاله واذا استمر صانع في أحد المعامل لمجرد نفع مواطنه صاحب المعمل فلا يعد عمل كل منهما صادراً عن حب التزاحم على المنافع . وقد كان للمزاحمة وحرية العمل أعظم تأثير في بلوغ الممالك الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة درجة عالية في التجارة والصناعة ونبوغ كثيرين من الصناع الماهرين . والمخترعين البارعين الذين أفادوا العالم فائدة كبرى . وكلما اشتد التلاحم على المرافق الحيوية زاد تأثير التزاحم وعنى كل صاحب عمل باتقانه . وصارت الأسعار تابعة لقانون العرض والطلب وليس لإرادة بعض افراد محتكرين . فخفف وطأت تقلبها . وكثيراً ما دعا التزاحم بعض التجار الى عرض بضائعهم رخيصة وكان سبباً في التوازن بين المعروض والمطلوب . لانه كما يزاحم البائع البائع كذلك يزاحم المشتري المشتري وقد أطنب بعض الاقتصاديين وخصوصاً « باستيات » في مدح المزاحمة فنسبوا لها كل شيء اختلف به العصر الحاضر

عن العصور الغابرة التي لم تكن فيها المزاحمة شديدة بل كانت الصنائع والمتاجر في يد افراد قلائل . وكذلك كل مزية انفرد بها الغرب دون كثير من ممالك الشرق التي لا تأثير للتنافس فيها . على اننا مهما ترنمنا بذكر محاسن المزاحمة فلا ننسى مساويها . لا ننسى ان بعض الأعمال التي تقوم على انقاض غيرها من جراء المزاحمة ليست دائماً الأنفع للمجتمع وان كانت الأنسب للبقاء في الجهاد الحيوي . وانا لنرى شركات تقوض بنيانها . وأعمالا انعدم كيانها . كانت أنفع بكثير من التي حلت محلها . لا ننسى ان كثيرين من العملة يجهدون أنفسهم ويضنون أجسامهم . حباً في مزاحمة غيرهم . لا يغيب عنا ان كثيرات من النساء تنهك المزاحمة قواهن . وتضعف أطفالهن . لا يعزب عن بالنا ان ذلك التسارع تكون نتيجته في أغلب الاحيان أن يملك زمام الأعمال افراد قلائل يسيطرون عليها ويفعلون بالأسعار كما يشاؤن . لا ننكر أيضاً ان التنافس يجعل كثيرين من أرباب المعامل ينفقون النفقات الباهظة في زخرفة البضائع وطلائها بحيث تنال الحظوة عند المشتري فيقبل على ابتياعها وانه لا ريب في ان تلك النفقات تعلي سعرها أحياناً [١] . ولا ننسى أيضاً ان تلك الخله الكامنة في نفس الانسان قد تكون منافية لنفع الامة في أغلب الأحيان ولكن ذلك كله لا يمحو من صحيفة التاريخ الدور المهم الذي كان للتنافس في ترقية الشعوب . وانه لا محل للتخوف من تأثير المنافسة على بعض الافراد كالعملة وغيرهم اذا هم خففوا من غلوائهم . وان حسن الادارة تقتضي أن لا يزيد صاحب المعمل النفقات على أشياء تافهة طمعاً بالربح العظيم فلربما كسدت فتكون خسارته أعظم . ذلك كله لا يزيل اعتقادنا ان المزاحمة

---

(١) أنظر جيد ص ١٥٣

أنفع للعالم على وجه العموم كما ان حرية التجارة التى امتدحها « آدم سميث » أنفع للأمم بوجه الاجمال[١] . وربما تطرق الى ذهن البعض ان الانسان وهو فى دور المدنية أكثر خداعاً منه فى دور البربرية لان كثيرين من التجار وأرباب المعامل يزيفون البضاعة بحيث تظهر أحسن مما هى عليه فى الحقيقة طمعاً في منافسة غيرهم . ويستعملون الغش والخلابة فى المعاملة حباً فى الربح ويساعدهم اتساع السوق . ولكنا لو دققنا النظر لوجدنا ان النظامات التجارية الحديثة تدور على الصدق فى المعاملة فى أغلب الأحيان . وان أولئك الذين يريدون أن يظهروا على غيرهم بطرق غير شريفة لا يلبثون إلا قليلا فى مصاف أصحاب الشرف حتى يهووا الى حضيض الهوان . ذلك لان المشتري فى الوقت الحاضر أكثر نباهة وأقدر على معرفة الزغل مهما نفاه حسن السبك ولان الجيد من البضائع المعروضة يستلفت الأنظار رغماً عن وجود مثله من الزيف . وإن من يعرف تاريخ كثير من البيوت التجارية الكبرى يجد ان مؤسسيها وضعوا دعائمها على طهاره الذمة فى المعامله . وعلموا أولادهم ان الغش داء عضال اذا لم تظهر اعراضه اليوم تظهر غدا .[٢]

الاحتكار

ومما يضعف تأثير المزاحمة الاحتكار وهو في اللغة الحبس لتحين أوقات الغلاء يقال احتكر زيد الطعام اذا حبسه اراده الغلاء . وفي عرف الاقتصاديين هو البيع أو الشراء اذا تقيد بشخص أو جملة أشخاص بحيث لا يكون مجال المزاحمة متسعاً لكل فرد مثال ذلك اذا وحدث فى إحدى

(١) ليست (٢) أنظر اقتصاد الصناعة لما رشال ص ٦ و ٧

الجهات شركة مصرح لها دون غيرها أن تصنع وتبيع صنفاً من الأصناف سميت تلك الشركة محتكرة لهذا الصنف لعدم وجود من يزاحمونها فى صنعه وبيعه . ومن التعريف المتقدم يمكن القول إن المحتكر إما أن يكون (أولا) شخصاً واحداً كأن يشترى أحد الأغنياء سكة حديدية يكون هو وحده المسيطر عليها يفعل بالأجرة ما يشاء لعدم وجود مزاحم له (ثانياً) أو يكون المحتكر شخصين تسلط كل منهما على تجهيز صنف من الأصناف الضروريه أو القيام بخدمة من الخدمات المهمة مع وجود ارتباط بين الصنفين أو الخدمتين كأن يحتكر شخص توزيع الماء على سكان إحدى الجهات والآخر انارة البيوت والطرقات . أو يتعهد أحدهما بالبريد والآخر بالرسائل البرقية وفى الحالة الاولى يكون السعر احتكارياً «لان المزاحمة قائمة مع طرف واحد من المعاملين وهم المشترون»[1] وينبنى على عدم وجود المزاحمة مع البائعين ووجودها مع المشترين ان السعر يتوقف على ارادة المحتكر « ويكون أقصى ما يمكن دفعه »[2] ومما يدل على ان السعر يتوقف على اراده المحتكر ان شركات السكك الحديد مثلا تفرق بين الأجره التى يدفعها الراكب فى الدرجة الاولى والراكب فى الثانية والراكب فى الثالثة تفرقة لا أساس لها لأن الفرق بين الدرجة الأولى والثانية ليس بنسبة الفرق بين أجرتيهما وكذلك الفرق بين الثانية والثالثة . أما فى الحالة الثانية فان تقدير الأسعار أصعب بكثير[3] . وربما كان ظلم المشترين أكثر[4] . وذلك لان المرافق التى يملكها المحتكر لا غنى للناس عنها فى أكثر الأحيان . فاذا أنفقت شركة النور وشركة الماء مصروفات باهظة أو تكبدت خسائر عظيمة فى المضاربات

(١) ريكاردو (٢) أدم سميث (٣) مارشال (٤) كورنوت

أو نحوها وأرادت أن تشرك فى الخسارة غيرها من المحتاجين لها بواسطة رفع الأسعار فمن المسيطر عليها ؟ أليس من الجائز والمحتمل عدم رأفتها بغيرها ثم أليس أنفع للمشترين وجود شركات عديدة للماء حتى يعدل التنافس الأسعار وتقتصد كل واحدة منهن فى النفقات؟

﴿ مضار الاحتكار ﴾ والاحتكار مذموم ومضر بحالة البلاد الاقتصادية (أولا) لانه يجعل زمام السعر بيد المحتكر يقلبه كيف يشاء وإن مانراه من اعتدال بعض المحتكرين لا يصح أن يكون داعياً الى تخفيف النكير على الاحتكار . إذ ان الحامل لهم على الاعتدال ليس مصلحة الغير . بل الخوف من أن يزاحمهم غيرهم . يتعفف المحتكرون فى بعض الأحيان لا حباً فى التعفف . بل خوفاً من نفور الناس منهم . على ان الأسعار الاحتكارية مهما قلت فأقل منها الأسعار فى حالة المزاحمة وحرية التنافس (ثانياً) لان تلك الأسعار فى الغالب عالية كما قال «آدم سميث» و«ريكاردو» وكما تثبت من حوادث كثيرة . ولا شك فى أن هذا ضربة قاضية على مصالح كثيرين وخصوصاً اذا كان الصنف أو العمل المحتكر من ضروريات المعيشة كالماء أو النور أو الحبوب [1] أو إحدى وسائل المواصلة (ثالثاً) لانه يحرم الصناعة التى يدخل فيها من المزايا الجليلة التى كانت تستفيدها من المزاحمة من حيث الاستجادة والتنميق اللذين تسببهما المنافسة (رابعاً) لانه يخل بالموازنة الاقتصادي لا من حيث الأسعار فقط . بل من جهة توزيع الثروة إذ يربح المحتكرون أموالا كثيرة خالصة لهم من دون غيرهم [2] (خامساً) لانه يسد

---

(١) أنظر مقدمة ابن خلدون فى احتكار الزرع (٢) يؤخذ من احصائيات المستر بيكر أنه من الثمانية عشر مليونا من الصناع فى الولايات المتحدة لا يستفيد من

فى وجوه كثيرين سبل الربح من الصنف المحتكر سواء بواسطة صناعته أو معالجة الاتجار به . وقد ذم النبي صلى الله عليه وسلم الاحتكار فقال (بئس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وان أغلاها فرح) وفى رواية (إن سمع برخص ساءه وان سمع بغلاء فرح) وروى أبو الليث السمرقندي ان النبي عليه الصلاة والسلام قال (الجلاب مرزوق والمحتكر ملعون)

على انه قد تخف ضرر الاحتكار فى بعض الأحيان اذا كان المحتكر حكومه والسبب فى ذلك أن الحكومة الصالحة تهتم بالشعب وتفضل منفعته على الربح فتجعل الأسعار الاحتكارية واطئة ولذا يستحسن انه ان كان ولا بد من احتكار بعض المرافق لعدم امكان المزاحمة عليها فى أغلب الأحيان كالسكك الحديد وانارة البيوت والطرقات أن تكون الحكومة هى المحتكرة لاختيار أخف الضررين . وقد قال العلامة «جيفونس» «... ولكن اذا كانت إحدى المرافق الحيوية محتكرة فان ميدان الابتداع فيها تكون ضيقاً والنشاط قليلا . وبدل أن تكون الأسعار هابطة بحيث يسهل الانتفاع على كل فرد . تصير بعكس ذلك فى حالة الاحتكار . وذلك لان الشركة المحتكرة تطمع دائماً فى رفع الأجر لكى يزداد ربحها فتقل خدمتها للمنفعة العمومية وهذا الخطر تكاد يلمس باليد فى شركات المياه والنور سواء كان كهربائياً أو عادياً . وفى كثير من الشركات التى تأخذ على نفسها النقل سواء للبضائع أو للمسافرين أو للرسائل . ويصعب على الحكومة فى مثل هذه الأحوال أن تسن قوانين تحدد بها الأسعار نظراً للصعوبة التى تقف فى الاحتكار نوع فائدة الاخمسة مليونات وخمسمائة ألف أما الربح الباقى فانه يذهب لافراد قلائل

طريق من يريد تقدرها وهوليس واضعاً رأس ماله فى تلك المرافق . ومن ذلك يعلم انه يجدر بالحكومة أو البلدية أن تسيطر على مثل تلك المرافق وتتولاها بنفسها لكى يتسنى لها أن تعدل الأسعار متى اقتضت المصلحة ذلك»

الاشتراك

الانسان مدنى بالطبع لا بد له فى هذه الحياة الدنيا من الاجتماع بغيره وقد عرفنا كيف كان فى درجات الوحشية والانحطاط العقلى وقت استقلاله بنفسه ومناوأته أخاه العداء . وكيف تأكد له بعد ذلك انه قليل بنفسه كثير باخوانه . وكيف قويت الروابط سيئاً فسيئاً الى ان صار وهو فى دور مدنيته معتمداً كل الاعتماد في تحصيل حاجاته على معاونة غيره له . وقد ظهر هذا الاعتماد بأجلى مظاهره فى **تقسيم العمل** وفى **الشركات** بجميع أنواعها . وفي **جمعيات التعاون** وهى عبارة عن اجتماع كثير من العملة لترقية شأن أنفسهم وتحسين نوع من الصناعات . وكان من مزايا هذا التعاون ترقية كثير من الأعمال وتقوية وسائل إحداث الثروة . فبه أمكن مد السكك الحديد . وبناء المعامل الضخمة . وبواسطته نبغ المهرة من العملة فى فروع كثيرة من الصنائع . وتحسنت الصناعة والزراعة . وصار من الممكن صنع كميات كبيرة من البضائع لسد حاجات الانسان . المتزايدة في كل آن . وهو إن احتاج فى دور وحشيته لمعونة أخيه مرة لرد عائلة وحش أو حمل صخرة . فهو محتاج له في دور المدنية ألف ألف مرة حتى يقدر على اختراق الجبال . وتذليل البحار واستخدام الموارد الطبيعية بواسطة حفر المناجم وفلح الأرض وبناء البيوت الفخيمة وتشييد المعامل الضخمة وغير ذلك من ضروريات المدنية .

﴿(١) الاشتراك بالمال﴾ · من المعلوم ان رأس مال التشخص وسيلة مهمة لإحداث الثروة · وان رؤوس الاموال الكثيرة تقوم بما لايقوم به رأس مال الفرد · وان المال كالماء تخترق قطراته الجبال وهى متجمعة · ولا تروى غله اذا كانت قليله · ولذا كانت الشركات من أهم الوسائل التى امتاز بها العصر الحديث وأمكن بواسطة تجمع رؤوس أموال كثيرة · القيام بمشروعات خطيرة · لاقدرة للفرد على القيام بها وحده · والشركة عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة فى رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التى تنشأ عنه بينهم (١) · فاذا عقد ثلاثة شركة لاستخراج الفحم فى إحدى الجهات أو أسسوا شركة لتكرير السكر أو بنوا بالمال المجمع عندهم مصنعاً لنسج القطن وجلبوا له المهمات والعملة فانه يمكنهم أن يقوموا بالعمل أحسن قيام · ويسهل عليهم الربح · ولا يشترط أن تكون الحصة من الرأس المال التى يدفعها كل من الشركاء نقوداً بل يجوز أن تكون أوراقاً ذات قيمة أو منقولات أوعقارات أوحق انتفاع بشئ مما ذكر كما انه يجوز أن يكون الحصة التى يقدمها المشترك عملامن الأعمال (٢) كأن يكون كاتباً بدون أخذ مرتب · أو يكون صانعاً · ويكون مايدفعه التشخص من المال أو يقوم به من الخدمة مخولا الحق له في أخذ جزء من الربح · وهذا الجزء إما أن يذكر في العقد أولا يذكر ففى الحالة الأولى يتبع مافى العقد مع الملاحظه انه لايصح بأى حال من الأحوال أن يشترط فى الشركة ان واحداً من الشركاء أو أكثر لا يكون له نصيب في الربح أو يسترجع رأس

(١) أنظر مادة ٤١٩ من القانون المدنى الاهلى و٥١١ من المختلط

(٢) أنظر مادة ٤٢٠ مدنى أهلى و٥١٢ مدنى مختلط

ماله سالماً من كل خسارة[١]. وأما اذا لم يذكر فى العقد فان الربح أو الخسارة تقسم على الشركاء بحسب حصصهم[٢]. فاذا فرضنا ان ثلاثة أشخاص وضع الأول عشرة آلاف جنيه ووضع الثانى خمسة آلاف ووضع الثالث ألفاً وأمكنهم أن يشيدوا معملا لصناعة الملابس القطنية مثلا وان هذا المعمل ربح أربعة آلاف من الجنيهات فان انصباءهم تكون هكذا ($\frac{١٠٠٠٠}{١٦٠٠٠} \times ١٠٠٠٠$) = ٥٢٠٠ ج للأول و ١٢٥٠ ج للثانى و ٢٥٠ ج للثالث. **أما المزايا** التى يستفيدها الشركاء من الشركة فكثيرة منها (١) انهم يقدرون بواسطة تلك الأموال التى وضعوها أن يصنعوا كميات كبيرة من المتاجر بدون نفقات كبيرة (٢) ويتسنى لهم أن يرقوا العمل الذى يشتغلون فيه ويستخدموا فيه أمهر الصناع وأحسن الآلات. فان اشتغلوا باحتفار المناجم جلبوا أحسن الآلات الرافعة والحافرة. وان اشتغلوا بصناعة الملابس القطنية مثلا استوردوا أحسن المواد الأولية. ولا شك فى ان ذلك يفيدهم أنفسهم من جهة الربح ويفيد العمل الذى يشتغلون فيه من جهة أخرى (٣) ويسهل عليهم الاشهار فى وقت قصير بما ينشرونه من الاعلانات وما يتجرون به من البضائع الجيدة أو يقومون به من الأعمال المفيدة (٤) ويمكنهم ان يقتصدوا من النفقات ما يزيد فى أرباحهم. فاذا فرضنا ان عند أحد الماليين عشرة آلاف جنيه وأراد أن يحتفر منجماً فربما جلب آلات واستأجر عماله بمبلغ يزيد عما عنده. ولكن اذا اشترك آخران معه فى هذا العمل بان دفع أحدهما خمسة آلاف والآخر خمسمائة وألفين أمكن الجميع أن يقوموا بهذا العمل بأقل من خمسة عشر ألفاً

(١) أنظر مادة ٤٣٤ مدنى أهلى و ٥٢٩ مدنى مختلط

(٢) أنظر مادة ٤٣٠ مدني أهلى و ٥٢٣ مختلط

ويوفروا الباقى (٥) ويقدر الشركاء على الانتفاع بأصناف كثيرة تابعة للعمل الذى يعملون فيه كأن يدوبوا الحديد بالقرب من المنجم الذى يستخرجونه منه

﴿ (ب) تقسيم الشركات ﴾ الشركات منها ما هى مدنية وهى التى لا تقوم بعمل تجارى . ومنها ماهى تجارية وهى التى تقوم بعمل من الأعمال التى تعد تجارية[١] . وهذه منها (أولا) شركة التضامن (ثانياً) شركة التوصية (ثالثاً) شركات المحاصة (رابعاً) شركات المساهمة . أما الأولى فهى الشركة التى يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسماً لها[٢] . ويكون اسم واحد من الشركاء أو أكثر عنواناً لها[٣] وكثير من الشركات التى تشتغل بالبيع من هذا القبيل وانما سميت بهذا الاسم لان أعضاءها متضامنون فى جميع تعهداتها بمعنى ان كل عمل يعمل بعنوانها يجعل كل عضو من أعضائها مسؤولا[٤] . وأما الثانية فهى الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين[٥] . ولكى يعرف الجمهور المسؤولين المتضامنين ولا يغتروا بوجود غيرهم في إدارة الشركة حتم الشارع أن يكون عنوان الشركة اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين[٦] . وأن لا يدخل في عنوانها اسم واحد من الشركاء الموصين أى أرباب المال الخارجين عن الادارة[٧] . وأن

---

(١) وهي الاعمال التى ذكرتها مادة ٢ من قانون التجارة الاهلى والمختلط

(٢) مادة ٢٠ من قانون التجارة الاهلي و٢٦ من قانون التجارة المختلط (٣) مادة ٢١ من الاهلى و٢٧ من المختلط (٤) أنظر مادة ٢٢ أهلى و٢٨ مختلط (٥) أنظر مادة ٢٣ أهلي و٢٩ مختلط (٦) أنظر مادة ٢٤ أهلى و٣٠ مختلط (٧) مادة ٢٦ أهلي و٣٢ مختلط

لا يعمل أي واحد من الموصين عملا متعلقاً بادارة الشركة ولو بناء على توكيل[1] وذلك كله خوفاً من التغرير بالمتعاملين مع الشركة . وأما النوع الثالث فهو الشركات التجارية التى ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة[2] . مثال ذلك علم زيد ان عمراً ذاهب الى إحدى الجهات حيث القمح رخيص فاعطاه مبلغاً من المال ليضم عليه هو شيئاً ويشترى به قمحاً ليبيعاه ويقتسما الربح . فكل العقود التى يعقدها عمرو مع بائعى القمح لا دخل لزيد فيها بل هو وحده المسؤول . وكذلك كل عمل يعمله زيد كاستئجار مركب لحمل القمح أو استئجار حمالين لنقله يكون هو المسؤول عنه وحده[3] وعلاقتهما الوحيدة هى اقتسام الربح أو الخسارة[4] . على ان كثيراً من الشركات المتقدمة شخصية لا تستمر إلا باستمرار أصحابها وخصوصاً ما كان منها مدنياً فاذا أسرع الموت الى أحد الشركاء أو أفلس أسرع الانحلال الى الشركة[5] ووقف دولاب العمل الذى بدأته . وهذا نقص جسيم لا يستهان به . نقص يترتب عليه تثبيط الهمم عن الإقبال على المشروعات المهمة . خوفاً من الافلاس والتشهير ولذا كان النوع الرابع من الشركات وهى شركات المساهمة . أحسن من جميع الأنواع الأخرى

﴿شركات المساهمة﴾ ابتدأ كبار الماليين فى القرن التاسع عشر بتأليف شركات المساهمة فى جميع الأقطار فخطت التجارة والصناعة خطوات واسعة وأمكن القيام بالمشروعات الجسيمة التى لا يقدر اثنان أو ثلاثة من الماليين

(١) أنظر مادة ٢٨ التجارة الاهلى و٣٤ تجارة مختلط (٢) أنظر مادة ٥٩ التجارة الاهلى و٦٥ تجارة مختلط (٣) أنظر مادة ٦١ تجارة أهلى و٦٧ تجارة مختلط

(٤) مادة ٦٢ تجارة أهلي و٦٨ مختلط (٥) مادة ٤٤٥ مدني أهلي و٥٤٢ مختلط

على اتمامها مثل السكك الحديد التى يعبر بعضها أوروبا وآسيا وبعضها أمريكا ومثل بناء البواخر الهائلة التى توصل مملكة بأخرى وغير ذلك من المشروعات التى يعجز عنها الواحد أو الاثنان أو الثلاثة والتى لا بد لها من آلاف الألوف من الأصفر الرنان . والآن من يشاهد سرعة انتشار شركات المساهمة فى جميع العالم المتمدين يأخذه العجب من ذلك[1] . ومن يعرف مقدار رؤوس أموال تلك الشركات يعجب أكثر[2] . ويتجزأ رأس مال شركة المساهمة الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية[3] يكون لحامليها الحق فى أخذ جزء من الربح . مثال ذلك اذا ألف أحد الماليين شركة وجعل رأس مالها خمسمائة ألف من الجنيهات فليس هناك أسهل عليه من تجزىء هذا المبلغ الى أسهم وجمعه ممن يريدون الاشتراك فى هذا العمل . ولا تكون شركة المساهمة معنونة باسم الشركاء جميعهم ولا باسم أحدهم . وانما يطلق عليها اسم العمل المقصود منها كعنوان لها[4] كأن تسمى شركة البواخر . أو شركة السكر أو شركة معامل الحديد وهكذا بحسب العمل الذى تقوم به . وتعهد ادارتها بعد ذلك الى مدير أو أكثر تكون له إلمام بالعمل الذى تأخذه الشركة على عاتقها . وتمتاز شركات المساهمة عن غيرها من الأنواع المتقدمة (أولا) لان أعضاءها كثيرون فان أفلست أو قصرت فلا تضر بسمعة شخص معين (ثانياً) لان الشركات الأخرى يتوقف بقاؤها على إرادة النفر

(١) فى سنة ١٨٨٨ كان فى انكلترا ٨٠٨١ شركة مساهمة وصارت تزداد عاماً فعاماً الى أن بلغ عدد الشركات المصرح لها فى سنة (١٨٩٠) ٩٧٦٩ شركة (٢) من أقدم الشركات فى الولايات المتحدة شركة الريت ورأس مالها ٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال (٣) مادة ٣٧ تجارة أهلى و٤٣ مختلط (٤) أنظر مادة ٣٣ من قانون التجارة الاهلي و٣٩ مختلط

القليل الذين أسسوها . وأما شركات المساهمة فيندر أن يتفق جميع المساهمين على حلها (ثالثاً) لان المال الذى تقدمه الشركاء فى الشركات الأخرى قد تكون عادة غير كاف للقيام بالمشروعات الخطيرة أما بواسطة شركات المساهمة فيمكن تتميم الاعمال الجسيمة (رابعاً) لانه من السهل على كل انسان مهما كان ماله قليلا أن ينتفع بشركات المساهمة . ويسهل أيضاً على من ليس من أرباب الصناعة أو التجارة أن يستفيد منها . فالموظف الذى لا يتيسر له الاشتغال بالأعمال التجارية يقدر أن نشترى بضعة أسهم فى إحدى الشركات فيستفيد فائدة كبرى ولا سيما اذا كان القائمون بأعمال الشركة من المدربين (خامساً) وهناك مزية أخرى لشركات المساهمة وهى توزيع الخسارة فبدل أن يتخوف الماليون من عقد شركة تضامن تكلفهم الخسارة فيها أموالا طائلة يجدون شركات المساهمة لا يكلفهم الدخول فيها إلا مبالغ قليلة فيقدمون عليها بلا تردد . وهذا هو السبب فى ان كثيراً من شركات المساهمة لا يجد مؤسسوها أقل صعوبة فى جميع رأس المال اللازم لها (سادساً) وتمتاز شركات المساهمة بعدم خفاء أعمالها كباقى الشركات فهى تبسط امام الملأ رأس مالها . والأعمال التى تنوى القيام بها . ومالها الاحتياطى . وغير ذلك مما يساعد الجمهور على اكتناه حالها ومعرفة مقدار كفاءتها للعمل المشروع فيه (سابعاً) أما من يدخل فى إحدى شركات المساهمة فمفتوح امامه فى كل آن باب الخروج بدون الاخلال بالعمل الذى تقوم به فليس هناك أسهل عليه من بيع الأسهم التى بيده لآخر يحل محله فيها وهذا بخلاف الحال فى الشركات الأخرى فالمتضامن مثلا لا يقدر على الخروج إلا بانحلال الشركة (ثامناً) لانها تسهل الصناعة بالجملة التى سيأتى الكلام عليها (تاسعاً) لانها تؤثر تأثيراً حسناً فى

الحالهالتجارية والصناعية اذا اتبع مدبروها الحكمةوالرويةوذلكلان الصناعة بالجملة والاتجار بالجمله تقتضيان استنباط الوسائل العديدة للانتفاع بكل جزء من ثروة البلاد وعدم تصبيع صنف من الأصناف هباء . ثم هي من جهة أخرى توسع المجال . لأرباب الأعمال المختلفة . والباحث فى أسباب اثراء كثير من الشعوب يجد أهمها تلك الشركات الضخمة التى حفرت المناجم المترامية الأطراف ومدت السكك الحديد . وسهلت المواصلات البحريه بانشاء المراكب البخاريه (عاشراً) وتستمر شركة المساهمة حتى ولو تركها أغلب أعضائها . مثال ذلك حدد القانون المصرى ان الشركة تبقى على شرط أن يبقى فيها سبعة أعضاء . وتستمر أيضاً الى أن لا يبقى من رأس مالها إلا الربع [١] . وهذهمزيه كبرىلانها تسهل على الشركة انجاز العمل الذى بدأته (الحادى عشر) وتبقى مزيهأخرىلشركات المساهمة ألا وهى تحسين العلاقات بين مديرى الأعمال والعمله فبعد ان كان هؤلاء يتذمرون من رب العمل الذى يغمطهم حقوقهمويستأثر بالأرباح دونهم . زال هذا التذمر لأنهم أصبحوا يعتبرون ان مخدمهم ليس شخصاً معيناً بل الشركة وهى شخص معنوى لا يمكن الحقد عليه . وفضلا عن ذلك أصبحوا عارفين مقدار الارباح لان الشركه تنشرها من وقت الى آخر فلا حرج عليهم اذا هم طالبوا بزيادة أجورهم . وربما انتقدت شركات المساهمة (أولا) من جهة ان مديريها وخصوصاً المستخدمين سواء عليهم أخسرت أم ربحت مع ان مديرى

---

(١) قرار مجلس النظار الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ . هذا بالطبع اذا لم تحكم المحكمة بالاولا سها أوحلها أو بانتهاء الغرض الذى أسست من أجله أو يتفق جميع حملة الاسهم على حلها أوتتته مدتها

الشركات الأخرى كشركات التضامن يحافظون على صحتها . ويجهدون أنفسهم فى القيام بأعمالها بغاية التعقل والرزانة . ويرد على ذلك بان أعضاء الشركة لهم حق مراقبة أولئك المديرين فيجوز لهم عزلهم اذا كانوا مستخدمين متى ظهر تقصيرهم فى المحافظة على صوالح الشركة (ثانياً) من جهة انها تعطل على كثير من صغار التجار فتقل أرباحهم . ويرد على ذلك بان تلك الشركات تحتاج الى وظائف كثيرة كما قدمناوليس هناك أسهل على أرباب المهارة من التجار من الانخراط فى تلك الاعمال فى مقابل مرتب يتقاضونه فى آخر كل شهر حتى يرتاحوا من تقلبات الزمن وتقلبات السعر (ثالثاً) من جهة انها تخاطر في بعض الأحيان فتقبل على مشروعات لا قدرة لها على القيام بها فتذهب أموال كثيرة ادراج الرياح وانه كثيراً ماغرر مؤسسو شركات المساهمة فبنوا مشروعات في مخيلاتهم وطلبوا من الجمهور الاشتراك في ابرازها الى عالم الوجود فكانت النتيجة حبوط المسعى . وضاع الأموال . وهذا الاعتراض وجيه إلا انه لا يجوز مطلقاً أن يستنتج من النقص فى بعض القائمين بأحد المشروعات ان جميع المشروعات الأخرى لا فائدة فيها لان للمساهمين بصائر يجب أن يعتمدوا عليها . وأبصاراً يجب أن يمعنوا النظر بها فى كل مشروع يعرض عليهم . إذ ليس من الحكمة أن يصدق الانسان كل مايسمع ولا ان يتبع كل مايقترح عليه . والخلاصة ان الشركات من أهم العوامل لاحداث الثروة فى الأقطار خصوصاً اذا عنيت الحكومات بأمرها وراقبتها مراقبة تامة . وأما اذا تركت وشأنها تطرق الخلل اليها . ودخل الريغ في قلوب القائمين بأمرها . فكانت بسببها الأزمات وصارت خطراً يهدد البلاد . [1]

(١) ان الشركات في مصر كان لها أهم دخل في حدوث الازمة المالية المصرية

(ج) الصناعة بالجملة

فما تقدم نعرف ان المال متجمعاً يمكن استخدامه في صناعة مقدار عظيم من صنف من الأصناف بدون نفقات كثيرة . فاذا فرضنا انه يوجد ثلاثة مصانع للمنسوجات القطنية في إحدى الجهات رأس مال الأول بما فيه مهماته خمسة آلاف جنيه ورأس مال الثانى ثمانية آلاف ورأس مال الثالث سبعة آلاف وكل واحد من هذه المصانع مستقل عن الآخر وفيه المستخدمون من عمله وكتبة ومديرين وملاحظين ومهندسين . ثم اتحد أصحاب تلك المعامل وعقدوا شركة فيما بينهم وانضموا كلهم في محل واحد فلا شك في انهم يستفيدون من ذلك كثيراً : (أولا) لاقتصادهم فى العمل[1] فبعد ان كانت ثلاثة المحال الأولى يحتاج كل منها الى عمله خاصة به . أصبح المحل الجديد محتاجاً الى عدد أكثر بقليل من موظفى أحدها فربما احتاج الى خمسمائة عامل وثلاثة كتبه و ملاحظين اثنين مع ان كل منها معمل منها فى أول الأمر كان يلزم له مائتا عامل على الأقل وملاحظ وكاتب . وبعد ان كان كل من ثلاثة المحال الأولى محتاجاً لأمين نقود أصبح المحل الجديد محتاجاً لواحد فقط ويقدر أولئك العمله أو الموظفون على انجاز العمل فى وقت قصير بقوة الاتحاد والتضافر ويكون عملهم متقناً ولا يضيع منهم صنف بدون أن ينتفعوا به . (ثانياً) لاقتصادهم في المحل . وبعد ان كان لكل معمل محل خاص به أصبح

الأخيرة لان كثيراً منها أسست فى ممالك أخرى لا سيطرة للحكومة عليها فكانت رؤوس أموالها قليلة لا تكفي الاعمال التى أرادت القيام بها فأفلست وحل بكثيرين الافلاس بسببها (١) انظر شارلس جيد ص ١٦٣ و١٦٤ و١٦٥

المحل الجديد جامعاً للجميع وربما كانت أجرته فى الشهر مثل أجرة أحد الثلاثة أو أكثر بقليل (ثالثاً) لاقتصادهم فى المواد الاولية . والسبب في ذلك هوان العمله يندفعون بها من كل الوجوه فلا يتركون بعضها بدون أن يصنعوا منه شيئاً نافعاً . فهم يصنعون القطن الرديء الى ملابس للشغل . واذا كانوا في معمل جديد يستعملون برادته (رابعاً) ويقدر أصحاب المحل الجديد على انتقاء الآلات البخارية اللازمة لاكثار الحاصلات . ويمكنهم أن يستعملوا آلات دقيقة لم يكن كل فرد منهم قادراً على استعمالها فى معمله ويتيسر لهم زيادة على ذلك استخدام المهرة من الصناع كل فى العمل الذي يلائمه فيصير أولئك العملة بفضل تقسيم الشغل قادرين على انجاز الأعمال في وقت قصير باعتناء زائد . ولا شك في ان هذه المزيه لا تتيسر لصاحب المعمل الواحد لانه يريد أن يربح كثيراً ولو استغنى عن كثير من العمله الماهرين والمهندسين البارعين (خامساً) ومما تمتاز به الصناعة بالجملة كما في الأمثلة المتقدمة ان أصحاب المحل الجديد لاتكلفهم الآلات البخاريه كميات كثيره من الفحم ولا تكلفهم المواد الاولية التى يشترونها أثماناً عالية وذلك لان من يمدهم بتلك الأصناف يتنازل عن جزء من الثمن جزاء شرائهم منه ولانهم يأخذون منه كميات كبيرة خصوصاً من المواد غير المصنوعة . ويترتب على ذلك ان النفقات التى تستلزمها تلك الكميات الكبيره تكون قليلة ولا شك في ان ذلك يقلل العقبات من طريق بيع تلك السلع ويسهل الربح فيها ويزيد الاقبال عليها لان المشتري يقدر أن يختار من بينها مايشاء . ومما يزيد في رواج تلك المحال الكبرى ان القائمين بأمرها يقدرون أن يعلنوا عنها في الصحف والأسفار (كتلوجات) . ويذيعوا ذكرها فى الامصار . فيتسابق الناس

الى التعامل معها، مدفوعين بما سمعوه من سمعتها، ربما كلفت تلك الاعلانات اصحاب المحال الكبرى كثيراً في أول الأمر ولكنها نفيدهم بعدان يشتهروا وهذا بالطبع غير ممكن لأصحاب المحال الصغرى الذين لاتساعدهم ثروتهم على الاعلان عن متاجرهم . هذا وفضلا عن ذلك كله فان مديرى المحال الكبرى بعد أن يكلوا أمر ملاحظة العملة لمساعديهم الذين يثقون بهم يتفرغون لإدارة شؤون العمل بترو وحكمة[1] قل ان يخيب معهما سعيهم . يقدرون أن يدرسوا الحاله التجاريه درساً دقيقاً ويقفوا على أسرار الصناعة التى يديرونها وأن يعرفوا عن بعد المقدار المطلوب منها فتنفق سوق الصنف الذى يصنعونه و يربحون منه أموالا طائلة . أما أصحاب المحال الصغرى فلا يدرون مايصنعون أ يلاحظون العمله أو يرصدون حركة السوق ولذلك كانوا معرضين أكثر من غيرهم للخطأ فى التقدير .

﴿ (د) نتيجة الصناعة بالجملة ﴾ ومن المشاهد فى هذه الأيام رغبة الناس فى الأصناف الجيدة من البضائع أنى وجدوها وبأى سعر حصلوا عليها وانهم يقبلون على المحال الكبرى حتى ولو كانت تبيع بسعر هو أعلى مما تبيع به المحال الصغرى[2] . ذلك لان شهرة تلك المحال الكبرى أثرت على الزبائن فآثروها على غيرها رغبة في الحصول على الجيد من جهة وعدم ضياع الوقت فى مساومة المحال الصغرى لما فى تلك المساومة من الصعوبة . فمن الطبيعى أن تبتلع تلك المحال الكبرى كثيراً من المحال الصغرى وتستنزف مورد

---

(١) أنظر اقتصاد الصناعة لمارشال ص ١٥٩

(٢) عمل اقتراح هذا العام فى نادى المدارس العليا مقتضاه أن يختار كل عضو المحل الذى يعامله فوجد أن أغلب الاعضاء يتعاملون مع المحال الكبرى

حياتها وتقوم على انقاضها على ممر الأيام وتجعل مديريها أُجراء فيها . وهذه النتيجة وان كانت ويلا وثبوراً على أصحاب المحال الصغرى إلا انها مفيدة للعالم الاقتصادي ولا يخشى من ضررها بهؤلاء المديرين ماداموا يجدون لهم مرتزقاً بالعمل في المحال الكبرى . أما الاشتراكيون فيصفقون استحساناً لهذه النتيجة لانهم يحتقرون كل مشروع صغير يقوم به افراد قلائل ويريدون أن تبتدئ المشروعات كبيرة وأن يكون المشتغلون بها كثيرين [1] . وان من يرى التأثير العظيم الذي أحدثته المشروعات الكبرى في عالم التجارة والصناعة وما استفادته المدنية لايجد بداً من استحسان رأى الاشتراكيين وخصوصاً عند ما يرى كثيرا من المحال الصغيرة يريد أصحابها أحياناً أن يحصلوا على ربح باهظ من بضاعة مزجاة لم يعنوا أقل اعتناء في انتقائها .

(١) جمعيات التعاون

جمعيات التعاون هي جمعيات يشترك أعضاؤها في عمل من الأعمال كالاتحاد في الإحداث بان يجتمع كثير من العمله أهل الحرفة الواحدة في محل واحد بحيث يكونون أحراراً لا يسيطر عليهم مالى أوصاحب معمل . وتزداد هذه الجمعيات في انكلترا والبلاد الأمريكية وهي أشبه شئ بشركات الصناع القديمة . إلا انها تختلف عنها من جهه انها تبحث عن الوسائل الفعاله لترقية الصناعات التي يزاولها أعضاؤها . ولا شك في ان وجود مثل تلك الجمعيات في بلد من البلاد دليل على معرفة العمله مزية التضامن والأخوة . ويستحسن أن تضم هذه الجمعيات عدداً كبيراً لانها تكون حينئذ أقدر

(١) أنظر شارلس جيد ص ١٦٦

على مجاراة المحال الكبرى في مضمار الكسب . ويجمع كثير من تلك الجمعيات الأموال اللازمة لها بطريقتين فهى أحياناً تجزئوه الى حصص يدفع كل عضو منها حصة ويأخذ جزأ من الربح بحسب ماوضع وبعضها لايجعل المال شرطاً للدخول فيها بل تقبل الأعضاء الذين يساعدونها بالعمل فقط وتعطيهم جزأ من الربح . وقد أنبأ الأستاذ «ميل» قبل وجود تلك الجمعيات بانها ستكثر وتزداد عددها فى جهات كثيرة . وهاك بعض النتائج الحسنة التي تترتب عليها (١) يزول الاعتصاب بوجودها . وذلك لان سبب الاضراب هو الحزازات بين العمله وأرباب العمل . ولما كان كل فرد من جمعيات التعاون رئيس نفسه لا مسيطر عليه سوى ذمته كان الاعتصاب ممتنعاً وهذه نتيجة حسنة للعالم الاقتصادي والأمن العام أيضاً (٢) وترقى حاله الصناع الاجتماعية . وذلك لان كثيراً من تلك الجمعيات تنفق جزأ من أرباحها . في مكافأة المجدين من الأعضاء . وهذا يدعو كل فرد منهم الى زيادة الاعتناء (٣) يحافظ كل فرد من العمله على المواد الأولية فلا يبعثر كثيراً منها بغير حساب لعلمه انه صاحبها وان الخسائر عائدة عليه والربح خالص له . ولا مريه فى ان ذلك يزيد قوة العمل ويكثر من البضائع (٤) أما المصروفات التى ينفقها هؤلاء العمله فقليلة بالنسبة لما ينفقه أصحاب المعامل لان كل عضو من الأعضاء يحرم نفسه من المزايا كثيرة طمعاً فى الربح . وقد أفادت تلك الجمعيات الصناعة في كثير من الجهات لانها سهلت على الصناع الحصول على الفوائد العلميه كل في المهنة الذى يعتمل فيها وذلك باعداد دور للقراءة يختلف اليها الصناع في أوقات الفراغ بدل الانغماس فى حمأة الموبقات وأضعاف قواهم الجسميه والعقلية . وكان نتيجة ذلك وجود رجال

يوثق بهم في المهن المختلفة ويزيدون ثروة البلاد . وشهرتها الصناعية والتجارية

(٢) التعاون فى الزراعة

كان الذين أسسوا فكرة التعاون أو بالحري الذين انتفعوا بما أوجدته القدرة الالهية من تلك القوة الكامنة التى تربط الانسان بأخيه بلحمة التضامن يرمون الى إيجاد جمعيات للتعاون في الزراعة . وقد وجدت تلك الجمعيات فعلاً في كثير من الممالك الغربية . وذلك باتحاد عدد من الفلاحين وملاك الأطيان على فلاح جهة معلومة من الأرض . وانتخاب لجنة من بينهم تجتمع فى كل مساء للنظر فى الأعمال التى تنوي الجمعية القيام بها فى اليوم التالى . وكان النجاح حليف بعض تلك الجمعيات . لانه بفضل الاتحاد قد ازدادت كمية المحصول وأمكن الملاك أن يعلوا أجور الزراع خمسين أو ستين بالمائة . وأن يزرعوا كل شبر من أراضيهم . وينتفعوا بكل ما أوجدته الطبيعة من المزايا . واننا اذا انعمنا النظر فى تلك الجمعيات نجد انها بمثابة مستعمرات صغيرة تتقوى فيها رابطة الاتحاد والاخاء . وتضعف الكراهة الموجودة غالباً بين أصحاب الأطيان ومستأجريها أو العاملين فيها . نجد انها بمثابة مدارس زراعية عملية تترقى بواسطتها حالة البلاد الزراعية وتستنبط الطرق لإكثار الحاصلات وإصلاح الأراضى . ولا شك فى ان هذه الفوائد جليلة خصوصاً للأقطار التى تتوقف سعادتها ورفاهية أهلها على خصب أراضيها . ولا تقتصر تلك الجمعيات فى أغلب الأحوال على الالتفات للزراعة بل تنظر في شؤون أعضائها الأدبية فيمنع بعضها السكر وبعضها تمنع الربا وكثير منها تثقف عقول الأعضاء بإصدار المجلات الزراعية . ونحو ذلك من الأعمال

وحاجة وادي النيل شديدة الى مثل تلك الجمعيات وخصوصاً فى الزراعة التى هى مصدر حياة البلاد ومنبع خيراتها. ولكن اختلاف قلوب أصحاب الأطيان والتفاس القائم بين الجار وجاره والنزاع الدائم بين الشقيق وشقيقه يضعف الأمل في الوقت الحاضر فى التعاون والاستفادة من مثل تلك الجمعيات. يسعى كل فرد من الموسرين فى نفع نفسه ولو بضرر غيره. مع انه لو اتحد مع ذلك الغير لكان له من هذا الاتحاد أعظم وسيله لتحسين زراعته. وعسى انه بسطوع شمس العرفان فى الربوع وانتشار روح التضامن الجنسي والاجتماعي بين الافراد يتحقق لدى القوم ان « المؤمن لأخيه كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وحينئذ يؤلفون نقابات زراعية يكون غرضها . (أولا) البحث فى الطرق التى تحسن حاصلات الأراضى كجلب الأسمده والآلات الزراعة الحديثه . والعلف والبذره وغير ذلك (ثانياً) درس الوسائل التى تسهل على الفلاح زراعه أصناف كثيرة مهمة بحيث لا تقتصر على زراعة القطن فقط أو القمح بل يزرع أصنافاً كثيرة مهمه حتى اذا عجزت غله أحدها أو هبط سعره وجد من الآخر مساعداً له على انتشال نفسه من الضيق. فقد لوحظ ضرر اعتماد مصر على صنف واحد فى السوق الدولية سيما وقد بدأت بلاد كثيرة تنافسها فى زراعة القطن المصري (ثالثاً) ببيع الحاصلات فى السوق النافقه حتى ولو كلف ذلك تصديرها الى الخارج مباشرة ولا شك انه بواسطة الاتحاد تقدر جمله من كبار الملاك أن يخابروا كبار التجار فى الخارج .

(٣) الجمعيات الزراعية

وتقوم الجمعيات الزراعية فى كثير من البلاد المتمدنة بوظيفة الأستاذ المرشد ومعلم الزراع أحسن الطرق الزراعيـة وتصف أنجع الأدوية لزيادة

خصب الأرض وتعمل الامتحانات الزراعية ، وتستنبط منها النتائج المفيدة التي اذا عمل الفلاحون بها كثرت حاصلات أراضيهم . ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية التي تفوق العالم في جودة حاصلاتها الزراعية وكثرتها جمعيات من هذا القبيل . كانت لها اليد الطولى في ترقية شأن الفلاح الأمريكي وذلك باصدار المجلات العلمية الزراعية . والتأليف بين قلوب الفلاحين حتى أصبحوا بفضلها اخواناً متحدين على المنفعة ، متحالفين على المصلحة العمومية وباقامة المعارض الزراعية الكبرى التي اشتهرت أمريكا بها . وقد تأسس سنة ١٨٩٨ في مصر جمعية من هذا القبيل وهي الجمعية الزراعية الخديوية وكان ذلك بتعضيد الحكومة وانخرط في سلك أعضائها عدد عظيم من كبار أصحاب الأطيان الذين يدفعون لها رسماً [١] . وتسعى هذه الجمعية (أولا) في إرشاد الفلاح المصري الى كل ما يفيده في الزراعة كوصف الأسمدة التي يلزم استعمالها ونوعها ووصف الآلات الزراعية التي تساعده على اصلاح الأرض (ثانياً) وتعمل امتحانات زراعية وتعرض نتائجها على الجمهور بواسطة المجلات فتصف التربة التي تنجح فيها زراعة نوع من الحاصلات أو ينجع فيها نوع من الأسمدة (ثالثاً) وتهتم أيضاً باقامة المعارض الزراعية في انحاء القطر وهذه أعظم منهض للهمم الى الاعتناء بالزراعة التي هي قوام البلاد (رابعاً) تقدم التقارير السنوية عن حالة الفلاح تبسط فيها ما يجب أن يهتم به حتى ترقى

---

(١) كان الرسم قبل سنة ١٩٠٦ خمسة جنيهات مصرية ولكنه نقص الى جنيه فكان عدد المشتركين في تلك السنة ٤٤٥٠ تقابلها ٣١٣١ في سنة (١٩٠٥) و٢٤٣ سنة ١٩٠٤ . ولاشك أن تقليل الرسم أفيد لانه يفسح المجال لصغار الملاك وهم الاكثر عديداً

معلوماته الزراعية . وقد ظهرت للجمعية وفروعها نتائج حسنه محسوسة . وخطا الفلاح المصرى بمساعدتها خطوات واسعة في سبيل التقدم المادى وستتضاعف الفائدة التي يستفيدها منها في المستقبل بعد أن يستنير بنور العرفان لأنه يكون حينئذ قادراً على الاستفادة مما تقدمه له من النصائح .

(٤) النظارات الزراعية

ومما يقوم في البلد الزراعى مقام المعلم للأمة النظارة الزراعية لانها بمباشرتها للجمعيات الزراعية وشركات التعاون ترشدها الى مافيه صالحها وتعضدها في تنفيذ مآربها وخصوصاً اذا كان ذلك يقتضى نفقات جسيمة لا قبل لها على القيام بها . وقد أفادت تلك النظارات كثيراً من الممالك . وهى ضروريه خصوصاً للبلاد الخصبة التربة التي ينقصها تربية الفلاح بحيث يقدر على الانتفاع بالمزايا الطبيعيه ومراقبته في كيفية الانتفاع حتى تتيسر له ذلك على احسن حال وتتضاعف الفائده التي تعود عليه من كنوز بلاده الدفينة . فلا عجب ان قلنا انها مرقاة التقدم المادى . لانه ما الفائده فى الاهتمام بحفر الجداول وانشاء الخزانات . وتنظيم طرق الرى . اذا لم يتعلم الفلاح ويراقب فى كيفية الانتفاع بها .

ولعمرى ان مثل حكومة تهتم بتطهير الترع بدون الإشراف على الطريقه التي يستعملها الفلاح للانتفاع بها مثل من يهدي كتاباً فى موضوع جليل لرجل لا يعرف القراءه مطلقاً أو يعرف نزراً قليلا لا يروي غليله من ذلك الكتاب .



الكتاب الثاني

في

مبادلة الثروة

المبادله هى إعطاء صنف من الثروة أو أداء خدمة على شرط أخذ مقابل . مثال ذلك اذا رأى أحد الفلاحين ان القمح الذي عنده يزيد عن حاجته ورأى نفسه في حاجة الى ذره فأخذ جزءاً من القمح واعطاه لمن يزيد ذرته عن حاجته في مقابل ما يأخذه من الذرة سمى هذا العمل مبادله وكذلك اذا اشتغل العامل يوماً فى مقابله الأجرة فانه يجعل خدمته فى نظيرها . وعلاقة المبادلة بالاحداث شديدة . إذ لولا وجودها لا كتفى كل فرد باحداث ثروة على قدر اللازم له . ولكان صاحب السلعه أو الخدمة هو المنتفع بها دون غيره . وأما العلاقة التى تربطها بتوزيع الثروة الذي سيأتى الكلام عليه بعد فأشد بكثير من علاقتها بالاحداث إذ يترتب على عدم وجودها عدم وجوده . وقد أظهر « آدم سميث » أهمية تلك العلاقات فلم تتكلم على أجرة الصانع أو ربح التاجر أو أجرة الأرض إلا بعد ان تكلم على القواعد التى تنطبق على الانسان فى المبادله . وتزداد تلك الأهميه يوماً عن يوم لان المبادله تسحع الاحداث كثيراً . ولولا ثقة صاحب الأرض التامة من احتياج غيره لغلتها ما تعهدها بالاصلاح وصرف المال الكثير فى هذا السبيل . ولولا أمل العامل بالحصول على أجره عاليـة لم يجهد قريحته فى

استجادة عمله . وتثقيف عقله . ولولا رغبة المالى أو صاحب المعمل فى الربح الكبير لم يجمع درهماً . أو يشيد معملا . ومن ذلك نعرف الفوائد الجليلة التى استفادها العالم الانسانى من المبادلة فهى تلك الرغبة التى هى أهم داع الى تقدم المجتمع الانسانى فى التمدين . وهى هى التى جعلت كل أمة تتجر مع الأخرى بأهم أنواع ثروتها طمعاً في الربح . وهى التى نثت في العالم روحاً جديدة بعد ان كان فى سبات عميق من الجهل .

(١) تاريخها والمستقصى لأحوال الانسان فى جميع أدوار حياته من همجيته الى مدنيته نجد المبادله فى كل دور منها مختلفة عن الدور الذى قبله . فقد كان وهو فى همجيته لا يتنازل عما يقتنصه من الصيد أو يقتنيه من اسلاب الحرب . وذلك لصعوبة الحصول على حاجات المعيشة فلم يرد أن يبادل غيره بشئ لم يحصل عليه إلا بشق الأنفس . اللهم إلا بعد شروط مطوّله . ولهذا السبب كان طرق التملك والانتفاع فى العصر الاول للامة الرومانية مثلا كما هى الحال الآن عند كثير من الأمم البربريه . عبارة عن شروط مطوّله مشددة . ثم عرف الانسان على توالى الأيام مزيه استبدال ما يصنعه من الثروة وأدرك ان لا فائدة له إلا بغيره . ولزيادة الايضاح نرجع الى خمسة الأدوار التى تدرجت فيها الصناعة المذكورة في الكتاب الأول فنقول . *الاسرة* كانت المبادلة فى هذا الدور معدومة أو قليلة لان كل أسرة كانت تصنع ما يقوم بحاجاتها ولا يهمها بعرض مصنوعاتها على غيرها . وفى هذا الدور لم تخرج البضائع من الدور . *شركات العملة* ابتدأت بالمبادلة بين أولئك العملة أرباب الحرفة الواحدة وبين غيرهم ممن يريدون شراء بضائعهم وكان في أول الأمر لا [illegible] ثم ابتدأ [illegible] الغرباء [illegible]

شديد العناء في أخذ تلك المصنوعات ابيعها في جهة أخرى وصارت السوق بعد ذلك قطرية أي صارت كل مملكة سوقاً تباع فيها البضائع التي يصنعها أهلها وقوى نفوذ التجار وزادت سهرهم وصار الصانع لا يصنع لأسرته فقط أو لقريته فقط بل لجميع المصر الذي يقطنه. وفي ذلك الدور اشتدت روح المزاحمة واتسع نطاق التجارة ثم عقب ذلك دور لا يزال الى وقتنا هذا حيث صارت السوق دولية. ولم تعد المبادلة مقصورة على القرية أو المصر بل صارت المعمورة كلها سوقاً واحدة تعرض فيها المصنوعات من جميع الأقطار. والحاصلات من كل الأمصار. وبلغت المبادلة درجة عظيمة من الأهمية.

﴿ (ب) سببها ﴾. من المعلوم ان الانسان لا يقدر على الاستغناء عن شغل غيره وهذا طبيعي لا مرية فيه. فقبل الحصول على الرغيف مثلا وهو أبسط الأشياء يلزمه شراء القمح وطحنه وعجنه وخبزه ولا يتيسر له ذلك إلا اذا أعطى صاحب القمح شيئاً في مقابلة قمحه والطحان والعجان والخباز كلا منهم شيئا في مقابلة عمله. فكيف به اذا أراد عمل ثوب أو تشييد بيت. لاشك في انه يحتاج الى البز الذي يخيط منه الثوب. والأحجار والأخشاب التي يجهز بها البيت ولا سبيل الى الحصول على تلك إلا بالمبادلة بأن يعطي صاحب البز أو الأحجار أو الأخشاب جزأ من ثروته. وما يصدق على الافراد يصدق على الامم فأمة مثل أمتنا المصرية تحتاج الى حديد وليس في بلادها مناجم تلزمها ان تعطي شيئا من القطن الذي تزرعه لانكلترا مثلا وهذه ترسل لها الحديد. وأمة كالانكليزية لا قمح عندها يكفيها يلزمها أن تعطي شيئا من فحمها للولايات المتحدة حتى تحصل على قوتها وهكذا. والسبب في المبادلة هو تقسيم الثروة على الافراد والأمم وكما قال « آدم سمث » « توزيع

الوظائف بين بني الانسان » كما تتوزع وظائف الجسم على الأعضاء المختلفة ثم احتياج كل فرد وكل أمة الى الأصناف والخدمات المخصص بها غيرها . ولو كان كل الافراد وكل الأمم يشتغلون بصنع نوع واحد من المصنوعات أو اعداد صنف من الحاصلات لما حصلت المبادلات لانه لا ينتظر مثلا ان يقايض الفرد على القمح بقمح مثله أو على الفحم بفحم مثله . لان هذا عبث تنزه عنه أفعال العقلاء . ﴿(ج) فوائدها﴾ وقد أفادت المبادلة العالم والمدنية فائدة عظمى لانها فتحت باب الكسب امام كل فرد محترف بمهنة وكل أمة مشتهرة بمزيه فأجهد هؤلاء الافراد والأمم قرائحهم فى استنباط أحسن الوسائل لتحسين التجاره والصناعة . فلولا المبادلة ما اشتهرت انكلترا بجودة مصنوعاتها القطنية والحديديه . ولا فرانسا بمنسوجاتها الحريريه . ولا الولايات المتحدة بحاصلاتها الزراعيه . ولا مصرنا بزراعة القطن . ولا الصين بشايها . ولا اليابان بحريرها . ولولا المبادله ما نبغ المحامى والطبيب والمهندس . ولا برع أحد فى فن . فهى ضروريه لا غنى عنها ولا مدنية إلا بها ولا تقدم للعالم الإقتصادى إلا بفضلها . ﴿(د) القيمة فى المبادلة﴾

ذكرنا فى القواعد العمومية أن الشئ لا يكون ثروة إلا اذا كانت له منفعة أو قيمة فى الاستعمال وان هذه القيمة هى صلاحيته لسد غرض أو قضاء حاجة وانه لا يشترط أن يكون الغرض مفيداً فحلول السليمانى نافع بهذا المعنى مع انه سم زعاف . وموضوع الكلام هنا هو قيمة الصنف فى المبادله وهى عبارة عن النسبة بين كمية منه وكمية من صنف آخر . مثال ذلك اذا أعطى أحد المتوحشين ثلاثة ارطال من سن الفيل لرحالة فى مقابل رطل من البن فانه يقال ان قيمة الرطل من العاج تساوى ثلث رطل من البن وكذلك

اذا قايض بدوى على مائة رأس من الضأن بناقتين كانت قيمة الناقة خمسين رأساً . وقد ميز الفلاسفة قبل الاقتصاديين بين المنفعة والقيمة فقال « ارسطاطاليس » « اذا نظرنا الى الحذاء نجد ان له منفعة لانه يغطى القدم ونجد أيضاً ان له قيمة فى المبادله » وتبعه فى ذلك كثيرون من المفكرين ومن بينهم الفيلسوف « لوك » الذى ميز بين المنفعة الطبيعية التى تلازم الصنف وبين قيمة هذا الصنف . ولاحظ « هنشيسون » أيضاً فى منتصف القرن الثامن عشر ان « الأسعار والقيم التجاريه للأصناف لا تتبع منفعه تلك الأصناف فى سد غرض من الأغراض فى هذه المعيشه » وعند ظهور الاقتصاديين الطبيعيين فى فرانسا لم ينس « تورجوت » وغيره أن يفرقوا بين منفعه الصنف فى ذاته وبين قيمه التجاريه أو التبادلية وكذا لاحظ « آدم سميث » « ان كل صنف لابد أن يكون له قيمة في الاستعمال قبل أن تصير له قيمة فى المبادله » ثم تكلم عن أسباب تلك القيمة التبادلية . وينبه الاقتصاديون فى التفرقه بين هذين النوعين من القيمة . وليست درجه منافع الأصناف مهمة في العالم الاقتصادي . وان كانت كذلك فى المباحث الدينيه أو الاخلاقيه . فالاقتصادي لا يهتم مطلقاً بان يثبت ان منفعة كتاب الاقتصاد للتاجر لا تعادلها منفعه روايه غرامية بل ينظر الى قيمه كل منهما فى المبادله فاذا وجد انهما متساويان فيها كانا فى نظره سواء . فبينما يتوقف قيمة الاستعمال للصنف على صلاحيته لسد حاجه شخص معين فى وقت معين لا تتعين قيمة المبادلة لهذا الصنف بوقت من الأوقات أو شخص من الأشخاص بل تتبع الصنف كالظل . وهذا ما دعا بعض الاقتصاديين [illegible]

وتسمية قيمة المبادلة بالقيمة الذاتية لأنها تدل على «منفعة الصنف أو صلاحيته لقضاء مصلحة أو سد حاجة أو تسهيل غرض» (١)

﴿ (١) علاقة القيمتين ﴾ عند مبادلة صنف بآخر يقارن الإنسان بين شيئين (الأول) منفعة الصنف المشترى به للمشترى أو بعبارة أخرى المرتبة التي كان يقدّرها له وقت استعماله (الثاني) المنفعة التي كان البائع يكسبها من الصنف المبيع . ومن حيث انه من البديهي ان الشخص الذي يتنازل عن كمية من صنف يملكه يسعى عادة في ان لا يعطل المنفعة الضرورية التي لهذا الصنف ولا مانع من القول إن هذا الشخص لا يتنازل إلا عن الأشياء التي ليست ضرورية له في الوقت الحاضر . أما الأشياء الضرورية له فلا يتنازل عنها إلا مضطراً كأن يدفعها ثمناً لأشياء أخرى أكثر منها لزوماً له . وفي الأحوال الاعتيادية وخصوصاً اذا كانت السوق منتظمة الحركة . ولا يوجد في سبيل المزاحمة عقبة من العقبات كاحتكار أو نحوه . تكون المنفعة لكل من المتعاقدين الناتجة عن استعمال الصنف الذي حصل عليه أكبر عنده من منفعة الصنف الذي تنازل عنه . وتكون القيمة التبادلية للصنف مساوية عادة لمنفعة ذلك الصنف للآخذ فالفلاح الذي يدفع أردبين من القمح ثمناً لثوب يعتقد ان هذا الثوب يساوي القمح وإلا لما دفع فيه شيئاً . وصاحب الثوب يعتقد ان منفعة القمح تساوي على الأقل منفعة الثوب له . والدليل على ذلك انه استغنى عن منفعة الثوب في سبيل الانتفاع بالقمح .

﴿ (٢) أسباب القيمة ﴾

اختلفت آراء الاقتصاديين في بيان الأسباب التي تجعل صنفاً من

(١) عرفها الاستاذ نيومان الالماني كذلك سنة ١٨٨٥

الأصناف ذا قيمة في المبادلة . وذهبوا مذاهب شتى في ذلك .

﴿ (ا) الشغل أساس القيمة ﴾ فبعضهم يرون ان السبب في صيرورة الصنف ذا قيمة في المبادلة هو الشغل الذي بذل في الحصول عليه . وأول من رأى هذا الرأى « آدم سمث » حيث قال في كتابه « إنه من الطبيعي ان الصنف الذي استغرق العامل في صناعته يومين أو ساعتين يلزم أن تكون قيمته ضعف قيمة صنف آخر يمكن صنعه في يوم أو ساعة » وحذا حذوه « ريكاردو » الانكليزي واعتبر « ان الشغل هو الأساس لكل قيمة وان نسب قيمة الأصناف بعضها لبعض تقدر بنسبة كمية الشغل الذي صرف في كل منها » وتبع « ريكاردو » اقتصاديون كثيرون في هذا الرأى ومن بينهم « كارل ماركس » الاشتراكي الذي اعتبر « ان قيمة الصنف تقدر بكمية الشغل الذي بذل في الحصول عليه » . وليس موضوع كلامنا هنا المقارنة بين هذه الأقوال المتقدمة . وانما المراد ذكره هو اجماع أكبر الاقتصاديين على تمجيد الشغل وتقدير العامل حق قدره . وبث روح النشاط في نفسه . وتقوية عزيمته بالأمل وهو أقوى عامل على النجاح . لا ينكر أصحاب هذا المذهب ما لمنفعة الصنف من التأثير على قيمته أحيانًا . ولكنهم ينكرون أن تكون أساسًا يبني عليه تلك القيمة لوجود ما هو أقوى منها دعامة وأمتن بناء وأكبر أحكامًا وأقل تغييرًا وهو الشغل

﴿ (ب) المنفعة أساس القيمة ﴾ أما هذا الرأى فهو رأى كثير من المتأخرين ومن بينهم « كونديلاك » و « ساى » وغيرهما . وقد قال الأول « نحن نسمي الصنف نافعًا اذا سد حاجة من حاجاتنا . وبحسب تلك المنفعة نكون تقديرنا لقيمته أو بعبارة أخرى هذا المقدار هو الذي نسميه قيمة .

فقيمة الأشياء إذاً مؤسسة على منفعتها أو بالحرى على احتياجنا لها أو بالأحرى على المنفعة التي يمكننا استخدامها فيها» . وينبني على هذا الرأى انه اذا عرضت ثلاثة خيول للبيع كان الأعلى قيمة هو الأقوى على العمل . أو الأحسن منظراً . واذا عرضت ثلاثه كتب كان أغلاها أعظمها فائدة . وهذا الرأى سهل التطبيق على الأشياء التي من نوع واحد حيث تجعل المنفعة أساساً تبنى عليه القيمة . ولكنه يصعب تطبيقه عند وجود أصناف من أنواع مختلفة فاذا أراد رجل شراء ثوب وكتاب ودواه يرى كلا منها ضرورياً فكيف يمكن التفضيل بين الصنف والآخر مع ان منفعة المحبرة ربما كانت أكثر من منفعه الكتاب ومنفعة هذا ربما كانت أعظم من منفعة الثوب ؟ كيف تجعل المنفعة أساساً للقيمه هنا مع أن المشترى محتاج لكل صنف من ثلاثة الأصناف ومع ان كل صنف منها له منفعه فى حد ذاته لا تقارن بمنفعة الآخر ؟ وهذا الرأى يمكن الاعتراض عليه (أولا) لاننا نشاهد ان الخبز أرخص الأصناف مع انه ألزم الضروريات وأكثرها نفعاً وان الماس أغلاها مع انه أقلها فائدة . ولو كان الأمر كما ذكر «كونديلاك» ورفيقه لكان الخبز أعلى الأصناف قيمة (ثانياً) لان المنفعة شئ من متعلقات الشخص فتختلف باختلاف الأشخاص فالخبز مثلاً أكثر منفعة للجائع منه للشبعان . ومع ذلك اذا اشترى هذا رغيفاً دفع فيه ثمناً بقدر ما دفع الأول . فكيف تجعل المنفعة أساساً للقيمة وهى شئ متغير لا يثبت على حال واحدة ؟ (ثالثاً) كيف يقدر البائع أن يستطلع ما فى نية المشتري ويعطيه الصنف بقيمة يقدرها على حسب منفعته له (رابعاً) إنا نرى الماء والهواء أكثر الأشياء منفعة مع انها لا قيمه لها فى التبادل قبل الحيازة . ورأى «والراس»

الفرنسي و « سينيور » الانكليزي ان القيمة تقدر بندرة الصنف أو كثرته فالذهب أغلى من الحديد لان مناجمه قليله والفحم أرخص من الماس لكثرة كميته وقلة هذا . وهذا الرأى وان كان فيه شئ من الحقيقة إلا انه ليس مطرداً فالخبز سعره واحد تقريباً طول السنة مع ان كمية القمح تتغير من وقت الى آخر . والكبريت الأحمر أقل قيمة من الأصفر مع ان ندرة الأول يضرب بها المثل . ومن رأى الأستاذ «جيفونس» الانكليزي وغيره ان القيمة التبادلية للصنف تقدر بمنفعة آخر جزء منه يسد الحاجة وقد ذكروا الايضاح الآتي مبينين تلك النظريه . ماذا يقصد من الاعتراض على الرأى القائل ان المنفعة أساس القيمة بان الماء عظيم المنفعة وعديم القيمة ؟ اننا اذا قصدنا بالماء كل ما هو موجود منه فمن الخطأ البين أن نقول انه عديم القيمة لانه لو كان فى حيازة شخص معلوم لكانت قيمته عظيمه ولبيع منه مقدار عظيم أما اذا قصدنا الماء الموضوع في زجاجة أو دلو فلا نقدر على الحكم بانه عظيم الجدوى أو عديمها لان هذا يختلف باختلاف الأحوال . لنفرض ان الماء الذى عندى موضوع فى سبعة دلاء . أولها أكثرها عندي فائدة لانه ضروري لمشربي . وثانيها أقل منه فائدة لانه لازم للطبخ . وثالثها أقل من الثانى منفعة للزومه للغسل . والرابع أقل من الثالث لانه لشرب جوادى . والخامس يقل عن الرابع فائدة للزومه لسقى الأزهار . وسادسها لازم لتنظيف البيت . أما السابع فما من ضرورة له مطلقاً ولذلك لا أجتهد في استعماله . واذا عرضت عليّ مئات من الدلاء فانى أرفضها إذ لا حاجة لى بها . فهل نقدر الآن على الحكم بأن الدلو من الماء مفيد أو انه عديم المنفعة . ان منفعة الدلاء هذه تختلف منافعها عندى . ولكن لا مشاحه فى ان قيمتها التبادليه

متساوية. وهذه القيمة تقدر على حسب منفعة أحدها . وهنا نتساءل « أى دلو من الدلاء تجعل منفعته أساساً لقيمة الجميع ؟ أهو الأول أم الثانى ؟ » والجواب على ذلك أن لا هـذا ولا ذاك بل نقدر القيمة على حسب منفعة السادس لانه هو الذى يؤثر علىّ فقده ولو كان عندى مائة دلو من الماء لااحتاج لغير ستة منها لما أثر علىّ فقد الأربعة والتسعين الباقية . ولكن اذا كانت لى ستة فقط فان لكل واحد منها قيمة وهـذه لا يمكن أن تكون أعلى من قيمة الدلو السادس لان عدم قدرنى على استعماله هى وحدها التى تدعونى الى شراء غيره فاذا أُريق الماء من الدلو الأول فهل أندب سوء حظى بفقده وأموت من الظمأ ما أظن انى فاعل ذلك بل يقودنى الظمأ الى غيره فأروى غلتى منه. وأحضر آخر بدلا عنه . ولكن أى دلو من الدلاء أبذل فى هذا السبيل ؟ لاريب فى انه السادس إذ هو أقل الجميع منفعة. وهذا هو السبب فى تقدير قيمة الدلاء الستة بمنفعة الدلو السادس أو آخر دلو منها يسد الحاجة . لنفرض أيضاً ان عندى من الماء عشرين دلواً فمن الجلىّ ان كثيراً منها لا لزوم ولا منفعة لها عندى. ولذا تصير لا قيمة لها وهذه حال الماء فى كثير من الممالك[1]. ومن هذا المثال نعرف ان القيمة التبادلية لصنف من الأصناف تقدر بمنفعة آخر جزء منه يسد الحاجة . ولا يعزب عن بالنا الفرق بين المنفعة الكاملة للماء فى المثال المتقدم وبين منفعة آخر جزء منه يسد الحاجة لانه الأُولى تقدر بمجموع ستة الدلاء المتباينة منافعها أما الثانية فتقدر بمنفعة السادس فقط . وقد قال الأستاذ « جيفونس » (مبيناً الفرق بين المنفعة الكلية لصنف من الاصناف ومنفعة الجزء من هذا الصنف)

(١) شارلس جيد ص ٥٥ و ٥٦

إنه « اذا أُعطى رجل رطلا من الخبز في اليوم كانت له المنزلة الاولى عنده لانه يقيه من الموت جوعاً فاذا أعطى له رطل آخر كان مفيداً له أيضاً ولو انه يمكنه الاستغناء عنه . فاذا أعطى رطلا آخر . فانه تكون زيادة لالزوم لها فمن ذلك يعلم ان منفعة الصنف ليست دائماً مناسبه له بل تختلف بحسب ما اذا كان عندنا من قبل كثير منه أو قليل» ﴿رأى آخر﴾. قد عرفنا من المذهبين المتقدمين كيف ان المنفعة وحدها ليست أساساً للقيمة في المبادله وكيف ان نفقات صنع الصنف وحدها ليست أساساً لها أيضاً بما انه توجد أشياء كثيرة لم تمسسها يد المخلوق ومع ذلك هى عالية القيمة . ومن ذلك نعرف ان كلا من المنفعة والشغل له دخل في تقدير القيمة التبادلية وقد ذهب كثيرون هذا المذهب منهم الاستاذ « مارشال » الانكليزى فقال « ان القيمة تقدر بمنفعة آخر جزء من الصنف يسد الحاجة وبنفقات صنعه وانها تتوازن بين هذين كما يتوازن حجر رأس العقد في القبوة » ومنهم « روشر » الالمانى حيث ذكر « ان قيمة الأصناف فى المبادلة أو صلاحيتها لأن تستبدل بغيرها تتوقف على مجموع منفعتها ونفقات صناعتها وهما عاملان يزدادان بازدياد العلائق الاقتصادية بين الانسان وأخيه »

﴿العرض والطلب﴾ وقد أظهر « مبل » ان الفضل في تقدير القيمة التبادلية لصنف من الأصناف لقانون اقتصادى عام وهو قانون العرض والطلب وهذا هو الرأى المعول عليه لانا نجد ان صاحب معمل تكلف صنع صنف نفقات باهظة ومع ذلك لا تعلو قيمته فى المبادلة ونشاهد أيضاً ان أشياء لها مزايا جليله قيمتها قليله اذا أردنا تعيينها . فليس هناك أحسن من وضع كمية المعروض من الصنف فى كفة والمطلوب منه في كفة أخرى

وموازنتهما. فان كانت الرغبة فيه شديدة والكمية قللة فلاسك فى ان قيمته فى المبادلة تكون عالبة وان كان العكس بان كانت كمته كتيرةوالرغبة ليست بنسبنها كانت قبمته واطئة في المبادلة مهما كانت منفعته عالية ومهما كلف صنعه من يتجرون به . واذا نظرنا للمتعاملين نجدهم لا يخلو حالهم من أحد أمور ثلاثه (الأول) اذا كان المعاملان اثنين مثال ذلك اذا قايض زيد بكراً على ثور بخمسين رأساً من الضأن ففى هذه الحالة يمكننا أن نقول ان زيداً وبكراً استفاد كلاهما من المبادلة وان منفعة الثور لبكر تساوى منفعة الضأن لزيد (الثانى) أما اذا كانت المبادلة حاصله بين محتكر وآخرين يزاحم بعضهم بعضاً للحصول على الصنف فلا سك فى هذه الحالة ان قيمة الصنف فى المبادله لا تكون فى أغلب الأحيان قريبة من نفقات الصناعة لان المحتكر يسعى دائماً فى الاكتساب من بيع سلعه جهد استطاعه ويساعده على ذلك المنافسة القائمة بين المتهافتين على سلعته أو خدمته . ومن المعلوم ان أولئك المتهافتين على السلع بعد أن يحصلوا عليها لا يبذرون في انفاقها خوفاً من أن يلتجئوا الى شراء غيرها وهذا الشراء مضر بأحوالهم المالية . ولا شك فى ان المحتكر كلما قلل من ربحه ازداد ذلك الربح لانه اذا قلل قيمة الصنف التبادلية تهافت الناس على شرائه فيربح بذلك كثيراً أما اذا سدد على المشترين أو المنتفعين باعلاء الأثمان فان كثيرين يحجمون عن الانتفاع فيقل أرباحه ومن هنا يظهر مقدار خطأ الشركات المحتكرة التى تطلب أثماناً باهظة مع انها لو أنصفت لقللت من غلائها (الثالث) اذا وجدت المزاحمة التى سبق الكلام عليها بين كل من الطرفين المتبادلين بان كان كل مشتر يريد أن يدفع أقل سعر للانتفاع بالصنف وكل بائع يؤمل الاستيلاء

على أعلى ثمن فى مقابل الصنف الذى يبيعه وكانت يد الجميع مطلقة فى صنعه والاتجار به وهذا هو المشاهد فى كثير من الأحوال . وفي هذه الحالة إما أن تكون قيمة الصنف (أولا) لاعلاقة بينها وبين نفقات صنعه (ثانياً) أن توجد تلك العلاقة . وفى الحالة الاولى (١) إما أن تنتفى تلك العلاقة لاستحالة صنع الصنف بان يكون محدود الكمية كالمعادن والعاديات القديمة والأصناف النادره المنال وكما قال ميل « أراضى البناء في بلدة محدودة الاتساع (كمدينة السدقة) وفى الاصقاع المرغوب فيها فى كل بلدة وعلى العموم فى كثير من الأراضى » وفى هذه الحالة يكون ثمن تلك الأصناف أو بعبارة أخرى قيمتها التبادلية تابعة لفائدتها الأثريه أو شدة الرغبة فيها . فالحكومة المصرية لا تتنازل عن أثر من الآثار المصرية أو العربية ليس لأن تلك الآثار لها منفعة نستعمل فيها . أو لأن القدماء تكبدوا نفقات جسيمة في صنعها . بل لانها نادره الوجود لها قيمة أثرية . وأراضى البناء التى فى الجهات المهمة مثل العتبة الخضراء بالعاصمة أو الشارع العباسى بها لا يباع المتر فيها بقيمة عالية لانه من الطين بدل الترب بل لان المتهافتين على شرائه كثيرون وهو محدود المقدار (٢) وإما أن تكون قيمة الأصناف لا تتوقف على شئ خلاف المعروض منها والمطلوب ولا تدخل في تقديرها قيمتها الأثرية ولا يؤثر على قيمتها كونها محدودة المقدار . وهذه أيضاً لا علاقة بينها وبين نفقات صناعتها . وأحسن مثل تضربه الاقتصاديون لذلك هو قيمة الاصناف في المبادلات الدولية . فمثلا المصائع التى ترسلها انكلترا لمصر في مقابل القطن الذي ترسله هذه لها لا يمكن أن يقال ان قيمتها تتوقف على مقدار التعب الذي عاناه العمله الانكليز في صنعها إذ ان هذا التعب لا يهتم به المصرى

مطلقاً . ولا يمكن أن يقال انها متوقفة على مقدار التعب الذى تكبده الفلاح المصري فى زراعة قطنه وتصديره للخارج اذ أنه من المقرر أن تعب المصري لا يمكن ارتباطه بتعب الانكليزى لاختلاف بيّن بين البلدين . وحينئذ لا يبقى امامنا إلا القول إن قيمة القطن الذى ترسله مصر لانكلترا تتوقف على كمية المعروض منه والمطلوب وكذلك قيمة البضائع الانكليزية تقدر بالتناسب الحاصل بين كمية المطلوب منها لمصر والمقدار المعروض منها للبيع وسيرد ذلك بما لا مزيد عليه ان شاء الله عند الكلام على المبادلات الدولية بين مملكة وأخرى **وفى الحالة الثانية** أى اذا وجدت صلة بين نفقات صنع الصنف وبين قيمته فى المبادلة فلا يخلو حال كمية المعروض من أحد أمور ثلاثة (**الامر الاول**) أن لا تزداد نفقات صنع الصنف بازدياد كمية المعروض منه بمعنى أن تكون النفقات اللازمة لتجهيز كمية قليلة منه لا تتضاعف اذا أردنا تضعيف الكمية بل تحتاج الى زيادة بسيطة ليست بنسبة زيادة الكمية . وفى هذه الحالة تكون قيمة الصنف قريبة من النفقات . وأمثلة ذلك كثير من الاصناف الضرورية كالملابس وغيرها . وتشمل النفقات فى هذه الحالة أجرة العمل وأجرة المحل ومقدار مايجدد به صاحب المعمل رأس المال الموضوع في تلك الحرفة وكذلك أجرة مديري العمل ومراقبيه وبالاختصار كل مال يساعد على الاستمرار فى إحداث الصنف بحيث انه يصير بضاعة رائجة يقبل أصحاب المعامل على التنافس فى إحداثها ويبقى العملة مشتغلين بها لا يتركونها الى غيرها . ولا شك فى ان القيمة التبادلية في هذه الحالة اذا زادت على نفقات الصنف وربح كثيرون من المتجرين به اقتفى غيرهم أثرهم فى إحداث السلعة وكانت النتيجة زيادة المعروض منها عن

المطلوب فتنقص القيمة حتى تصير مساوية للنفقات أو أكثر منها بقليل فيحجم كثيرون من المحترفين بها وينتج عن ذلك قلة المعروض منها فتزداد قيمتها عن النفقات وتنفق سوقها وهكذا فمن هذا نرى انه عند وجود المزاحمة على صنف من الأصناف تكون نفقات صناعته معياراً لقيمته . ويصدق في هذه الحالة قول «آدم سميث» و «ريكاردو» ان النفقات سبب القيمة .

(الامر الثاني) ان تصل كمية الصنف الى حد تناقص الثمرة بمعنى اننا نحتاج للحصول على كمية كبيرة منه الى نفقات أكبر وهذه هي الحال في كثير من المناجم لان المستخرج للفحم مثلا كلما تعمق في الحفر ازدادت النفقات عليه . ولا شك أن المتجر بالصنف في هذه الحالة يبيعه بحيث تكون قيمته في المبادلة قريبة من النفقات الباهظة التي يكبدها في الحصول عليه لانه اذا قلت تلك القيمة عن النفقات أحجم القوم عن الاتجار بالصنف فقل المعروض منه فزادت قيمته عن النفقات وان زادت تلك القيمة عن النفقات وربح المتجرون به اقتدى بهم غيرهم فزاد المعروض فنقصت القيمة حتى ربما صارت أقل من النفقات التي يكبدها بعض المتجرين به وهكذا . ومما تجب مراعاته هنا ان تلك الاصناف لا بد أن تكون لها منفعة مهمة في العالم التجاري بحيث يقبل الناس على الاتجار بها ويعتقدون ان الرغبة فيها مستمرة لا وقتية

(الامر الثالث) أن يكون الصنف بحيث ان زيادة جزء صغير على رأس المال المستعمل في صناعته تنتج عنها زيادة مضاعفة في كميته . وفي هذه الحالة تكون القيمة أكبر من نفقات الصنف فربما أنفق صاحب المعمل بضعة قروش في صنع الثوب ومع ذلك يبيعه بمبلغ أكثر واذا تهافت الناس على هذه الحرفة وكثر المعروض من السلع حتى قلت الكمية فانه يحدث ما ذكرناه قبلا

(١) (٨)

في مكة كان يجتمع فيه فحول شعرائهم ويعرض كل منهم ماجادت به قريحته فان حاز القبول كافئوه بتعليق قصيدته في الكعبة حتى اجتمعت عندهم المعلقات المشهورة . وقد تقيدت السوق بعد ذلك بالمكان الذى تعرض فيه السلع للبيع . وانما جعلت كذلك لانه لم يمكن البيع وقتئذ بخلاف هذه الطريقة إذ كانت طرق النقل معطلة والمواصلات وعرة . أما الآن وقد اتصلت العلاقات بين جميع انحاء المعمورة بالبريد والبرق والسكك الحديد فلم تعد السوق تطلق فقط على المحل المعروضة فيه البضائع « وصار الاقتصاديون لا يقصدون بالسوق المكان المخصوص الذي تعرض فيه السلع بل كل الجهة التى يقدر فيها البائعون والمشترون أن يتخابروا فيما بينهم بحث ان أثمان البضائع المتساوية الجنس تكون متساوية وذلك بغاية السهولة والسرعة »[١] فالشرط المهم هو وجود قوم راغبين فى شراء صنف من الأصناف وآخرين مستعدين لبيعه وتسمى السوق باسم الصنف الحاصل الاتجار به ولو لم يكن موجوداً بالفعل فسوق القطن هى المحال الجارى التخابر فيها بشأن القطن . وكذلك سوق القمح أو الذهب فالفلاح المصري الذى يبيع قطنه لأحد تجار « ليفربول » هو أحد افراد سوق « ليفربول » التى يباع فيها القطن والتاجر الانكليزي الذي يشتري من أحد تجار القمح في الولايات المتحدة هو فرد من افراد سوقها . وقد يحدث أن يكون للصنف الواحد ثلاث أسواق اذا حدث بيعه ثلاث مرات . فالقطن مثلا يشتريه صغار التجار من الفلاحين وتكون القرى فى هذه الحالة هى السوق ثم يبيعه أولئك التجار فى المدن كالاسكندرية وطنطا والزقازيق وتكون تلك البلدان سوقاً ثانية

(١) كورنوت

الأرض تدخل في نفقات زراعة القمح مثلا وبالتالى تدخل في سعره لان مقياس نفقات زراعة القمح نفقات زراعته في أرض لا أجرة لها ولان الأجره ـ وسيأتى الكلام عليها ان شاء الله ـ هى عبارة عن الفرق بين ثمن نتاج الارض ونفقات زراعته فكيف يمكن أن تكون سبباً ومسبباً في آن واحد ؟

الثمن الطبيعى للصنف

ويسمى ثمن الصنف بالطبيعى اذا كان مساوياً للنفقات التى صرفت في الحصول عليه بحيث لا تزيد عنها ولا ينقص فمثلا اذا صرف صانع الأحذية عشرين قرساً ثمن الجلد الذى يصنع منه الحذاء وعشرة أجرة مساعد وعشرين أخرى أجره عمل نفسه فان الخمسين قرساً وهى مجموع تلك النفقات تسمى بالسعر الطبيعى للحذاء أي أقل سعر يدفع له قبل أن يستغنى عنه . بيد انه يندر أن يتنازل صانع عما يصنع فى مقابل النفقات فقط وان فعل ذلك فانه يخسر وأقل خسارة له هى ما أنفقه على نفسه من الغذاء والشراب والكساء وقت اشتغاله بصنع الصنف ولذا كان السعر الاعتيادي الذي تباع به الأصناف هو سعر السوق لان المشترى لا يسأل من يبيعه الصنف عن مقدار النفقات التى تكبدها فى تجهيزه ويعطيها له فى مقابله بل يدفع له السعر الجارى في السوق:

السوق وسعره

للسوق معان كثيرة فهى تطلق على أى مكان يجتمع فيه الناس لعرض أى عمل من الاعمال كما كان يطلق العرب سوق عكاظ على مكان مخصوص

مطلقا ان أجر الضيعات لها أقل تاثير على أسعار الحاصلات بل اعتقد ان السعر يتوقف على كمية المعروض»

المال (أولا) الفائدة التي كانت تعود على صاحبه لو كان شغله بدل الانتفاع به على هذه الصورة هذا اذا كان مملوكا لصاحب المعمل أما اذا اقترضه فلابد من أن يضيف على نفقات صنع الصنف الفائده التي يتقاضاها صاحب المال منه (ثانياً) المبلغ الذي يعطيه صاحب رأس المال لشركة التأمين اذا كان مؤمناً عليه (ثالثاً) المبلغ الذي يتجدد به من وقت الى آخر (رابعاً) أجرة مراقبة صاحب رأس المال للمعمل وهذه تختلف كثرة وقلة وأهمية بحسب العمل فصاحب معمل المقذوفات الذي يقوم بمراقبته لا يرغب غيره في عمله إلا بمرتب باهظ وعلى ذلك هو يكسب في الحقيقه ذلك المرتب بمراقبته العمل بنفسه . ولا تخرج أجرة المراقبة عن كونها نوعاً من الأجره تعطى لشخص مخصوص هو مراقب العمل .

﴿ أجرة الارض ﴾ ومن المسائل التي أخطأ فيها كثيرون من الاقتصاديين أن جعلوا أجرة الأرض أحد العناصر المكونه للثمن وأضافوها على نفقات احداث الصنف . وقد كان « آدم سميث » حين طبع كتابه أول مرة سنة ١٧٧٦ يرى « انه يوجد عنصر آخر يجب ملاحظته في الثمن وهو أجرة الأرض ويلزم ان تزداد القيمة البادلية للصنف حتى يتسنى لمن يعرض هذا الصنف في السوق أن يقوم بسداد أجره الأرض » ولكنه حذف هذه العبارة بعد ذلك . ولعله فعل هذا على أثر الانتقاد الذي أرسله لهصديقه «هيوم» أحد كبار الكتاب في ذلك الوقت قال له فيه ان أجرة الأرض لا دخل لها مطلقاً في ثمن الأشياء [1] . وحينئذ لا معنى للقول إن أجرة

(١) ارسل هيوم في أول ابريل سنة ١٧٧٦ كتابا لآدم سميث هذا نصه: «لو كنت قريبا مني هنا في مدفئي لنا فشتك في بعض القواعد التي تضمنها كتابك لاني لا أظن

وحشيته . وتختلف تأثير الشغل على القيمة في الزمن الحاضر عن تأثيره عليها في الزمن الغابر فقد كانت كميه في ذلك الوقت هي المقدّر الوحيد لها وكان المتوحش يبيع الثور بغزالين لان التعب الذي يتكبده في اقتناصه ضعف التعب الذي يعانيه في اصطيادهما . ولكن لم تبق يد الشغل وحدها الصائغة لثمن الصنف الداخله في نفقاته بل اشترك مع الشغل رأس المال وصار نصيبه داخلا في النفقات. وبما ان أجرة العمل داخلة في نفقات الصنف فأي تغيير يطرأ عليها يؤثر على تلك النفقات كثرة أو قلة . فاذا فرضنا ان النساجين أبوا إلا رفع أجورهم فان من المقرر ازدياد النفقات على صاحب المعمل . أما تأثير زيادة أجرة العملة على الأثمان فيختلف بحسب ماذا كانت هذه الزيادة مطردة في كل الحرف أو مقصورة على بعضها. ففي الحالة الاولى تزداد نفقات كل الأصناف بنسبة واحدة وتبقى النسبة بينها محفوظة. ولكن ان زادت أجرة العملة في صناعة من الصناعات دون الأُخر فيكون التأثر قاصراً على تلك الحرفة وتختل النسبة بين الثمن الطبيعي للأصناف في هذه الصناعة وبين الأصناف في الصناعات الأخرى . فارتفاع أجرة عملة لفائف التبغ دون غيرهم يؤثر بالطبع على نفقات اللفائف بالنسبة لغيرها من السلع .

﴿ (ب) مكسب صاحب رأس المال ﴾ . رأس المال أهم ركن في العالم الحديث وله النصيب الأوفر في التأثير على صنع الصنف. وهذا التأثير لا يوجد بالطبع في الأعمال التي تقتضي الشغل البحت كقطع الأشجار . وحملها في النهر حتى تصل الى حيث تباع لان من يدفع ثمنها في هذه الحالة لا يهم إلا بالعمل الذي تكبده صاحبها . ولا يوجد رأس المال أيضاً في الاتعاب التي يتكبدها الفلاح في زرع أرضه بنفسه . ويشمل نصيب رأس

الخارج أو يجلبه من جهة أخرى وانه يلزمه دفع الثمن وأجرة النقل (ثانياً) انه يلزمه شراء الفحم والزيت والشحم وغير ذلك مما هو لازم لتسيير الآلات البخارية (ثالثاً) انه يلزم وضع جزء من النقود استعداداً للطوارئ كتصليح إحدى الآلات أو استبدالها أو ترميم المحل في أثناء صناعة الصنف (رابعاً) انه اذا لم يكن ذا مال تلزم له نقود وهذه بالطبع لا بد من اقتراضها بفائدة من أحد الماليين (خامساً) انه من الحكمة وبعد النظر أن يؤمن على معمله من الحريق وماله من الضياع (سادساً) ان المعمل يلزمه عماله يحتاجون الى أجور (سابعاً) انه يحتاج الى مديرين وملاحظين ومهندسين للآلات لا بد له أن يلاحظ ان كل هذه النفقات داخله في صنع الصنف وانه اذا أراد القيام وحده باحدى هذه الوظائف والاستغناء عن موظفيها فانه يوفر لنفسه أجورهم فمن يدبر معمله بنفسه تكون نفقاته أقل ممن استخدم غيره ومن يستخدم رأس ماله تزداد على ربحه فائده رأس المال التى كانت تعطى لغيره لو لم يكن هو صاحب رأس المال . وقد يحدث ان أحد الصناع يشتغل بالعمل فتجتمع في شخصه جميع الصفات المتقدمة إذ يكون هو صاحب رأس المال والعامل والمراقب ولا شك فى ان الربح الذى يحصل عليه يكون خالصاً له . فاذا بحثنا فى العناصر المكونة لنفقات صنع الصنف نجدها لا تخرج عن كونها (ا) أجرة للعمل (ب) نصيباً لرأس المال . لان هذين أهم عنصرين يدخلان فى إعداد الصنف ويضاف اليهما ثمن المواد الأولية التى تصنع منها السلعة

﴿ (١) أجرة العمل ﴾ : أجرة العمل هى ما يأخذه العملة في مقابل كدحهم في صنع الصنف وهى من النفقات الضرورية في الأمم المتمدينة حيث لم يعد الانسان قادراً على تحصيل حاجاته بنفسه كما كان يفعل فى أدوار

التمنى الى حيز السراء بالفعل قبل أن بكون له أقل نأثير على سعر السوق ٠ وعند مقارنة الـكمية المعروضة فى مقابل ثمن معلوم بالـكمية المطلوبة فى مقابل ثمن معلوم لا تخلو الحال من أحد أمور نلاثة (الأول) أن يكون المعروض أكثر من المطلوب (الثانى) أن يكون أقل منه (الثالث) أن يكونا متساويين ففى (الحالة الاولى) يوجد أمام من يعرضون سلعهم طريقان لا بد لهم من سلوك أحدهما فهم إما أن يبيعوا جزءاً من المعروض على قدر اللازم للطالبين ويتركوا جزءاً بدون بيع أو يعرضوا الجزء الباقى للبيع فان باعوا جزءاً من المعروض على قدر المطلوب فقط كسد الباقى وهذا يكلفهم خسائر جسيمة ٠ ولذلك هم يفضلون أن يبيعوا الجزء الباقى ولو بخسارة نزر قليل على أن بتكبدوا تلك الخسارة كلها ٠ ومن حيث ان بعض الطالبين الا صليين وطدوا أنفسهم على أن لا يزيدوا عن ثمن معين ٠ ومن حيث ان غيرهم يرغبون السراء على سرط أن يدفعوا ثمناً أقل من الثمن الطبيعى للصنف ٠ وبما انه كما سنرى بعد قليل لا يصح أن يكون فى السوق الواحدة فى وقت واحد سعران للصنف الواحد فينبنى على ذلك ان سعر الصنف يكون أقل من نفقات صناعته أو بعبارة أخرى يكون أوطأ من ثمنه الطبيعى ٠ وخصوصاً عند ماتدب المنافسة بين البائعين ويسعى كل فرد منهم فى التخلص من سلعته ليتفرغ للاتجار بغيرها مما هو أنفق منها سوقاً ٠ وقد علمنا فى موضع آخر عند الـكلام على القيمة كيف أن هذه الخسارة يكون سبباً فى انسحاب جم غفير من التجار ضعاف العزيمة من عداد صانعى الصنف خوفاً على أنفسهم من الخسارة وكيف ان هذا يجعل المعروض منه فى المرة التالية قليلا وربما كان أقل من المطلوب ويكون النتيجة ما يحدث في الحالة الثانية ٠ وفى (الحالة الثانية) أى اذا كانت

الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة سعى كل فرد من الطالبين جهد استطاعته فى أن يكون هو الفائز على غيره فى الحصول على الصنف ولو كان ذلك بدفع ثمن أعلى من الثمن الذى وطد نفسه على دفعه وفضل أن يدفع شيئاً فى مقابل الانتفاع به على ان يحرم منه . وتظهر تلك المنافسة بأجلى مظاهرها اذا كان الصنف مهماً سواء كان ذلك لانه نادر الوجود . أو لأن مقداره محدود أو لأنه من حاجات المعيشة كالطعام والشراب . ويكون نتيجة هذه المنافسة أن البائعين يتيهون على المشترين ولا يتنازلون عن سلعتهم إلا بثمن باهظ يزيد عن ثمنها الطبيعى « وهذا هو السبب في غلاء حاجات المعيشة غلاءً فاحشاً أثناء حصار المدن أو أثناء القحط »[١] أما تأثير ذلك فى الحالة الاقتصادية العمومية وخصوصاً اذا كانت الأصناف من المصنوعات فمحسوس لايحتاج الى برهان إذ أن كل صاحب معمل حينما يرى ماخص غيره من تلك الصفقة الرابحه يقتدي به ويصنع ذلك الصنف التماساً للربح مثله وبهذه الطريقة ربما ازدادت كمية المعروض عن المطلوب في المره القادمة لان إحجام كثيرين عن شراء الصنف يقال المطلوب منه وإقبال كثيرين على صناعته يزيد المعروض وتكون النتيجة أن ينقص سعر الصنف فى السوق وهكذا . أما فى (الحالة الثالثة) وهى تساوى الكمية المعروضة بالكمية المطلوبة فان سعر السوق يكاد يكون مساوياً تماماً للثمن الطبيعى للصنف أو بعبارة أخرى لنفقاته . « ومقدار نفقات الصنف لا تقدر بمتوسط مصروفات جميع المعروض منه بل بمقدار مصروفات ذلك المعروض الذى لم يمكن اعداده للبيع إلا بعد عناء شديد »[٢] . وينبنى على ذلك ان أصحاب المعامل أو الزراع

---

(١) آدم سميث (٢) فراسيس وكار ص ١٠٠

أو العملة الذين حصلوا على هذا الصنف بعناء قليل يربحون الفرق بين سعره في السوق والنفقات التي أنفقوها عليه فلو فرضنا ان نفقات الصنف قدرت بمبلغ اثني عشر جنيهاً وكان أحد أصحاب المعامل أنفق في صناعته عشرة فقط فلا شك أنه يربح اثنين ويكون هذا الربح له بمثابة الأجرة التي تدفع في الأرض لخصبها الطبيعي فقد تقرر لنا مما تقدم ان الثمن الطبيعي للصنف هو لسعره بمثابة المغناطيس للحديد يجذبه دائماً اليه أو هو كالماء قذفت فيه كرة هي سعر السوق لانها لا تلبث أن تطفو حتى تصير مساوية له أو أكثر بقليل . وان ذلك القانون الطبيعي الاقتصادي **قانون العرض والطلب** بمثابة الحواجز التي اذا فتحت عدلت منسوب وسوت بين سطح الماء . كذلك يعدل ذلك القانون الطبيعي تلك الاختلافات في الأسعار ويجعلها في أحيان كثيرة مساويه للثمن الطبيعي أو فوقه بقليل . ولا داعي الى القول إن المزاحمه هي التي توجد ذلك الترتيب الطبيعي وتجعل سعر السوق في كثير من الاحوال مساوياً للثمن الطبيعي أو قريباً منه . إلا انه قد توجد أسباب تجعل سعر السوق يبقى مدة طويله فوق الثمن الطبيعي للصنف وهذه الأسباب منها ما هو طبيعي لكثرة كمية صنف من الأصناف بحيث ان الحصول عليه يكون سهلا كالأخشاب مثلا فان السعر الذي تباع به في السوق تخالف الثمن الطبيعي لها وخصوصاً اذا كانت السوق قريبة من الاحراش التي تقطع منها الأشجار . أو لأنه يمكن صنع كميات كثيرة منه بنفقات أكثر لان سعر السوق في هذه الحاله يكون أعلى من الثمن الطبيعي للصنف وإلا لم يتنازل أصحاب السلع عنها . ومن الأسباب التي تجعل سعر السوق أعلى من الثمن الطبيعي القوانين التي تسنها الحكومة كما ذكر ذلك « آدم

سميث » فاذا جعلت مصلحة البريد ثمن الطابع نصف قرش بقي كذلك ولو كلفتها نفقاته عشر القرش فقط . ذلك لان المشتري لا يريد من جهة أن يعارض ومن جهة أخرى لانه لا ينظر للطابع من حيث هو فقط بل من حيث الفائدة التي يستفيدها منه . ومن تلك الأسباب العرف فاذا اتفق أهل جهة بحكم العادة على دفع ثمن في أحد الأصناف وصار هذا الثمن متداولا فمن المرجح أن يبقى كذلك حتى ولو كانت نفقات صناعة الصنف قليلة جداً في جانبه . وكثيراً ما يحدث ذلك في الاصناف المهمة التي لا يستغنى أحد عنها . وكذلك في أصناف الزينة ومن تلك الأسباب ما كان عاماً في جهة من الجهات فمثلا اذا لبست أمة الحداد ارتفع سعر الأقمشة السوداء . وزاد عن نفقاتها وأقبل كثيرون على صنعها طمعاً في الكسب . ومنها أن تكون الرغبة في الصنف عامة ومدة وجوده قصيرة . مثال ذلك الألعوبات التي تصنع للأولاد في الأعياد فان سعرها يكون عادة أعلى من نفقات صنعها لان الرغبة فيها مطردة في ذلك الوقت .

﴿ **سعر واحد للصنف** ﴾ بقي علينا في هذا المبحث أن نقرر حقيقة لا ريب فيها وهي ان سعر الصنف يكون **واحدا** في السوق **الواحدة** في الوقت **الواحد** . والسبب في ذلك هو ان كل أجزاء هذا الصنف تكون متساوية في منفعتها وشكلها ونوعها بحيث يقوم بعضها مقام بعض وتكون النسبة بينها واحده فلا معنى إذاً لأن يفضل المشتري بعضها على البعض الآخر فيدفع فيه ثمناً أعلى بل يدفع ثمناً واحداً في الجميع فالمشتري للقطن العباسي مثلا لا يشتري من القناطير المعروضة مائة القنطار الاولى بسعر ثلاثه جنيهات والمائة الثانية بثلاثه ونصف بل يدفع سعراً واحداً في الجميع . وشروط

هذه القاعدة هى (أولا) أن يكون نوع الصنف واحداً . فاذا اختلف فانه لا يستغرب أن يزيد ثمنه أيضاً وحينئذ لا تكون أثمان الأجزاء كلها متساوية (ثانياً) أن تكون السوق واحدة فان اختلفت الأسواق كان هناك مسوغ لاختلاف الأسعار (ثالثاً) أن يكون وقت عرض تلك الأجزاء واحداً . فقد يجوز أن سعر القمح يكون فى يناير مائة وعشرين قرشاً وفي فبراير مائة قرش مع ان نوعه واحد .

تسهيل المبادلة

من يقارن بين المبادله فى الأحقاب الغابرة حيث كان الانسان فى دور همجيته وبينها فى الوقت الحاضر يجد بينهما فرقاً عظيماً ومن يشاهد كيف تجرى المبادلات الآن في البلاد التى لم يسطع عليها نور المدنية مثل أواسط افريقية ويقارن بينها وبين المعاملات التجاريه في البلاد المتمدينة يظهر له الفرق أكثر وضوحاً **والتجارة والتجار** القدح المعلى فى ترقية شأن المبادلات ناهيك **بطرق النقل** وما لها من التأثير المهم فى توسيع نطاقها وما قامت وتقوم به **النقود** فى إزالة العقبات من طريقها ولنتكلم على كل وسيلة من هذه الوسائل فنقول

(١) التجارة والتجار

(ا) **التجارة** التجارة هى عبارة عن الشراء والبيع بقصد الربح والغرض منها عرض السلع على طالبيها ولو بنقلها من محل الى آخر . وهى من المهن الشريفة في كل زمان ومكان ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعالجها فكان

يرحل مع قريش الى الشام لجلب المتاجر الى مكة . قال تعالى (لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف) وقد حث عزوجل عليها فقال (ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لتبتغوا من فضله إنه كان بكم رحيما) وفي آية أخرى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) وفي موضع آخر (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) وهذه الآيات تحث بعضها على تجارة البحر وبعضها على تجارة البر . وليس هناك دليل على مزايا التجارة أسطع من هذا القرآن الذى لا ريب فيه . ولم تغب تلك المزايا عن الامم التى قد خلت من قبلنا فكان المصريون القدماء يجوبون الأقطار بمصنوعاتهم المنسوجة من النيل والحرير وأوانيهم الخزفيه . وكان الفينيقيون وهم سكان بير اعماون في البحر ويجلبون البضائع . وقد استفادت تلك الأمم من التجارة فائده كبرى حتى أن بعضها كالفينيقيين لم يكن لعمومهم قائمة إلا بها . وكانت التجاره في تلك الأعصار وسيله مهمة تصل بها الأمة المتحرة الى امتلاك بلاد غيرها ونشر نفوذها السلمى . ولا تزال كذلك الى الآن . على انه لصعوبه المواصلات ووعوره المسالك في تلك الأحقاب كان نطاق التجاره ضيقاً فان اتصلت العلائق بين مصرين قل أن يشاركهما ثالث . وقد زاد تلك العزله ضعف العلائق بين الأمم وقله الحاجات ولكن قام بعض الأمم على آخر من يجحن منهن بواسطة الاتجار بت في كثير من الأمم حب المتاجره وخصوصاً ما كانت من تلك الأمم تسكن بلاداً مجدبه لا يكفيها حاصلاتها كالامة العربية مثلا ومما وصل الشرق بالغرب ووسع نطاق المعاملات بينهما الحروب الصليبية التى

دارت رحاها بين المسلمين والمسيحيين أكثر من قرنين كانت فيهما سجالا بينهم . فقد وقف الغربيون مدة تلك الحروب على المدنية الشرقية التي كان ظلها على وشك الزوال . وصارت العلائق التجارية بين الممالك تزداد يوماً فيوماً . تقويها المنافع المبادلة وتسهلها طرق النقل . حتى وصل العالم كله الى درجة بحيث ان أقل طارئ يحدث على تجارة جهة من الجهات تردد صداه الجهات الأخرى . وضاعف ذلك التحسين عناية الأمم بالتجارة وسعى كل شعب في الاستفادة منها بواسطه الاستعمار وغيره . وكذلك العناية أيضاً بوضع قوانين خاصة لها وتمييز تصرفات التجار عن تصرفات غيرهم ومراقبتهم حرصا على صوالحهم (أولا) لأهمية السرعة فى المسائل التجاريه وأهمية الثقة أيضاً في معاملات التجار (ثانياً) لوجود نظامات خاصة بالتجارة كالمصارف ونوادى التجار وغيرها مما يستلزم وجود قانون خاص به

﴿ أقسام التجارة ﴾ . التجارة إما (١) داخلية وهى التى تحدث فى داخل البلد وهذه لا تحتاج غالباً الى كبير عناية لان أجرة النقل تكون فيها قليلة ولانه يسهل معاينة البضائع . هذا من جهة السلع وهناك مزية أخرى من جهة النقود المستعملة في المبادله فان المتعاملين في هذه الحاله لا يجبرون على استعمال نقود أجنبية كما فى (٢) التجارة الدولية وهى التى تحدث بين متعاملين من أمم مختلفة وسيرد الكلام عليها ان شاء الله في مبحث آخر . وقد تكون التجارة (أولا) بالجملة (ثانياً) بالمفرق ففى الحالة الاولى يجلب التاجر كمية عظيمة من البضائع ويبيع منها جملة جملة . ومزايا هذا النوع من المتاجرة لا تختلف كثيراً عن مزايا الصناعة بالجملة فهى (١) توفر على المشتري التعب الذي كان يتكبده لو انه لم يجد امامه كمية كبيرة من

البضاعة يختار منها ما يشاء (٢) وتسهل على البائع المكسب وتفتح امامه باب الشهرة إذ يتسنى له أن يعلن عن بضاعته بواسطة الصحف الكبرى (٣) يقدر المتجر بالجملة أن يعامل المعامل الكبرى التى تتنازل له عن جزء من الثمن فى مقابل ما يأخذه منها من البضائع ويمكنه بهذه الوسيلة أن يتساهل مع زبائنه فتزداد الرغبة في معاملته وتكثر أرباحه . ومن المشاهد أن المتجرين بالجملة ينالون الشهرة في وقت قصير ولا سيما اذا استمالوا الجمهور اليهم بحسن المعاملة وحصلوا على ثقتهم بالصدق وطهارة الذمة . وفى الحالة الثانية يجلب التاجر كمية قليلة من البضائع ليبيع منها جزأ قليلا . ويوجد متاجر تقتضى الاتجار بالمفرق مثال ذلك محال بيع المواد الغذائية . والبيع بالمفرق مفيد للمشتري الذي يريد شراء كمية قليلة من الصنف لانه يقدر عادة أن يساوم التاجر بدون أن تظهر عليه علائم الارتباك بخلاف ما اذا دخل محلا يبيع بالجملة طالباً كمية صغيرة . وهو مفيد للبائع أيضاً من حيث انه يقدر أن يجعل له زبائن كثيرين بغاية السهولة . على ان كثيرين من المتجرين بالمفرق يطلبون أسعاراً عالية . وذلك لانهم يضيفون اليها ربحهم بعد أن يجلبوها من المتجرين بالجملة الذين ربحوا منها أيضاً . ولهذا السبب نجد انهم فقدوا الآن كثيراً من أهميتهم الاولى وتولى كثيرون عنهم الى المحال الكبرى حيث البضائع أجود . وهذا مشاهد فى المدن الكبرى التى فيها لا يجد المشترى أقل عناء في الانتقال من محل الى آخر ولذا يفضل أن يقضى حاجته من محل تجارى كبير ولو كان بعيداً عن مسكنه على أن يشتريَ من محل صغير قريب منه وله العذر في ذلك ما دام كثيرون من المتجرين بالمفرق يريدون أن يربحوا أكثر مما يجب .

﴿ تم الجزء الأول ويليه بعون الله الجزء الثانى وأوله التجار ﴾